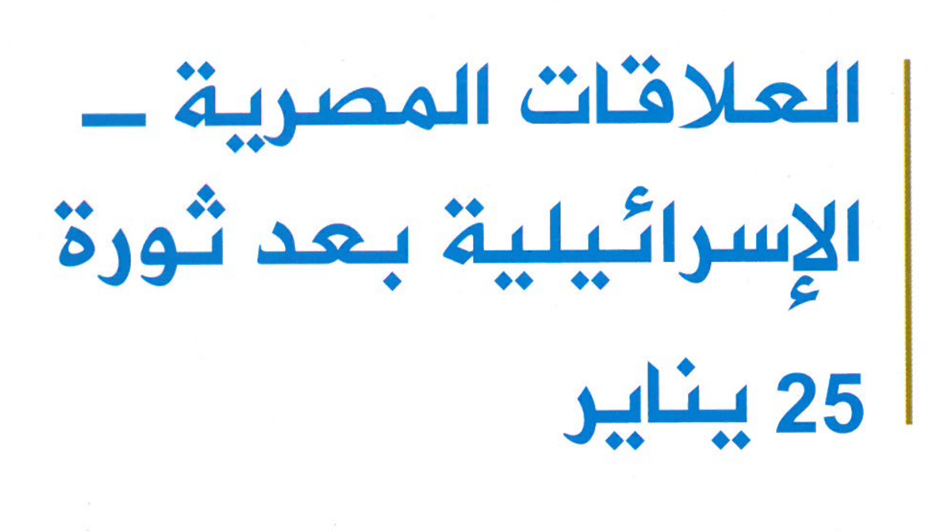


العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية بعد ثورة 25 يناير

صالح النعامي



مركـز الجزيـرة للدراسـات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية بعد ثورة 25 يناير

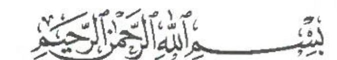
صالح النعامي



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES



الطبعة الأولى: آب/أغسطس 2017 م - 1438 هـ

ردمك 978-614-01-1750-1



الدوحة - قطر
هواتف: 4930181 -4930183 -4930218 (974+)
فاكس: 4831346 (974+) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)
ص.ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

facebook.com/ASPArabic
twitter.com/ASPArabic
www.aspbooks.com
asparabic

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

شكر وتقدير

يتقدَّم المؤلِّف بوافر الشكر والتقدير لمركز الجزيرة للدراسات لإسهامه في نشر مصادر المعرفة، ويأمل أن يُمثِّل هذا العمل إضافة للمكتبة العربية ولمكتبة دراسات الشؤون الإسرائيلية بشكل خاص.

كما يتقدَّم بجزيل الشكر لكل من أسهم في إعداد الكتاب وإخراجه في صورته النهائية؛ فبدون تضافر الجهود لم يكن هذا العمل ليرى النور، ويخص بالشكر إدارة البحوث بمركز الجزيرة للدراسات لمساعدتها في تطوير الكتاب بدءاً بمناقشة التصور ووضع الإطار العام، مروراً بمراجعة فصول الكتاب وإبداء الملاحظات بغرض تطويرها، وانتهاءً بتنسيق النص وترتيب محتوياته. كما يشكر إدارة النشر والعلاقات العامة بالمركز لمساعدتها في تأمين المراحل النهائية لهذا العمل من قبيل التدقيق اللغوي والتصميم والإخراج الفني، وأيضًا قسم الإدارة والتنسيق لمتابعة عملية الطباعة والتوزيع.

المحتويات

مقدمة

أدَّت اتفاقية "كامب ديفيد"، التي وقَّعها كل من مصر وإسرائيل، في 17 سبتمبر/أيلول 1978، وأنهت عقودًا من العداء بين الجانبين، إلى إحداث تغييرات جذرية على بيئة الصراع العربي–الإسرائيلي. فقد وضعت هذه الاتفاقية حدًّا لحالة الحرب بين مصر وإسرائيل وسمحت بتدشين علاقات دبلوماسية بينهما، ووفَّرت الظروف لنشوء شراكة استراتيجية، لا سيما في عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك، الذي امتد لأكثر من 30 عامًا.

وحسَّنت الاتفاقية من المكانة الجيوستراتيجية لإسرائيل وبيئتها الإقليمية ووسَّعت هامش المناورة أمامها في كل ما يتعلق بالتحديات الأمنية والاستراتيجية التي تواجهها. ومنحت كامب ديفيد أطرافًا عربية أخرى البيئة المناسبة لتبرير التوصُّل لاتفاقات تسوية مع إسرائيل؛ حيث وقَّعت منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل على اتفاقية "أوسلو"، في 13 سبتمبر/أيلول 1993، التي مثَّلت اتفاق "مبادئ" لحلِّ الصراع بين الشعب الفلسطيني وإسرائيل. في حين وقعت الأردن على اتفاقية "وادي عربة"، في 26 أكتوبر/تشرين الأول 1994. واتجهت دول عربية أخرى لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل؛ حيث سمحت لإسرائيل بفتح ممثليات دبلوماسية في عواصمها.

ومنحت كامب ديفيد إسرائيل الفرصة للتفرغ لمواجهة الأطراف العربية التي ظلت تمثِّل لها تحديًّا استراتيجيًّا وأمنيًّا، لا سيما المقاومة الفلسطينية. وأفضت الاتفاقية إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل من خلال تقليص النفقات الأمنية والسماح لها بتوسيع استثماراتها في المجالات المدنية.

لقد مثَّل تَفَجُّر ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011، التي أدَّت في مرحلتها الأولى إلى خلع حسني مبارك، حدثًا تاريخيًّا وتأسيسيًّا في تاريخ مصر. فعلى الرغم

من أن مصر مرَّت منذ تَفَجُّر الثورة بسلسلة من التحولات المتلاحقة أدت إلى تغيير نمط التعاطي المصري مع إسرائيل، إلا أن هذه الثورة فتحت الباب على مصراعيه أمام تحولات مسَّت طابع واتجاهات العلاقات المصرية–الإسرائيلية.

ونظرًا لأن الثورة التي تتواصل على شكل موجات من التحولات، فتحت المجال أمام تغيير بيئة نظام الحكم في مصر، وضمن ذلك النخب القيادية، ورفعت من مكانة الرأي العام المصري كعامل أصيل ضمن اعتبارات صنع القرار، فقد تعرضت بيئة العلاقات المصرية–الإسرائيلية منذ 25 يناير/كانون الثاني 2011، لعدة تحولات أثَّرت على اتجاهات هذه العلاقة.

إن التعرف على تأثيرات ثورة 25 يناير/كانون الثاني في بيئة العلاقات المصرية–الإسرائيلية، يكتسب أهمية كبيرة؛ لأنه يمنح الفرصة للتعرف على طابع التحولات التي طرأت عليها وما تتركه من تأثيرات على الإقليم، إلى جانب السماح باستشراف مستقبلها.

ونظرًا للوتيرة العالية التي تتواصل بها الأحداث في مصر منذ تفَجُّر الثورة، فقد ظلت الأدبيات العربية التي تصدَّت لدراسة هذه العلاقات قاصرة عن الإحاطة بطابع التحولات التي طرأت عليها. وحسب رصد الباحث، فلم يحدث أن تصدَّت دراسة لطابع التحولات التي طرأت على العلاقات المصرية–الإسرائيلية منذ تفجُّر ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011 وحتى الآن. وهذا ما يُكسِب هذه الدراسة أهمية خاصة.

إن الباحث، من خلال تخصصه بدراسة الشأن الإسرائيلي وتقاطعاته المختلفة وإتقانه العبرية، وجد أن من الأهمية بمكان التصدي لهذه المشكلة بالاستعانة بالأدبيات العبرية التي سلَّطت الأضواء على الكثير من مظاهر تطور العلاقات المصرية–الإسرائيلية بعد الثورة، والتي لم تأخذها الأدبيات العربية في الحسبان عند مقاربة هذه القضية.

لقد لجأ الباحث إلى التعامل مع المراجع الإسرائيلية باعتبارها مُتَطَلَّبًا تفرضه الموضوعية، في ظل تكتُّم الجانب المصري الرسمي وارتداع المؤسسات البحثية والإعلامية المصرية عن الخوض في هذه العلاقة (سواء من باب الخوف أو من باب

التجنُّد لصالح النظام). إن كثيرًا مما أورده الباحث استنادًا للمراجع الإسرائيلية لا يمكن التعاطي معه كتسريبات صحفية، يحتمل أن تكون قد أملتها اعتبارات سياسية. فعلى سبيل المثال، عند اقتباس عاموس جلعاد، مدير عام الدائرة السياسية والأمنية في وزارة الدفاع الإسرائيلية، الذي يمثِّل مستوى مهنيًّا، وهو يُشَخِّص التحولات على طابع العلاقات المصرية–الإسرائيلية بعد الثورة، فليس من الموضوعية تجاهلها على اعتبار أن جلعاد هو الموظف المسؤول عن إدارة العلاقات مع القاهرة. إلى جانب أن معظم ما تم إيراده من معلومات، حسب المصادر الإسرائيلية، بشأن طابع العلاقة مع مصر لم يتم نفيه أو تكذيبه من قِبَل الجانب المصري، على الرغم من الصدى الواسع الذي أحدثه نشر الكثير من هذه المعلومات.

وقد اتسمت هذه الدراسة بالتفاوت في حجم المساحة التي مُنحت لمناقشة العلاقة المصرية–الإسرائيلية خلال حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة والرئيس السابق محمد مرسي ثم الرئيس عبد الفتاح السيسي. وقد تم منح مساحة أكبر لدراسة العلاقة مع إسرائيل في عهد السيسي؛ لأن فترة حكمه أطول من فترتي حكم مرسي والمجلس العسكري مجتمعة، إلى جانب بروز الشواهد على تطور العلاقة مع إسرائيل في هذا العهد، وهو ما يتطلب تفكيك أبعادها ورصد مظاهر تطورها واستقراء تداعياتها.

تُعْنَى هذه الدراسة برصد التحولات التي طرأت على العلاقات المصرية–الإسرائيلية منذ تفجُّر الثورة وحتى الآن (يوليو/تموز 2017). وقد اعتمد الباحث في معالجة مشكلة الدراسة المنهج التاريخي في تتبع تطور العلاقات المصرية–الإسرائيلية، كما أن الحاجة إلى الوقوف على طابع هذه العلاقات في عهد حسني مبارك مرورًا بحكم المجلس العسكري ومحمد مرسي وانتهاءً بعبد الفتاح السيسي، استدعت اعتماد المنهج المقارن للتعرف على طابع التحولات التي طرأت على هذه العلاقة في كل عهد. وقد تم اعتماد منهج صنع القرار للتعرف على طابع تأثير النظام السياسي المصري على العلاقة مع إسرائيل، إلى جانب المنهج الوصفي من خلال ملاحظة طابع التفاعلات والسلوك والمناشط التي عبَّرت وتُعبِّر عن هذه العلاقة. وتشتمل الدراسة على أربعة فصول، وخاتمة.

يناقش الفصل الأول محددات وبيئة وسمات العلاقات المصرية-الإسرائيلية قبل ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011. ويتناول الفصل الثاني التحولات التي طـرأت على العلاقات المصرية-الإسرائيلية بعد الثورة وحتى انتخـاب محمـد مرسـي، والتعرف على بيئة ومحددات العلاقة في هذه الفترة، إلى جانب رصد مسـوغات القلق الإسرائيلي من الثورة وتداعياتها، والإحاطة بآليـات التحـرك الإسـرائيلي لإحباط الثورة والاستعداد لمواجهة تبعاتها. ويرصد الفصل أيضًا مواقف النخـب السياسية المصرية من إسرائيل خلال هذه الفترة، ويتتبع التحولات التي طرأت على العلاقات الثنائية.

ويتطرق الفصل الثالث للعلاقات المصرية-الإسرائيلية في عهد محمد مرسـي، وطابع المحددات التي ضبطتها والتحولات التي طرأت عليها، وتـأثيرات رئاسـة مرسي للدولة على الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، ومسوغات القلق الإسـرائيلي من الإجراءات التي أقدم عليها مرسي على الصعيد الداخلي والخارجي. ويعـرض الفصل لميكانيزمات التحرك الإسرائيلي في التعاطي مع هذه المرحلة.

ويناقش الفصل الرابع محددات العلاقة بين إسرائيل ومصر في عهد السيسـي وسماتها ومسوغات طابع هذه العلاقة؛ إلى جانب رصد تحولات العلاقة المصـرية-الإسرائيلية ومظاهر التعاون بين الجانبين في هذه المرحلـة وتـداعياتها، لا سـيما الشراكة في مواجهة المقاومة الفلسطينية. وسيُعنى الفصل بالوقوف علـى التقيـيم الإسرائيلي لعوائد التعاون الاستراتيجي مع نظام السيسي.

الفصل الأول

العلاقات المصرية-الإسرائيلية قبل ثورة 25 يناير: بيئة، محددات، سمات

مثّلت اتفاقية كامب ديفيد، التي تم التوقيع عليها في 17 سبتمبر/أيلول 1978، نهاية حالة الحرب التي كانت قائمة بين مصر وإسرائيل على مدى أكثر من 31 عامًا، خاض الطرفان خلالها أربع حروب أثّرت بشكل جذري على الواقع الجيوسياسي والجيوستراتيجي في المنطقة وتركت آثارًا عميقة على توجهات الشعب المصري تجاه إسرائيل وما تمثّله من مشروع إحلالي للحركة الصهيونية. وقد تأثّرت العلاقات المصرية-الإسرائيلية بعد التوقيع على الاتفاقية بحالة عدم التجانس بين مواقف الشعب المصري الذي ظلّ يرى في إسرائيل عدوًّا له، وبين النخب الحاكمة التي ارتأت أن مصلحة الدولة والنظام تقتضي إنهاء حالة الصراع القائم، وهو ما أوجد حالة من السلام البارد، تمثّلت في رفض شعبي للتطبيع مع إسرائيل بوصفها كيانًا يواصل احتلال الأراضي العربية. وفي المقابل، فإن طابع نظام الحكم في مصر ونمط الاعتبارات التي تحكمه جعلته يطوِّر مع مرور الوقت، ومن وراء الكواليس، أنماطًا من الشراكة الاستراتيجية مع إسرائيل.

إن من الأهمية بمكان التعرف على مركّبات البيئة السياسية التي تطورت فيها العلاقات المصرية-الإسرائيلية قبل الثورة على اعتبار أن هذه البيئة أفرزت المحددات التي ضبطت اتجاهاتها، في حين أفضت هذه المحددات إلى طبع هذه العلاقات بسمات محددة. وسنحاول التعرف على بيئة العلاقة المصرية-الإسرائيلية قبل ثورة 25 يناير ومحدداتها وسماتها.

البيئة السياسية للعلاقة المصرية-الإسرائيلية

لما كانت السياسة الخارجية هي الفعل المؤسِّس للعلاقات الدولية لأية دولة، فإنه يتم تحديد اتجاهات هذه العلاقات وفق الاعتبارات التي تحكم السياسة الخارجية[1]. من هنا، فإن الأفراد والمؤسسات والبنى الوظيفية التي تحدد السياسة الخارجية تحسم في الواقع نمط العلاقات الدولية، على اعتبار أن الدولة لاعب يترجم سياسيًّا قرارات صُنَّاع قراراتها[2]. ويُعَدُّ السلوك الخارجي لأية وحدة في النظام الدولي نتاج تفاعلات على مستوى الأفراد الذين يشكِّلون القيادة ومستوى الدولة الذي تمثِّله بنية النظام السياسي والاجتماعي المحلي ومؤسسات الدولة التراتبية، وبنية النظام الدولي[3]. لكن في الحالة المصرية، فإن بنية النظام السياسي تلعب دورًا هامشيًّا جدًّا في تحديد السياسة الخارجية؛ حيث يحتكر الأفراد على مستوى القيادة، الذين تمثِّلهم "مؤسسة الرئاسة" صنع السياسة الخارجية لمصر، مما منح الرئيس عمليًّا الحق الحصري في تحديد اتجاهات العلاقات الدولية لمصر[4]. لكن احتكار الرئيس صنع السياسة لم يُلغِ تأثير بنية النظام الدولي والبيئة الإقليمية على طابع اتجاهات السياسة الخارجية لمصر وضمنها علاقاتها الدولية؛ حيث إن حاجة مصر للعون الخارجي جعل دائرة صنع القرار في القاهرة مُلزَمة بمراعاة مصالح الأطراف التي تقدم هذا العون.

ونظرًا للطابع الشمولي لنظام الحكم في مصر قبل الثورة، وغياب دور للمؤسسات السياسية والدستورية، التي تلعب في النظم الديمقراطية دورًا مُكَمِّلاً في صنع القرار السياسي أو تمارس الرقابة عليه، فقد انفرد الرئيس بتحديد طابع العلاقات الدولية والإقليمية وفق اعتباراته ومنظومة القيم التي يؤمن بها. وقد أسهمت الخصائص

(1) الخزرجي، ثامر، **العلاقات السياسية الدولية والاستراتيجية**، (دار مجدلاوي، عمان، 2009)، ص 43.

(2) المرجع السابق، ص 47.

(3) أبو زيد، أحمد، "محددات السياسة الخارجية المصرية بعد 22 يناير"، **المستقبل العربي**، (العدد 391، سبتمبر/أيلول 2011)، ص 129.

(4) زهران، جمال، **الإطار النظري لصنع القرار السياسي – رؤية استراتيجية لصنع القرار التنموي في مصر**، (جامعة قناة السويس، الإسماعيلية، 2004)، ص 2.

الجغرافية لمصر في التأثير على طابع النظام السياسي المصري؛ حيث إن مصر دولة نهرية مجتمعها زراعي، مما سهَّل قيام سلطة مركزية تتحكم في توزيع مياه النهر على أغلبية الشعب على الضفتين، وهذا أسهم في بلورة دولة مركزية يغلب عليها الطابع السلطوي[1]. وبشكل عام، فإن التحولات الانقلابية التي طرأت عادة على السياسة الخارجية المصرية في عهد حسني مبارك كانت نتاج حقيقة أن النظام السياسي المصري يتسم بمركزية شديدة سمحت بتركز السلطات كلها في يد رئيس الدولة، إلى جانب تواجد مصر في بيئة إقليمية وعالمية تتسم بالديناميكية والإيقاع السريع[2].

وحسب الأدبيات الإسرائيلية، فقد وفَّر هذا الواقع بيئة مثالية لتمكين إسرائيل من تحقيق مصالحها في العلاقة مع مصر؛ حيث انطلقت نخب الحكم في تل أبيب من افتراض مفاده أن وجود أنظمة مستبدة في العالم العربي يخدم المصالح الإسرائيلية القومية، على اعتبار أن هذه الأنظمة تكون مهتمة بالأساس بالحفاظ على استقرارها، أكثر من تبنيها أجندة قومية حقيقية يمكن أن يفضي تطبيقها للمس بهذا الاستقرار.

لقد ارتبط في ذهنية نخب الحكم الإسرائيلية أن تحولاً ديمقراطيًّا حقيقيًّا في العالم العربي يُحَسِّن من فرص تحقيق العرب نهضة شاملة يُمثِّل مرتكزًا لتغيير موازين القوى القائمة حاليًّا التي تميل لصالح إسرائيل. وتدل الأدبيات الإسرائيلية على أن إسرائيل كانت مرتاحة تمامًا لدور الأنظمة الديكتاتورية في تآكل الطبقة الوسطى في العالم العربي، من منطلق الافتراض أن حضورًا قويًّا ومؤثِّرًا لهذه الطبقة يقلِّص من ناحية فرص بقاء الاستبداد، ومن ناحية أخرى يُشَكِّل أحد عوامل تحقيق النهضة[3].

(1) نافعة، حسن، "أسس ومرتكزات السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 13 أكتوبر/تشرين الأول 2011، (تاريخ الدخول: 23 يناير/كانون الثاني 2017):
http://studies.aljazeera.net/ar/files/2011/08/20118873617259806.html

(2) المرجع السابق.

(3) لقد تعرض الباحث اليهودي، سافي ريخليفسكي، لهذه القضية، وزعم أن إسرائيل صمَّمت صراعها ضد العالم العربي كي يفضي إلى تآكل الطبقة الوسطى بسبب الخطورة التي تنظر بها إلى دور هذه الطبقة في المنطقة. انظر: ريخليفسكي، سافي، "شرق أوسط تركي" (ספי רכלבסקי | מזרח תיכון טורקי)، **هآرتس**، 14 فبراير/شباط 2011، (تاريخ الدخول: 15 فبراير/شباط 2011):
http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1215409.html

ويُقِرُّ يوسي بيلين* بأن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة كانت دومًا تفضِّل التعامل مع الأنظمة الديكتاتورية في العالم العربي؛ لأنها تكون في العادة "براغماتية، تكتفي بدفع ضريبة كلامية في دعمها للفلسطينيين، لكنها في الخفاء لا تتردَّد في إقامة تحالفات مع إسرائيل، وذلك بعكس الأنظمة الديمقراطية التي تخضع للرقابة وتكون مطالَبة بأن تتخذ قراراتها على أساس شفاف"[1]. وبالإضافة إلى انطباعاته الشخصية من اللقاءات التي جمعته بحسني مبارك، فإن بيلين يستند إلى وثائق "ويكيليكس" التي أظهرت بشكل واضح أن الأنظمة العربية، وعلى رأسها نظام مبارك، لم تُلقِ في الواقع بالاً لمعاناة الفلسطينيين، ولم تَأْبَه كثيرًا لحل القضية الفلسطينية[2]. ويقول جابي سيبوني[3]: إن إسرائيل والولايات المتحدة كانتا مرتاحتين في التعامل مع نظام مبارك؛ لأنه كان "ديكتاتوريًّا طاغية"؛ إذ "خدم هذا الطغيانُ المصالحَ الأميركية والإسرائيلية"[4].

---

* شغل يوسي بيلين منصب وزير القضاء الإسرائيلي وزعيم حركة "ميريتس" اليسارية، والتقى حسني مبارك مرات عدَّة.

(1) بيلين، يوسي، "قبل أن يكون متأخرًا جدًّا" (יוסי ביילין | לפני שיהיה מאוחר מדי)، **إسرائيل اليوم**، 14 فبراير/شباط 2011، (تاريخ الدخول: 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2013):
http://www.israelhayom.co.il/site/newsletter_opinion.php?id=5576

(2) للمزيد من التفاصيل حول رهاناتِ إسرائيل على أنظمة الحكم العربية، انظر: النعامي، صالح، "الذعر الإسرائيلي من الثورة التونسية"، **الجزيرة نت**، 30 يناير/كانون الثاني 2011، (تاريخ الدخول: 30 يناير/كانون الثاني 2011):
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1DA92564-ACEF-405E-91BC-A023B936F9AC.htm

(3) جنرال إسرائيلي متقاعد، وأحد أبرز الباحثين في "مركز أبحاث الأمن القومي" الإسرائيلي.

(4) ويضيف سيبوني: "موقف الأميركيين والإسرائيليين من مبارك، كان تمامًا مثل موقف الرئيس الأميركي الأسبق روزفلت، الذي قال عندما سُئِل عن سر تحالف أميركا مع طاغية نيكارغوا، سوموزا: "يمكن أن يكون سوموزا نذلاً، لكنه نذل تابع لنا". انظر: سيبوني، جابي، "الهزة في العالم العربي ومغزاها للجيش الإسرائيلي" (גבי סיבוני | הטלטלה בעולם הערבי: משמעויות לצה"ל) في: يوئيل جوزنسكي، مارك هيلير (محرران)، **عام على الربيع العربي: تداعيات إقليمية ودولية** (יואל גוז'נסקי ומרק הלר, עורכים | שנה לאביב הערבי: השלכות אזוריות ובינלאומיות)، (مركز دراسات الأمن القومي، تل أبيب، 2012)، ص 74.

إن إدراك إسرائيل لطابع العوائد الاستراتيجية التي تجنيها من نظام مبارك لكونه يجمع بين الشمولية والرهان على عوائد العلاقات معها والولايات المتحدة، جعلها تبدي القلق الكبير عندما اندلعت ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011 وهدَّدت بقاء نظامه. وقد عبَّر جابي إشكنازي، رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، عن المعضلة التي توشك أن تواجهها إسرائيل، عندما قال: "في كل ما يتعلق بالشرق الأوسط، فإن الاستقرار – بالنسبة لإسرائيل – أفضل من الديمقراطية"[1].

وعندما حذَّرت إسرائيل من تبعات ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011 على الاستقرار في المنطقة، فإن "الاستقرار" الذي عنته هو الذي يسمح لها مواصلة التملص من استحقاقات أية تسوية سياسية للصراع مع الشعب الفلسطيني حتى في حدودها الدنيا بالنسبة للعرب والفلسطينيين[2].

وقد رأت إسرائيل في احتكار النخب العسكرية تحديدًا الحكم في القاهرة أحد أهم ضمانات احترام مصر والتزامها باتفاقية كامب ديفيد. ولعل أبرز ما عبَّر عن هذا التوجه إعلان وزير الحرب الإسرائيلي الأسبق، بنيامين بن إليعازر، أن سيطرة الجيش على مقاليد الأمور في القاهرة "تُمثِّل أحد أهم متطلبات الأمن القومي الإسرائيلي"[3].

---

(1) إشكنازي، جابي، "الاستقرار أفضل من الديمقراطية"، **سما**، 11 فبراير/شباط 2011، (تاريخ الدخول: 1 يونيو/حزيران 2017):
https://goo.gl/a1SycX

(2) يقول الكاتب الإسرائيلي جدعون ليفي: بفضل "الاستقرار"، واصلت إسرائيل لعقود من الزمن حرمان الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الحكم الإسرائيلي من حقوقهم السياسية، وهي تعي أن بقاء أنظمة الاستبداد في العالم العربي ستُخَلِّد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. انظر: ليفي، جدعون، "في ذمِّ الاستقرار في الشرق الأوسط" (גדעון לוי | בגנות היציבות במזרח התיכון)، **هآرتس**، 9 فبراير/شباط 2011، (تاريخ الدخول: 10 فبراير/شباط 2011):
http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1214608.html

(3) بيريتس، سامي، بار إيلي، آفي، "بن إليعازر: لو تلقيت مقابِلاً من مصر، لعلم الموساد بذلك" (סמי פרץ אבי בר-אלי | בן אליעזר: אם הייתי מקבל תשלום ממצרים, המוסד לא היה יודע)، **ذي ماركير**، 27 أبريل/نيسان 2011، (تاريخ الدخول: 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2016):
http://www.themarker.com/dynamo/1.1694938

ويتضح مما سبق، أن طابع النظام الشمولي في عهد حسني مبارك مَثَّل أهم مركَّبات البيئة التي أثَّرت على طابع العلاقات المصرية-الإسرائيلية.

محدِّدات العلاقات المصرية-الإسرائيلية

شكَّل احتكار الرئيس الدورَ الأوحد في تحديد نمط العلاقات الدولية، إلى جانب مراعاته الموقف الأميركي كأهم مُركَّب من مُرَكَّبات بيئة العلاقات المصرية-الإسرائيلية، مصدرًا للمحدِّدات التي ضبطت العلاقة المصرية-الإسرائيلية. ونظرًا للتأثيرات المتناقضة لتأثير بيئة العلاقات المصرية-الإسرائيلية فقد أسفرت عن محددات غير متجانسة في ظاهرها. فقد كانت بعض محددات العلاقات المصرية-الإسرائيلية هي ترجمة لاعتبارات حِرص النظام على شرعيته الداخلية، في حين كانت محددات أخرى نتاج التأثير الطاغي لطابع تأثير النظام الدولي، لا سيما منح الرئيس ثقلاً كبيرًا للعلاقات مع الولايات المتحدة. وسنحاول هنا رصد طابع محددات العلاقات المصرية-الإسرائيلية.

أولاً: مراعاة الرأي العام المصري

لقد أدرك نظام مبارك حجم العداء الذي يُكِنُّه الشعب المصري تجاه إسرائيل، وفَطِن إلى رفض النخب المصرية ومؤسسات المجتمع المدني والأطر النقابية والأحزاب لأي مظهر من مظاهر التطبيع. ونظرًا لحرص النظام على قدر من الشرعية الداخلية، فقد عمل على تصميم العلاقة الثنائية مع إسرائيل في مستوياتها الدُّنيا على الصعيد السياسي والدبلوماسي والثقافي بشكل لا يمثِّل مصدر تهديد لشرعيته الداخلية. فقد أدرك النظام أن رفض التطبيع والعلاقة مع إسرائيل قد تجاوز التباينات الأيديولوجية والسياسية والحزبية في الساحة المصرية، بل وأصبح مُسَوِّغًا للتعاون بين الفرقاء في الساحة الداخلية المصرية؛ فقد تعاونت قوى سياسية مصرية ذات خلفيات أيديولوجية متباينة في تنظيم مسيرات ومظاهرات في مدن مصر الكبرى للتنديد بالحروب والحملات العسكرية التي شنَّتها إسرائيل على لبنان وفلسطين منذ التوقيع على الاتفاقية، إلى جانب مظاهر الدعم والإسناد التي حظي

بها الشعب الفلسطيني من الشعب المصري عند اندلاع الانتفاضة الأولى أواخر العام 1987 وانتفاضة الأقصى في أكتوبر/تشرين الأول 2000.

ثانيًا: متطلبات الانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلم

لقد مثَّل التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد نهاية حالة الحرب بين مصر وإسرائيل وبداية حالة السلام؛ حيث تضمنت الاتفاقية سلسلة من الالتزامات على كل من مصر وإسرائيل لتجسيد التحول الجذري الذي طرأ على نمط العلاقة. وقد تم البدء في تطبيق اتفاقية كامب ديفيد تدريجيًّا في 26 مارس/آذار 1980؛ حيث أُنجز تبادل التمثيل الدبلوماسي وافتتاح سفارة لكل منهما لدى الطرف الآخر.

فقد تطلب تنفيذ ما نصَّت عليه الاتفاقية سلسلة طويلة من اللقاءات بين المسؤولين المصريين والإسرائيليين، وضمن ذلك زيارات متبادلة لكل من القاهرة وتل أبيب. في الوقت ذاته، تضمنت الاتفاقية التزامات خاصة على مصر تتعلق بتطبيع العلاقات الاقتصادية والثقافية مع إسرائيل، وهو ما أفضى بحدِّ ذاته إلى ولادة أجسام مؤسساتية تُعْنَى بهذه الجوانب؛ حيث تم تدشين المركز الثقافي الإسرائيلي في القاهرة، إلى جانب التوقيع على اتفاقيات اقتصادية. صحيح أن النظام حاول، بسبب اعتبارات الموقف الداخلي، تقييد التطبيع، لكن هذا لم يمنع نخبًا ثقافية محسوبة على معسكر مؤيدي النظام من التطبيع مع إسرائيل والترويج له.

ثالثًا: تأثير التحولات الإقليمية والدولية

إلى جانب ذلك، فقد تأثرت السياسة الخارجية المصرية، وضمنها أنماط العلاقات الدولية لمصر بالتحولات المهمة التي طرأت على النظام الإقليمي والانقلاب الذي حدث على موازين القوى في المنطقة والتي رجَّحت كفة دول "الثروة" على حساب دول "الثورة"، إضافة إلى التحولات التي طرأت على النظام العالمي بسبب ميل موازين القوى لصالح النظام الرأسمالي والمعسكر الغربي على حساب النظام الاشتراكي وسقوط المعسكر الشرقي، الذي مثَّل انهيار الاتحاد السوفيتي مطلع

تسعينات القرن الماضي شهادةَ وفاة له، مما فتح الطريق أمام الولايات المتحدة لإحكام سيطرتها المنفردة على النظام العالمي[1]. وقد أسهم تعثر محاولات التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي واقترانها من حالة الانهيار، وما صاحبه من تآكل دور مصر الإقليمي والعالمي، وغياب بدائل أو خيارات أخرى أمام صانع القرار المصري في النظام السياسي الراهن، في إغراء الولايات المتحدة وإسرائيل بابتزاز صانع القرار المصري؛ حيث تم تحريض دول منبع نهر النيل للمطالبة بإعادة النظر في اتفاقيات المياه، لإجبار مصر على تقديم مزيد من التنازلات في عملية التسوية أو للموافقة على تزويد إسرائيل بمياه النيل[2]. وقد لعب نجاح المقاومة اللبنانية ممثَّلة في حزب الله في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان، عام 2000، دورًا مهمًّا في إضعاف الموقف المصري أكثر مما سمح بزيادة تأثير الضغوط الإسرائيلية والأميركية على القاهرة بشكل أفضى إلى توظيف مصر في ممارسة ضغوط على الأطراف العربية للقبول الشروط الإسرائيلية للتسوية[3].

لقد شكَّل سقوط نظام الشاه في إيران، الذي كان حليفًا استراتيجيًّا لإسرائيل والولايات المتحدة، وإعلان الجمهورية الإسلامية في إيران التي تبنَّت موقفًا معاديًا من تل أبيب وواشنطن، مُسَوِّغًا لدفع صنَّاع القرار في تل أبيب للبحث عن شراكات إقليمية لسدِّ الفراغ الناجم عن تحوُّل التحالف مع إيران إلى عداء؛ مما أسهم في تعزيز مكانة مصر لدى إسرائيل. وفي الوقتَ ذاته، فإن تبني النظام الجديد في طهران موقفًا معاديًا من اتفاقات التسوية مع إسرائيل؛ حيث قُطِعَت العلاقات الإيرانية-المصرية بعد التوقيع على كامب ديفيد، باعد بينها وبين نظام مبارك، الذي وجد في إظهار العداء لطهران وسيلة لمزيد من التقارب مع الولايات المتحدة وإسرائيل[4].

(1) نافعة، "أسس ومرتكزات السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك"، مرجع سابق.
(2) المرجع السابق.
(3) المرجع السابق.
(4) السعيد إدريس، محمد، "العلاقات المصرية-الإيرانية في عهد مبارك"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 13 أكتوبر/تشرين الأول 2011 (تاريخ الدخول: 28 يناير/كانون الثاني 2017):
http://studies.aljazeera.net/ar/files/2011/08/20118883320356689.html

ومما فاقم من أهمية العامل الإسرائيلي في القطيعة الإيرانية-المصرية حقيقة أن مصر في عهد مبارك تولَّت عمليًّا مسؤولية ملف تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي؛ حيث تم اعتبار كل نجاح مصري في هذا المجال دليلاً على جدارة موقف نظام مبارك، في حين كان معيار جدارة السياسة الإيرانية يتمثَّل في عمق التعاون مع حركات المقاومة التي تناصب إسرائيل العداء[1].

رابعًا: خصوصية العلاقة المصرية-الأميركية

لعب طابع العلاقة الخاص بين مصر والولايات المتحدة في عهد مبارك دورًا مهمًّا في توفير بيئة مناسبة لمواصلة مصر احترام اتفاقيات كامب ديفيد، على اعتبار أن هذه الاتفاقيات منحت أميركا مكانة ضامن الاتفاق، وهو ما جعل الإدارات الأميركية المتعاقبة تربط علاقتها بمصر بمدى احترامها لهذه الاتفاقيات. فقد مثَّل إنهاء حالة الحرب بين إسرائيل ومصر والانتقال إلى حالة السلام والتعاون بين تل أبيب والقاهرة مصلحة قومية للولايات المتحدة؛ حيث إن التقارب بين حلفاء واشنطن يُحَسِّن من قدرتها على تحقيق مصالحها في المنطقة. وقد مثَّلت مكانة الولايات المتحدة كقطب أوحد في العالم، وحضورها الدولي والإقليمي القوي عاملاً إضافيًّا أسهم في تجذير قناعة مبارك بالمحافظة على العلاقة مع إسرائيل. إلى جانب ذلك، فإن ارتهان الجيش المصري في تدريبه ونظم تسليحه للمساعدات العسكرية الأميركية التي تبلغ 1.3 مليار دولار سنويًّا، شكَّل أيضًا عامل ضغط كبير على صانع القرار المصري، وأثَّر على اتجاهات السياسة الخارجية لمصر وضمنها نمط العلاقة مع إسرائيل؛ حيث كان الهدف الأساسي من المساعدات ضمان احترام القاهرة لهذه العلاقات[2].

وعلى الرغم من أن إسرائيل تحصل على مساعدات عسكرية أكبر من المساعدات التي تحصل عليها مصر بكثير (كانت ثلاثة مليارات دولار ثم قفزت إلى

(1) السعيد إدريس، "العلاقات المصرية-الإيرانية في عهد مبارك"، مرجع سابق.
(2) حنفي، عبد العظيم، "العلاقات الأميركية المصرية.. تجاوز محطة الخلاف حول 30 يونيو"، **العربية**، 5 مايو/أيار 2014، (تاريخ الدخول: 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2016):
http://studies.alarabiya.net/hot-issues/العلاقات-الأمريكية-المصرية-تجاوز-محطة-الخلاف-حول-30-يونيو

3.8 مليارات) إلا أن العوامل المؤثرة في العلاقات بين الجانبين تختلف عن طابع العوامل المؤثرة على العلاقات الأميركية-المصرية. فالولايات المتحدة ترى في إسرائيل حليفًا استراتيجيًّا مستقرًّا يُحَسِّن من قدرتها على تحقيق مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، إلى جانب تأثير الموروث الديني المسيحي الإنجليكاني وما يفرزه من مواقف عاطفية تجاه إسرائيل، فضلاً عن مراعاة الإدارات الأميركية تأثير اللوبي اليهودي القوي على دوائر صنع القرار في واشنطن. ومما لا شك فيه أن هذه العوامل سمحت لإسرائيل بإدارة علاقاتها مع مصر دون الوقوع تحت خطر الضغوط أو العقوبات.

خامسًا: متطلبات التمهيد لتوريث الحكم

لقد أسهم توجه مبارك في مطلع الألفية الثالثة لتوريث الحكم لنجله الأصغر، جمال، إلى زيادة التقارب بين مصر وإسرائيل؛ فقد اعتقد الرئيس المصري في ذلك الوقت أن ضمان شرعية دولية لهذه الخطوة يتطلب قبولاً أميركيًّا وإسرائيليًّا. وقد وجدت مقاربة مبارك هذه تعبيرها في إقرار مصطفى الفقي، مدير مكتبه، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشعب المصري لاحقًا؛ حيث قال: "الرئيس المصري القادم سيكون فقط بموافقة أميركا وعدم اعتراض إسرائيل"[1]. ويمكن الافتراض أنه عندما يصل رأس النظام في مصر إلى قناعة بأن إحداث تحول على تقاليد الحكم عبر تشريع التوريث يتوقف على قبول أو رفض دولة ما، فإن هذا يُظهر مسوِّغات حرص مبارك على مراعاة اعتبارات ومصالح تلك الدولة، لدرجة دفعت وزير الحرب الإسرائيلي الأسبق، بنيامين بن إليعازر، إلى أن يطلق عبارته الشهيرة: "مبارك كَنز استراتيجي لإسرائيل"[2]. وقد تم التعبير عن تعاظم وتيرة

(1) كروم، حسن، "الفقي: الرئيس القادم بموافقة أميركا وعدم اعتراض إسرائيل"، **القدس العربي**، (العدد 6407، 14 يناير/كانون الثاني 2010)، ص 12.
(2) عبد اللطيف، عنتر، "بن إليعازر وصفه بأنه أعظم كنز استراتيجي لإسرائيل: هل كان مبارك عميلاً للموساد؟"، **مصرس**، 27 مارس/آذار 2011، (تاريخ الدخول: 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2016):

http://www.masress.com/soutelomma/8543

الدفء في العلاقات بين الجانبين في أعقاب التوجه نحو التوريث بالإفراج عن الجاسوس الإسرائيلي، عزام عزام، قبل انتهاء مدة عقوبته، وإبرام اتفاقية المناطق التجارية المؤهلة "الكويز" مع إسرائيل، إلى جانب تعهد مصر بمدِّ إسرائيل بالغاز الطبيعي لفترات طويلة، وبسعر يقل كثيرًا عن الأسعار العالمية[1]. ويرى أستاذ العلوم السياسية المصري، حسن نافعة، أنه "لا يوجد مبرِّرات موضوعية تجبر مصر على تقديم تنازلات "مجانية" بهذا الحجم وعلى هذه الدرجة من الخطورة، فليس هناك من تفسير عقلاني لها إلا برغبة القيادة السياسية المصرية في مقايضتها بموقف إسرائيلي أميركي مشترك يساعد على تمرير "مشروع التوريث""[2].

إن ما يدلِّل على أن التوريث، وحرص مبارك الكبير على تهيئة الظروف أمام تولي نجله، جمال، مقاليد الأمور بعده، كان عاملاً محوريًّا في دفع مصر للتقارب أكثر من إسرائيل والتعاون معها وغض الطرف عن سلوكها العدواني تجاه العالم العربي، هو أن نظام مبارك في الثمانينات والتسعينات لم يتردد أحيانًا في اتخاذ قرارات وتبنِّي سياسات تتعارض مع السياسات الإسرائيلية ولم تلق استحسان الإدارات الأميركية.

فقد أعلنت مصر في يوليو/تموز 1982، بعد ثلاثة أشهر على بدء الحرب الإسرائيلية الأولى على لبنان، عن توقف عملية التسوية مع إسرائيل[3]. وأقدمت مصر في العشرين من سبتمبر/أيلول 1982 على سحب السفير المصري من إسرائيل احتجاجًا على الحرب، وحدَّدت شرط إعادته بوقف الحرب وانسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان وتحديد المسؤولية عن مذابح صبرا وشاتيلا[4].

وقد وضع مبارك ثلاثة شروط لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل بشأن القضية الفلسطينية[5]:

(1) نافعة، "أسس ومرتكزات السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك"، مرجع سابق.
(2) المرجع السابق.
(3) أبو طالب، حسن، "السياسة الخارجية المصرية في البيئة العربية 1970-1987"، **المستقبل العربي**، (العدد 12، 1989)، ص 60-61.
(4) مصطفى، هالة، "العلاقة المصرية الإسرائيلية بعد أحداث لبنان"، **السياسة الدولية**، (العدد 19، يناير/كانون الثاني 1983)، ص 93.
(5) أبو طالب، "السياسة الخارجية المصرية في البيئة العربية 1970-1987"، مرجع سابق، ص 63.

1- اعتراف الولايات المتحدة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.
2- ضرورة وقف الأنشطة الاستيطانية التي تقوم بها إسرائيل على الأرض.
3- اتخاذ إجراءات محددة لإعادة الثقة إلى المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد جمّد مبارك تطبيق 50 اتفاقية تعاون في المجالات التجارية والاقتصادية والعلمية والثقافية[1]. إلى جانب ذلك، فقد رحّب مبارك بإقامة حكومة فلسطينية مؤقتة في المنفى تكون القاهرة مقرًا لها[2]. وقد طرأ تحسُّن على علاقة مصر بمنظمة التحرير الفلسطينية ودعت القاهرة الإدارة الأميركية لفتح حوار مع الشعب الفلسطيني[3].

سادسًا: تحديات مشتركة

لقد رأى كلٌّ من نظام مبارك وإسرائيل في التنظيمات الإسلامية سواء التي تُمَثِّل الإسلام السياسي أو الجهادي مصدر تهديد لكليهما. وقد شكّل صعود نجم حركة المقاومة الإسلامية "حماس" بشكل خاص تحديًا مشتركًا لكلٍّ من إسرائيل ونظام مبارك؛ فقد باتت إسرائيل ترى في حماس وعمليات جهازها العسكري "كتائب عز الدين القسام" مصدر تهديد استراتيجي لأمنها القومي. ونظرًا لانتماء حماس إلى جماعة الإخوان المسلمين التي يناصبها نظام مبارك العداء فقد مثّل صعود الحركة لحكم غزة، في أعقاب الانتخابات التشريعية عام 2006، مصدر قلق كبير للقاهرة. وقد وجد الطرفان في مواجهة حماس مصلحة مشتركة، وهو ما شكّل بحدِّ ذاته محفزًا للتقارب والتنسيق.

سمات العلاقات المصرية-الإسرائيلية

نظرًا للتباين في طابع تأثير محددات العلاقات المصرية-الإسرائيلية؛ فقد أسفرت عن سمات تبدو متناقضة في ظاهرها، لكن عند إمعان النظر يتبين أنها أفضت إلى تعزيز هذه العلاقات وتقويتها. وسنعرض لأهم سمات هذه العلاقة:

(1) محمود، تركي، "السياسة الخارجية المصرية 1981-1990"، **دراسات إقليمية**، (العدد 6، يناير/كانون الثاني 2007)، ص 15.
(2) أحداث وشهريات، **السياسة الدولية**، (العدد 68، أبريل/نيسان 1982)، ص 273.
(3) أحداث وشهريات، **السياسة الدولية**، (العدد 70، أكتوبر/تشرين الأول 1982)، ص 274.

1- السلام البارد

حرص نظام مبارك على تصميم طابع العلاقة مع إسرائيل بحيث لا تُمثِّل مصدرًا لإثارة الشعب المصري ضده. وهذا ما حدا بمبارك إلى أن يعمل على تقليص مظاهر التطبيع مع إسرائيل؛ حيث حرص على عدم السماح للسفارة الإسرائيلية بفتح حوارات واتصالات مع المؤسسات المدنية المصرية إلا عبر الدائرة الإسرائيلية في وزارة الخارجية المصرية. وقد اقتصر التعاون الرسمي بين الجانبين في البداية على مستوى متدن، وشمل التنسيقُ الردَّ المباشر على تحديات أمنية آنية، لا سيما على الحدود، وذلك بسبب مراعاة الحساسيات الشعبية. وعلى الصعيد الاقتصادي، اقتصر التعاون الاقتصادي على اتفاقية "الكويز" التي وقّعها كل من مصر والولايات المتحدة عام 2004، واتفاقية تصدير الغاز المصري لإسرائيل عام 2005. وامتنع مبارك عن زيارة إسرائيل، إلا عندما شارك في تشييع جثمان رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، إسحاق رابين، عام 1995. لكن مبارك حرص في المقابل على استقبال قادة إسرائيل وكبار وزرائها ومرجعياتها الدينية؛ فقد استضاف مبارك رؤساء الوزراء، إيهود باراك وآرئيل شارون وإيهود أولمرت وبنيامين نتنياهو، وارتبط بعلاقة صداقة قوية مع وزير الحرب الإسرائيلي الأسبق، بنيامين بن إليعازر، الذي أدانه تحقيق إسرائيلي داخلي بالمسؤولية عن قتل مئات الأسرى المصريين في حرب 1967 عندما كان قائدًا للواء "شكيد"[1].

وقد أجبرت التزاماتُ مصر في اتفاقية كامب ديفيد النظامَ على الوفاء ببعض المتطلبات التي سمحت بتوفير فضاءات لتشجيع التطبيع؛ ففي 25 فبراير/شباط

(1) يشهد وزير القضاء الإسرائيلي الأسبق، يوسي بيلين، بأن مبارك كان يحرص طوال اللقاء مع المسؤولين الإسرائيليين على التربيت على أرجلهم كمظهر من مظاهر الملاطفة، علاوة على أنه كان يصف الفلسطينيين أمام الإسرائيليين بـ "الحمير"، ويهاجم قناة الجزيرة.
انظر: بيلين، يوسي، "نهاية عهد الضابط الرابع" (יוסי ביילין | סוף דרכו של הקצין הרביעי)، **يسرائيل هيوم**، 12 مارس/آذار 2011، (تاريخ الدخول: 18 ديسمبر/كانون الأول 2016):
http://www.israelhayom.co.il/site/newsletter_opinion.php?id=8844&hp=1&newsletter=08.06.2012

1982، وهو اليوم الذي أنهى فيه الجيش الإسرائيلي انسحابه من سيناء، تم التوقيع بين وزارتي الخارجية المصرية والإسرائيلية على بروتوكول اتفاق يسمح بتدشين المركز الأكاديمي الإسرائيلي في القاهرة، وذلك حسب ما نصَّت عليه اتفاقية كامب ديفيد.

2- الشراكة الاستراتيجية

على الرغم من مظاهر "السلام البارد" التي خلت من مظاهر التطبيع الفجة التي أعاقتها بشكل أساسي البيئة المصرية الداخلية ومراعاة نظام مبارك لذلك، إلا أنه من وراء الكواليس تم تدشين شراكة استراتيجية قوية بين نظام مبارك وإسرائيل، لا سيما في السنوات الخمس الأخيرة من حكمه. فقد مثّلت نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية في 2006 وفوز حركة حماس وتشكيلها الحكومة العاشرة للسُّلطة الفلسطينية نقطة تحول فارقة في التنسيق المصري-الإسرائيلي ضد الحركة؛ حيث شارك نظام مبارك إسرائيل في فرض حصار خانق على قطاع غزة وقاطعت مصر حكومة إسماعيل هنية ونقلت مقر ممثليتها من غزة إلى رام الله، وطالبت حماس بالاعتراف بشروط اللجنة الرباعية التي تضمنت: الاعتراف بإسرائيل، والالتزام بالاتفاقات معها، ونبذ "الإرهاب". وفرضت القاهرة قيودًا على تحركات أعضاء حماس عبر معبر رفح، وحدَّت من قدرتهم على التواصل مع العالم الخارجي، وتعمَّدت إذلال هنية؛ حيث تم احتجازه ليلة كاملة على المعبر دون السماح له بالدخول واحتُجز وزراء وقيادات من حماس على المعبر بحجة أنهم كانوا يحاولون إدخال أموال لغزة للمساعدة في تحسين الأوضاع الاقتصادية التي تضرَّرت بفعل الحصار[1].

وقد يكون من المفارقة أن حرص القيادة المصرية على التقارب مع إسرائيل لم يقابله اعتدال إسرائيلي، بل على العكس؛ فقد شنَّت إسرائيل في هذه الفترة حربين

(1) "هنية يعود إلى غزة اليوم بعد اتفاق مصري-إسرائيلي بعدم إدخال الأموال"، **بوابة الأقصى**، 14 فبراير/شباط 2006، (تاريخ الدخول: 31 أكتوبر/تشرين الأول 2016): http://alaqsagate.org/vb/showthread.php?t=618

كبيرتين، وهما: حرب 2006 على لبنان وحرب 2008 على غزة، وحمَّلت مصر في الحربين المقاومةَ اللبنانيةَ والمقاومةَ الفلسطينيةَ المسؤوليةَ عن اندلاع الحربين؛ حيث بدت متحمسة لتقبل وجهة النظر الإسرائيلية والأميركية القائلة: إن إيران والأصولية الإسلامية والمنظمات "الإرهابية"، وليس إسرائيل ورفضها للتسوية، هي مصادر التهديد الرئيسة للأمن في المنطقة[1].

ويشهد وزير الداخلية الإسرائيلي الأسبق، عوزي برعام، أن اللواء عمر سليمان، مدير الاستخبارات العامة المصرية، والذي تولّى منصب نائب الرئيس بُعيد اندلاع ثورة 25 يناير/كانون الأول 2011، كان يحثّه عندما كانا يلتقيان على ضرورة "ضرب حركة حماس؛ لأنها جزء من الإخوان المسلمين وعدم السماح لها بالعمل والنجاح"[2]. وحسب شهادة برعام، فقد كان عمر سليمان يُطْلِع المسؤولين الإسرائيليين على الطرائق التي كانت تستخدمها الأجهزة الأمنية المصرية في محاربة الإسلاميين؛ حيث نقل عنه قوله: "نحن نقطع الليل بالنهار في حربنا ضدهم، من أجل وقف تعاظم قوتهم، وهذا أمر صعب؛ لأن المساجد تعمل في خدمتهم"[3]. وينقل معلّق الشؤون الاستخبارية الإسرائيلي، يوسي ميلمان، شهادات قادة الأمن الإسرائيلي الذين كانوا على علاقة مباشرة بعمر سليمان، الذي كان يقيم اتصالات دائمة مع معظم قادة الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية، وضمنها الموساد، والاستخبارات الداخلية "الشاباك"، وشعبة الاستخبارات العسكرية "أمان"[4]، وتدل تلك الشهادات على أن نظام مبارك لم يكتف فقط

(1) نافعة، "أسس ومرتكزات السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك"، مرجع سابق.

(2) برعام، عوزي، "ضربة مصر" (עוזי ברעם | מכת מצרים)، الإخوان المسلمون بجانب الطريق"، **إسرائيل هيوم**، 2 فبراير/شباط 2011، (تاريخ الدخول: 2 فبراير/شباط 2011): http://www.israelhayom.co.il/site/newsletter_opinion.php?id=5513

(3) المرجع السابق.

(4) ميلمان، يوسي، "عمر سليمان: الجنرال المصري الذي لم يذرف دمعة" (יוסי מלמן | עומר סולימאן - הגנרל המצרי לא מזיל דמעה)، **هآرتس**، 19 يناير/كانون الثاني 2006، (تاريخ الدخول: 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2009): http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1056695.html

بالإسهام في محاصرة قطاع غزة وضرب حركة حماس، بل حرَّض إسرائيل والقوى الغربية على اعتماد خيار القوة فقط في مواجهة الحركات الإسلامية[1].

وحسب الجنرال رون تيرا، الباحث الرئيس في مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، فقد بلغت الشراكة الاستراتيجية بين نظام مبارك وإسرائيل ذروتها في الحرب التي خاضتها إسرائيل ضد حزب الله في يوليو/تموز 2006، وفي الحرب على غزة أواخر عام 2008؛ حيث حرص نظام مبارك على توفير الظرف الإقليمي المناسب لاستمرار الضربات الإسرائيلية في أقل قدر من الممانعة العربية والدولية[2]. وانتقدت مصر اختطاف حماس الجندي الإسرائيلي، جلعاد شاليط، ولم يصدر عنها أية ردَّة فعل عندما قامت إسرائيل بشنٍّ غارات مكثفة على قطاع غزة أسفرت عن مقتل المئات وقامت باعتقال ممثلي حماس في المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة. وبعد ذلك تدخلت مصر لدى حماس وطالبت بالإفراج عن الجندي الأسير وتدخل عمر سليمان لدى الحركة لتقليص مطالبها[3]. وقامت السلطات المصرية باعتقال نشطاء حماس وتعذيبهم لإجبارهم على تقديم معلومات حول بنية الجهاز العسكري للحركة والإدلاء بمعلومات حول أدائها المقاوم ضد الاحتلال[4].

---

(1) يقول مارك بيري، مدير "منتدى حل النزاعات"، وهو منتدى متخصص في تقريب وجهات النظر بين الغرب والحركات الإسلامية: "لقد التقيت عمر سليمان بُعيد الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي فازت فيها حركة حماس، على هامش محاضرة نُظِّمت في أحد مراكز الأبحاث في العاصمة الأميركية، واشنطن، وسألته ما إذا كانت حركة حماس التي فازت بالانتخابات للتوِّ يمكن أن تكون عنصر استقرار إيجابي في الحكومة الفلسطينية، فكان ردُّ سليمان قاطعًا وحادًّا: "لا بكل تأكيد، أنا أعرف هؤلاء الناس، إنهم الإخوان المسلمون، وهم لن يتغيروا، إنهم كذابون، واللغة الوحيدة التي يفهمونها، هي القوة". انظر: المرجع السابق.

(2) تيرا، رون، "اهتزاز الفضاء الاستراتيجي لإسرائيل" (רון טירה | התערערות התצרף האסטרטגי של ישראל)، **عدكون استراتيجي**، (المجلد 14، العدد 3، 3 أكتوبر/تشرين الأول 2011)، ص 39.

(3) بدوان، علي، "ضرورة تصحيح خلل العلاقات الفلسطينية-المصرية"، **فلسطين الآن**، 16 مارس/آذار 2011، (تاريخ الدخول: 31 أكتوبر/تشرين الأول 2016): goo.gl/dcLJyx

(4) "أزمة جديدة بين مصر وحماس بسبب تعذيب معتقلين"، **الجزيرة نت**، 22 مارس/آذار 2008، (تاريخ الدخول: 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2016): goo.gl/VWZvsz

ولم يقتصر التعاون المصري-الإسرائيلي على مواجهة حركة حماس، بل تعداه إلى استنفار نظام مبارك لمساعدة حكام تل أبيب في إدارة صراعهم ضد السلطة الفلسطينية. فقد انضم نظام مبارك إلى جهود إدارة الرئيس الأميركي الأسبق، جورج بوش الابن، وحكومة اليمين الإسرائيلية برئاسة آرئيل شارون ومارس ضغوطًا على الرئيس الفلسطيني الراحل، ياسر عرفات، عام 2003، لقبول خطة "خارطة الطريق" التي تضمنت تعديل القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية بحيث يتم استحداث منصب رئيس الوزراء بصلاحيات كبيرة للانتقاص من صلاحيات عرفات، الذي اتهمته إسرائيل بدور مهم في إشعال انتفاضة القدس، إلى جانب تحميله المسؤولية عن إفشال مؤتمر كامب ديفيد، عام 1999، بسبب رفضه تقديم أي تنازل في كل ما يتعلق بمصير المسجد الأقصى. ولم يحرِّك نظام مبارك ساكنًا من أجل رفع الحصار عن عرفات بعد أن فرض عليه الجيش الإسرائيلي طوقًا في مقر إقامته في مبنى المقاطعة في رام الله حتى أصابه المرض الذي توفي على إثره عام 2004.

لقد نظرت إسرائيل إلى نظام الرئيس مبارك باعتباره يُمثِّل حجر الزاوية الأهم في النظام الإقليمي بالنسبة لها؛ حيث إن هذا النظام ساعد على بلورة ما عُرف بـ"محور الاعتدال العربي"، الذي كان يشارك إسرائيل موقفها العدائي تجاه الحركات الإسلامية والبرنامج النووي الإيراني. وقد ساعد هذا المحور إسرائيل بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق بعض مصالحها الاستراتيجية؛ حيث أسهمت دول هذا المحور في دفع الغرب لاتخاذ إجراءات تصعيدية ضد البرنامج النووي الإيراني.

لقد استفادت إسرائيل من تعاون نظام مبارك في فكرة "الشرق الأوسط الجديد"، التي بشَّرت بها وزيرة الخارجية الأميركية السابقة، كوندوليزا رايس، والذي يقوم على ثلاثة مرتكزات، هي[1]:

1- أن يتوارى الصراع العربي-الإسرائيلي ويتوقف عن كونه محدِّدًا لأنماط التفاعلات الإقليمية، خاصة العلاقات العربية-الإسرائيلية.

---

(1) إدريس، "العلاقات المصرية-الإيرانية في عهد مبارك"، مرجع سابق.

2- أن يحلّ الصراع العربـــي-الإيراني محل الصراع العربـــي-الإسرائيلي، أي أن تصبح إيران هي العدو البديل لإسرائيل بالنسبة للعرب.

3- أن يكون الصراع الطائفي العِرقي المذهبـــــي أداة تفعيـــل الصـــراع العربـــي-الإيراني.

الفصل الثاني

العلاقات المصرية-الإسرائيلية في عهد المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مثّلت ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011 حدثًا تأسيسيًّا في تاريخ مصر الحديث؛ حيث نسفت أُسُس البيئة التي وُلِد فيها نظام الحكم المصري بعد ثورة 23 يوليو/تموز 1952، وسمحت لأول مرة بتوفر فرصة لإحداث تحول بنيوي وقيمي وشخصي على طابع النخب والمؤسسات داخل النظام المسؤولة عن صنع القرار السياسي. ولأن الثورة مثّلت أيضًا احتجاجًا على سياسات النظام وخياراته وأنماط سلوكه، فإنها حملت في طياتها طاقة كامنة لإحداث تغيير على اتجاهات السياسة الخارجية المصرية وضمنها أنماط العلاقة الدولية وإملاء منظومة معايير قيمية جديدة لضبط هذه العلاقات. وعلى الرغم من أن الانشغال بالقضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية والعلاقات الدولية، وضمنها العلاقة مع إسرائيل لم يكن على رأس أولويات القوى الثورية المصرية؛ إلا أن هذا التحول التاريخي المهم سمح بتدشين مسار كان يمكن أن يفضي إلى إعادة تقييم العلاقة مع تل أبيب من منطلق الحاجات الحقيقية للأمن القومي المصري. فقد كان نمط العلاقة مع إسرائيل أحد مواطن الخلاف بين نظام مبارك والقوى السياسية والشعبية المصرية التي شاركت في إشعال ثورة 25 يناير/كانون الثاني مما يعني أن الثورة شكّلت فرصة تاريخية لإيجاد بيئة سياسية داخلية تسمح بإعادة النظر في هذه العلاقات ومحاولة إعادة بنائها على أسس جديدة تستند إلى اعتبارات مغايرة.

وما تقدم جعل إسرائيل تنظر إلى ثورة 25 يناير/كانون الثاني بقلق شديد، ورأت فيها نقطة تحول فارقة يمكن أن تُحدث تحولاً غير مسبوق على نمط العلاقة الثنائية مع مصر، مما جعل دوائر الحكم ومحافل التقدير الاستراتيجي في تل أبيب تُسْتَنْفَر لمواجهة تبعات الثورة.

يتناول هذا الفصل بيئة العلاقات المصرية-الإسرائيلية منذ خلع مبارك وحتى انتخاب مرسي، ومحدداتها، ومسوغات القلق الإسرائيلي منها وآليات التحرك الإسرائيلية للتأثير على مسار الثورة. وسنرصد طابع المواقف المصرية من العلاقة مع إسرائيل خلال هذه الفترة.

بيئة ومحددات العلاقات المصرية-الإسرائيلية بعد خلع مبارك وحتى انتخاب مرسي

بخلاف البيئة السياسية التي عمل فيها نظام مبارك، والتي تجذَّرت على مدى عقود من الزمن منذ نجاح ثورة الضباط الأحرار عام 1952؛ حيث منحت الرئيس الحق الحصري في إدارة السياسة الخارجية وتحديد اتجاهات العلاقات الدولية، فقد سمحت ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011 بإحداث تغيير في بيئة صنع القرار السياسي، ومثَّلت فرصة لإجراء تحول في طابع التوازنات بين المؤسسات التي تصنع السياسة الخارجية وتحدد اتجاهات العلاقات الدولية. لقد أحدثت الثورة تغييرات في بنية المجتمع وتركيبة ونوعية العملية السياسية، علاوة على أنها خلقت تغييرًا على مستوى الأفراد الذين يُمثِّلون النخبة والقادة ورجال الدولة[1]. لقد كان يفترض أن يؤسِّس هذا الحدث التاريخي لإعادة بناء مركبات النظام السياسي ومؤسسات الدولة المؤثرة في دائرة صنع القرار، بحيث يُفضي الأمر إلى إحداث تغيير في منظومة القيم التي تضبط سلوك دوائر صنع القرار السياسي بما يعبِّر عن ضمير الشعب المصري ويضمن المصالح القومية للبلاد.

وسنتعرض هنا للمحدِّدات التي أثَّرت في العلاقة مع إسرائيل خلال هذه الفترة؛ حيث سنجد أن هذه المحددات ذات تأثيرات متعارضة ومتناقضة.

(1) أبو زيد، "محددات السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة 25 يناير"، مرجع سابق، ص 129.

أولاً: بروز دور ومكانة القوى التي تطالب بإعادة تقييم العلاقة مع إسرائيل

لقد سمحت الثورة وخلع مبارك بتعزيز مكانة القوى السياسية والأطر الشعبية التي تنادي بإعادة النظر في العلاقة مع إسرائيل. فقد اعتبرت هذه القوى أن الثورة قد جاءت لتعديل مسار العلاقة مع إسرائيل وإعادة النظر في العلاقات معها. لقد كرَّس النجاح في عزل مبارك انطباعًا لدى القوى والأحزاب واتحادات شباب الثورة وغيرها بأنه يمكن لأول مرة إعادة النظر في السياسات الخارجية للبلاد وفق معايير ترتكز على منطلقات الأمن القومي الحقيقية لمصر وليس وفق مصالح نظام الحكم ذاته. وقد اكتسبت مشاركة الجماهير زخمًا شديدًا بدافع "فائض المشاركة" الذي ميَّز التفاعل العفوي لجموع المواطنين عقب الثورة[1]. لكن ومع ذلك، فإن الدعوة إلى إحداث تغيير جذري على السياسات الخارجية وعلاقات مصر مع الدول الأخرى لم تكن تقتصر على القوى الثورية والأحزاب والحركات التي ساندت الثورة، بل إن بعض كبار الدبلوماسيين المصريين الذين خدموا في عهد مبارك قد اعتبروا أن إحداث مثل هذا التغيير هو أمر الساعة؛ فقد دعا السفير نبيل فهمي، الذي أصبح فيما بعد وزيرًا للخارجية في عهد السيسي، إلى مراجعة علاقات مصر بمختلف دول العالم والاتفاقات الخارجية "لتحديد أوجه القصور والتميز فيها"[2]. ورأى أنه "من الجرم التخاذل في توظيف الزخم السياسي المتولِّد عن الثورة لتطوير سياستنا الخارجية، والتي يجب أن تعكس الأهداف والمبادئ التي كانت دافعًا لثورة 25 يناير"[3].

(1) عبد الله، بلال، "الثورة والسياسة الخارجية المصرية: الواقع والمحتمل"، **معهد العربية للدراسات**، 11 مارس/آذار 2014، (تاريخ الدخول: 25 يناير/كانون الثاني 2017): goo.gl/o9aWp7

(2) فهمي، نبيل، "السياسة الخارجية لمصر عقب ثورة 25 يناير"، **السياسة الدولية**، 25 مارس/آذار 2011، (تاريخ الدخول: 4 فبراير/شباط 2017): http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1700.aspx

(3) المرجع السابق.

وقد شكّلت أول انتخابات تشريعية بعد الثورة فرصة سانحة لتُكرِّس هذه القوى مكانتها السياسية ولتُسمِع صوتها. وعلى الرغم من أن مجلس الشعب الذي انتُخب بعد الثورة لم يُعمَّر طويلاً؛ حيث تم حلُّه بقرار قضائي، إلا أن طابع المواقف التي عبَّرت عنها الكتل البرلمانية داخل المجلس بشأن إسرائيل كان يمكن أن يؤسِّس لتغيير جذري في نمط العلاقة. وستتعرض لاحقًا خلال هذا الفصل إلى طابع المواقف التي عبَّرت عنها القوى السياسية والأطر الشبابية التي طالبت بإعادة النظر في العلاقة مع إسرائيل.

ثانيًا: سيادة الاعتبارات الداخلية

كان على رأس الأسباب التي دفعت المصريين للثورة على نظام مبارك: تدهور الأوضاع الاقتصادية وتفشي الفساد وغياب العدالة الاجتماعية وتبني نظم حكم استبدادية. وقد كان التخلص من هذا الواقع على رأس أهداف الثورة كما عبَّر عنها اتحادات لجان الثورة الشبابية والأحزاب والحركات السياسية. ومن هنا، وعلى الرغم من تعزيز مكانة القوى المطالبة بإعادة النظر في العلاقة مع إسرائيل، إلا أن هذه القضية لم تكن ضمن قائمة الأولويات الوطنية خلال هذه الفترة. ومما زاد الأمور تعقيدًا أن تأثُّر المرافق الاقتصادية بالثورة قد أفضى إلى تدهور الأوضاع المادية للمصريين مما شكّل مسوِّغًا إضافيًّا للاهتمام بالشأن الداخلي.

إلى جانب ذلك، فقد أفضت حالة الاستقطاب الداخلي الناجم عن تضارب الرؤى والمواقف بين الأطراف التي أسهمت في الثورة إلى عدم وضوح المشروع الوطني بعد الثورة بأبعاده المختلفة، إلى جانب أن مصر ظلت تعاني حالة الضعف الهيكلي والخلل الوظيفي الذي ورثته من حقبة النظام السابق مما جعلها تعجز عن استثمار الطاقة الكامنة في دورها المأمول في التوازن الإقليمي بفعل حجمها السكاني الهائل وموقعها الجغرافي الجيوبوليتيكي المميز[1].

(1) أبو زيد، "محددات السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة 25 يناير"، مرجع سابق، ص 134.

ثالثًا: مكانة الجيش في النظام السياسي وموقفه من العلاقة مع إسرائيل

لقد نظر الجيش المصري دومًا إلى دوره كمؤسسة وطنية أكثر من كونه فاعلاً سياسيًّا يسعى فقط إلى التأثير على السياسة الخارجية بوصفه فاعلاً ضمن فاعلين آخرين، معني بتوسيع نطاق نفوذه في صنع السياسات العامة وتقرير الخطوط الاستراتيجية العريضة لتوجهات النظام، بالشكل الذي يجعله في تنافس دائم مع فاعلين آخرين[1].

وقد احتكر المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطات التنفيذية بعد الثورة، علاوة على أن مجلس الشعب المنتخب رغم عمره القصير لم يكن مخوَّلاً بتمرير قوانين وسنِّ تشريعات تتعلق بإحداث تغير على مسار العلاقات الدولية للبلاد. إلى جانب ذلك، فإنه في كل ما يتعلق بالموقف من العلاقة بإسرائيل لا توجد ثمة فروق جوهرية بين مبارك والمجلس الأعلى للقوات المسلحة؛ حيث إن المجلس كان يرى في اتفاقية كامب ديفيد جزءًا من الأمن القومي المصري؛ لأنها ضمنت انسحاب إسرائيل من سيناء وأنهت حالة العداء، علاوة على أن الجيش استفاد كثيرًا من إنهاء حالة الحرب التي سمحت له بالانخراط في المشاريع الاقتصادية والتنموية.

إلى جانب ذلك، ونظرًا لاستناد العلاقة المصرية-الأميركية على التعاون العسكري، فقد مثّلت المؤسسة العسكرية في مصر الركيزة الرئيسية للعلاقات الاستراتيجية بين البلدين؛ حيث إن الولايات المتحدة تعد الطرف الخارجي الرئيسي الذي كانت القوى الوطنية المصرية تنظر إليه باستمرار باعتباره المهدِّد الأول لاستقلال وسيادة مصر في صناعة السياسة الخارجية[2].

في الوقت ذاته، فإن الجيش ليس معروفًا بثوريته؛ حيث كان يحتل قلب دولة يوليو/تموز، التي أرسى دعائمها الرئيس، جمال عبد الناصر، وعلى مدى ستة عقود

(1) عبد الله، "الثورة والسياسة الخارجية المصرية: الواقع والمحتمل"، مرجع سابق.

(2) المرجع السابق.

قبل الثورة وكان حكم مبارك محسوبًا عليها[1]. وقد حرص المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعد خلع مبارك، على التأكيد لإسرائيل على التزامه بالحفاظ على اتفاقية كامب ديفيد[2]. وكان هذا الالتزام بالاتفاقية يضمن حصول الجيش على 1.3 مليار دولار مساعدات عسكرية سنوية من الولايات المتحدة؛ حيث إن المسَّ بـ "كامب ديفيد" كان يعني إسدال الستار على إمكانية الحصول على هذه المساعدات. إلى جانب ذلك، فقد انخرط أعضاء في المجلس الأعلى بحكم مواقعهم العسكرية في مناشط ترتبط بالعلاقة مع إسرائيل، مثل التنسيق الأمني، وكانوا على تواصل مع نظرائهم الإسرائيليين، مما جعلهم ضمن الجهات المؤثِّرة في استمرار العلاقة.

لم يؤثِّر التناقض المتمثل في رفض المجلس الأعلى للقوات المسلحة تغيير نظام الحكم وسعيه لإسقاط مشروع توريث الحكم في عهد مبارك على طابع تصوره للعلاقة مع إسرائيل، لا سيما تحمسه للحفاظ على اتفاقية كامب ديفيد. فقد قاومت قيادة الجيش في بداية الثورة محاولات إسقاط النظام؛ لأن المؤسسة العسكرية كانت جزءًا من النظام السياسي الذي امتد على مدى ستة عقود منذ نجاح ثورة الضباط الأحرار عام 1952، علاوة على أن المؤسسة العسكرية لعبت دورًا مركزيًّا في هذا النظام مما مكَّنها من مراكمة نفوذ وإنجازات كبيرة على الصعيد التنظيمي للجيش وعلى المستوى الشخصي للقيادات العسكرية من خلال المشاريع الاقتصادية التي ضمِن احتكارها. وفي المقابل، فإن الجيش عارض مشروع التوريث؛ لأنه كان بإمكانه أن يهدِّد مستقبل دوره في النظام السياسي ويمس بمنجزاته التي تراكمت على مَرِّ عقود، باعتبار أن تولي جمال مبارك الوريث المنتظر زمام الأمور في مصر كان يمكن أن يخدم تحديدًا مصالح رجال الأعمال على حساب قيادة الجيش. وفي المقابل، فإن قيادة الجيش رفضت إحداث تغيير جوهري على نسق العلاقة مع إسرائيل؛ لأنها خشيت، كما أوضحنا سابقًا، أن يفضي مثل

(1) عبد الله، "الثورة والسياسة الخارجية المصرية: الواقع والمحتمل"، مرجع سابق.

(2) "إسرائيل ترحب ببيان الجيش المصري"، **الجزيرة نت**، 12 فبراير/شباط 2011، (تاريخ الدخول: 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2016): goo.gl/WrBaHs

هذا التطور إلى تهديد اتفاقية السلام التي وضعت حدًّا لحالة الحرب مع إسرائيل ويمكن أن يمس بالعلاقة الخاصة التي ربطت هذه القيادة بالإدارة الأميركية ويهدد بالتالي المساعدات الأميركية، التي يذهب جُلُّها للجيش. وعلى الرغم من أنه لم يصدر موقف رسمي عن إسرائيل بشأن ملف توريث الحكم في مصر، إلا أنه يرجَّح أن إسرائيل لم تحبِّذ مثل هذا التطور على اعتبار أن إسرائيل وجدت في الجيش المرتكز الأساس الذي يضمن استمرار العلاقة مع تل أبيب.

رابعًا: تحدي العمليات الإرهابية في سيناء

لقد مثلت جزيرة سيناء خاصرة ضعيفة لمصر وتؤثِّر بشكل كبير على الأمن المصري؛ باعتبار أن مصر دولة مشاطئة للبحر الأبيض المتوسط شمالاً وللبحر الأحمر شرقًا؛ ولأن منطقة اليابسة الواقعة بين البحار المفتوحة عادة ما تكون منطقة رخوة من الناحية الأمنية، فقد كان من الطبيعي أن يصبح لشبه جزيرة سيناء، المحصورة بين هذين البحرين المفتوحين على شمال العالم وجنوبه، وضع محوري في استراتيجية مصر الدفاعية[1].

لكن الثورة أفضت إلى تراجع قدرة السلطات المركزية على إحكام سيطرتها على شبه جزيرة سيناء، مما وفر بيئة مناسبة لتعاظم خطر الحركات الجهادية التي تنتهج العمليات الإرهابية في استهداف الجيش وقوى الأمن المصري. وفي الوقت ذاته، فإن ملاصقة شبه جزيرة سيناء للحدود الإسرائيلية، ووجود جماعات جهادية تستهدف العمق الإسرائيلي أيضًا، مَثَّل عاملاً إضافيًّا أثَّر على العلاقات المصرية-الإسرائيلية، على اعتبار أن اتفاقية كامب ديفيد ضمنت ألا تكون سيناء مصدر تهديد للأمن الإسرائيلي. وهذا يعني أن تأكيد مصر بعد الثورة مواصلة التزامها بـ "كامب ديفيد" يعني ضمنًا الاستعداد للعمل ضد الجماعات الجهادية التي تستهدف الأمن المصري بشكل خاص وأحيانًا العمق الإسرائيلي، حتى لا يتم توفير فرصة لإسرائيل لاتهام مصر بالتراجع عن التزاماتها في كامب ديفيد، مما يفتح الباب أمام تكثيف الضغوط الأميركية على صنَّاع القرار الجدد في القاهرة.

(1) نافعة، "أسس ومرتكزات السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك"، مرجع سابق.

خامسًا: قيود النظام الدولي

لقد كان من الواضح أن مصر ستتحمل تبعات طابع الخيارات الوطنية التي ستتبناها بعد الثورة، سواء على صعيد تبني سياسات بعينها أو اختيار نظام سياسي معين أو اتِّباع أيديولوجية سياسية أو توجه اقتصادي محدد سينعكس على موقف المجتمع الدولي والبيئة الإقليمية منها[1]. فإما أن تفضي الخيارات الوطنية إلى انخراط مصر الثورة في المجتمع الدولي في حال توافقت خياراتها الوطنية مع الاتجاهات الدولية السائدة؛ أو في المقابل إلى نبذها بعيدًا عن المجتمع الدولي ومؤسساته وهياكله التنظيمية. فقد دلَّت التجربة التاريخية على أن هناك ميلاً عامًّا بين الدول والقوى الدولية إلى التقرب والتجمع مع الدول المشابهة في الأيديولوجيات الوطنية، وفي المقابل نبذ الدول ذات الخيارات الوطنية المخالفة والتي ترى فيها تهديدًا لمصالحها وأمنها القومي، لا سيما إذا كانت الخيارات الوطنية التي تم تبنيها بعد الثورة ذات طابع تعديلي أو تحويري[2].

فعلى سبيل المثال، أدت الخيارات الوطنية التي تم تبنيها بعد الثورات في كلٍّ من روسيا وفرنسا والولايات المتحدة ومصر وكوبا إلى انخراط هذه الدول في صراعات دولية مع الدول الكبرى أو قوى إقليمية محيطة بها نتيجة تصور النخب الحاكمة في هذه الدول وتلك القوى أن تبني الدول الثورية خيارات متعارضة تُمثِّل، بصورة أو بأخرى، تهديدًا لمصالحها واستقرارها الداخلي[3]. وفي المقابل، فإن بعض التطورات والتغييرات في بعض النظم السياسية عبر العالم أسفرت عن تبني خيارات وطنية متشابهة أو متناغمة مع خيارات مصالح القوى الدولية؛ مما أدى إلى تقارب وجهات النظر بينها والتحالف وزيادة معدلات التبادل التجاري والدخول في معاهدات دفاعية وترتيبات أمنية بهدف تدعيم أمنها واستقرارها وتوسيع حجم المكاسب المتبادلة، كما حدث مع أوروبا الغربية، والأردن، ودول

(1) أبو زيد، "محددات السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة 25 يناير"، مرجع سابق، ص 131.
(2) المرجع السابق، ص 131.
(3) المرجع السابق، ص 132.

الخليج، ودول أمريكا الوسطى، التي توافقت خياراتها الوطنية مع تلك التي تبنَّتها الولايات المتحدة[1].

لقد كان من الواضح أن إحداث تغيير على السياسة الخارجية وضمنها اتجاهات العلاقات الدولية لمصر، لا سيما العلاقة مع إسرائيل، كان سيقترن حتمًا بمواجهة مع النظام الدولي، على وجه الخصوص مع الولايات المتحدة ضامنة الاتفاق، مما يعني أن الإقدام على هذه الخطوة كان يتطلب تأمين أسباب القوة التي تضمن تقليص فاتورة هذه المواجهة. وقد كان من الواضح أن المصريين الذين كانوا معنيين بالأساس باستكمال تحقيق أهداف الثورة ومواصلة إرساء عملية التحول الديمقراطي لم يكونوا جاهزين لمثل هذه المواجهة.

إن أية خطوة يمكن أن تفضي إلى صدام مع النظام العالمي، مثل المسِّ باتفاقية السلام مع إسرائيل، إذا تركت آثارًا اقتصادية سلبية، قد يكون لها تبعات اجتماعية داخلية تساعد على الدفع نحو نزع الشعبية الجماهيرية عن النظام الحاكم الذي يمكن أن يُقدم على هذه الخطوة[2]. فالطبقة الوسطى، ومعها الشرائح العليا من المجتمع وبفعل ديناميات العولمة، تمثِّل جزءًا من بنى طبقية عابرة للجنسيات، على المستوى الاقتصادي أولاً، وعلى المستوى الثقافي والاجتماعي، ولا يمكن أن تتسامح مع نظام يتبنى خطابًا شعبويًّا يتصادم مع ديناميات النظام الاقتصادي الدولي، مما يفضي إلى المس بمكتسباتها ما قد يجعل هذه الفئات في طليعة القوى المعارضة للنظام الحاكم في حالة اتخاذه هذا المنحى[3].

لكن مراعاة قيود النظام الدولي يجب أن تستند في الأساس إلى منظومة قيمية تأخذ بالأساس وقبل كل شيء المصلحة الوطنية والقومية للدولة، ولا تخضع فقط للاعتبارات الشخصية الضيقة لمن يقف على رأس نظام الحكم كما كانت عليه الأمور في عهد مبارك، الذي رأى في النظام الدولي مصدر الشرعية الأساس الذي يمكن أن يُوَرِّث الحكم لنجله جمال. في الوقت ذاته، فإن مراعاة قيود النظام الدولي لا تعني أيضًا

(1) أبو زيد، "محددات السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة 25 يناير"، مرجع سابق، ص 129.
(2) عبد الله، "الثورة والسياسة الخارجية المصرية: الواقع والمحتمل"، مرجع سابق.
(3) المرجع السابق.

الاستسلام وعدم توظيف مكامن القوة الوطنية وتوسيع هامش المناورة الإقليمية والدولية بشكل يفضي إلى تقليص حدَّة هذه القيود. إلى جانب ذلك، فإن مراعاة النظام الدولي لا تتطلب إسناد العدوان الإسرائيلي على الأطراف العربية الأخرى، في الوقت الذي يتعرض فيه السلوك الإسرائيلي للتنديد من أطراف دولية أخرى.

مسوغات القلق الإسرائيلي من ثورة 25 يناير

لقد استثارت التحولات في مصر قلقًا كبيرًا في إسرائيل التي خشيت أن تُؤَسِّس ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011 لبيئة سياسية تفضي إلى المس بالعوائد التي جنتها تل أبيب من العلاقة مع مصر في عهد مبارك، لا سيما إمكانية خسارتها شراكة مصر الاستراتيجية وعوائد التعاون الأمني والاستخباري، إلى جانب خوف الإسرائيليين من أن يؤدي عزل مبارك ونشوء نظام آخر في مصر إلى بلورة بيئة إقليمية تزيد من فرص عزلتها في المنطقة وتُقلِّص من هامش المناورة أمامها لممارسة القوة وتوظيف الجهد الحربي لتحقيق مصالحها، خاصة في مواجهة المقاومة الفلسطينية. لقد قلقت إسرائيل من ثورات الربيع العربي، وعلى رأسها ثورة 25 يناير/كانون الثاني؛ لأنها تعودت - ولعقود - على التعامل مع أنظمة كل ما يعنيها الحفاظ على بقائها وتخضع خيارات دولها وشعوبها لحساباتها الشخصية ومصالحها الفردية، وهو ما مثَّل مصدر تأثير كبير للولايات المتحدة على هذه الأنظمة التي باتت تتقرب للإدارات الأميركية من خلال مغازلة إسرائيل. ومما فاقم من أزمة إسرائيل أنها لم تكن جاهزة من ناحية عسكرية واستخبارية لمواجهة التحولات التي عصفت بالعالم العربي وتداعياتها[1].

لقد تخوفت إسرائيل أن يُمثِّل المسار الديمقراطي الذي سعى المصريون لنهجه بعد الثورة أولى أدوات هدم العلاقات الدبلوماسية مع تل أبيب على الرغم من التزام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بمواصلة الالتزام بالاتفاق[2].

---

(1) غنام، هنيدة، "**تقرير مدار الاستراتيجي 2012: المشهد الإسرائيلي 2011**"، (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2012)، ص 51.

(2) غنام، هنيدة، **تقرير مدار الاستراتيجي 2013: المشهد الإسرائيلي 2012**، (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2013)، ص 145.

وقد تمثلت محفزات القلق الإسرائيلي من ثورة 25 يناير/كانون الثاني في التالي:

أولاً: مصير كامب ديفيد

تعد اتفاقية كامب ديفيد وضمان التزام مصر بها إحدى ركائز الأمن "القومي" الإسرائيلي؛ لأنها لم تضع فقط نهاية لحالة العداء مع أكبر دولة عربية، بل أيضًا لأنها أسهمت في تحسين قدرة إسرائيل على مواجهة التحديات الاستراتيجية والأمنية على الجبهات الأخرى[1].

وقد ساور دوائر صنع القرار في إسرائيل بشكل واضح وجلي قلق من أن يفضي عزل مبارك إلى بلورة واقع سياسي داخل مصر يسهم في تقليص التزام الحكومات المصرية بعد الثورة بالمعاهدة مصحوبًا بتفكك الشراكة الاستراتيجية. ولم يتردد نتنياهو في الإفصاح عن سِرِّ حرصه على بقاء مبارك؛ إذ أوضح أن مبارك "كان حليفًا حيويًّا جدًّا لإسرائيل وأن هناك مخاطر تتربص باتفاقية كامب ديفيد في حال تنحى"[2]. وتوقع إيهود باراك، وزير الحرب الإسرائيلي عند اندلاع ثورة 25 يناير/كانون الثاني، أن تُمَثِّل الثورة "خطرًا حقيقيًّا" على مصير معاهدة كامب ديفيد؛ حيث توقع أن تتنافس الأحزاب المصرية بعد الثورة فيما بينها على إظهار عدائها لكل من إسرائيل والولايات المتحدة[3].

---

(1) للإحاطة أكبر بمفهوم الأمن القومي الإسرائيلي ودور كامب ديفيد فيه، انظر: بيدهتسو، رؤفين، "ثقافة الأمن الإسرائيلية، مصادرها وتأثيرها على الديموقراطية الإسرائيلية" (ראובן פדהצור | תרבות הביטחון" הישראלית - מקורותיה והשפעתה על הדמוקרטיה הישראלית)، **بوبوليتكا**، (العدد 46، مايو/أيار 2002)، ص 50-67.

(2) بن، ألوف، "نتنياهو كفار متحجيع" (نتنياهو بات مشتاقًا)، **هآرتس**، 4 فبراير/شباط 2011، (تاريخ الدخول: 2 مارس/آذار 2011):
http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1212916.html

(3) "إيهود باراك: إسرائيل تدرس الطلب من الولايات المتحدة إضافة 20 مليار دولار لموازنة الأمن" (אהוד ברק: ישראל שוקלת לבקש מארה"ב תוספת של 20 מיליארד דולר לתקציב הבטחון)، **ذي ماركر**، 8 مارس/آذار 2011، (تاريخ الدخول: 8 مارس/آذار 2011):
http://www.themarker.com/misc/1.605082

وقد وصل القلق في إسرائيل إلى حدٍّ أن بعض محافل التقدير الاستراتيجي في تل أبيب أوصت بمطالبة الولايات المتحدة بالضغط على الحكومة السعودية لأن تربط مساعداتها المالية لمصر بعد الثورة بعدم الحياد عن السياسات التي كان ينتهجها الرئيس المخلوع، مبارك، على اعتبار أن "ضمان الاستقرار في المنطقة مصلحة سعودية أيضًا"[1].

ومما فاقم المخاوف في إسرائيل من تداعيات ثورة 25 يناير/كانون الثاني على مصير كامب ديفيد توجهات الرأي العام المصري، الذي أظهر رغبة في إلغاء المعاهدة. فحسب نتائج استطلاع للرأي العام أجراه مركز بيو الأميركي للأبحاث (Pew Research Center)، وحازت نتائجه على اهتمام كبير في تل أبيب، تبيَّن أن 54% من المصريين يرون وجوب إلغاء معاهدة كامب ديفيد، مقابل 36% رأوا وجوب الحفاظ عليها[2]. وساد انطباع في إسرائيل بأن ثورة 25 يناير/كانون الثاني ستسمح بالتعبير عن "عداوة" إسرائيل الراسخة عميقًا في الوعي الجمعي للمصريين[3]. وهناك في إسرائيل من توقع أن يفضي نجاح الثورة والتراجع المصري المحتمل عن اتفاقية كامب ديفيد إلى دفع الأردن للتراجع عن اتفاقية "وادي عربة" بسبب رفض الرأي العام الأردني القوي لهذه الاتفاقية، وهو ما سيفاقم التحديات الأمنية والاستراتيجية[4].

---

(1) أوصى بذلك "مركز أبحاث الأمن القومي"، انظر: تيرا، رون، "اهتزاز الفضاء الاستراتيجي لإسرائيل"، مرجع سابق، ص 41.

(2) Eran, Oded, “Egypt–Israel–United States: Problems on the Horizon?”, **INSS Insight,** (No. 255, 15 May 2011):
http://www.inss.org.il/publications.php?cat=21&incat=&read=5159

(3) هذا ما عبَّر عنه الجنرال دان إلدار، أحد قادة جهاز الموساد. انظر: إلدار، دان، "نبوءة قاتمة" (דן אלדר | תחזית קודרת)، **هآرتس**، 20 فبراير/شباط 2011، (تاريخ الدخول: 20 فبراير/شباط 2011):
http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1216241.html

(4) جاي، كوتشفيتش، "التحولات على الجغرافيا السياسية ستؤثر على موازنة الأمن الإسرائيلية" (גיא קצוביץ'| המצב הגיאו-פוליטי ישפיע על תקציב הביטחון של ישראל)، **جلوبس**، 30 مايو/أيار 2011، (تاريخ الدخول: 18 مارس/آذار 2011):
http://www.globes.co.il/news/article.aspx?QUID=1055,U1307975930188&did=1000650036

ثانيًا: القلق الإسرائيلي من التبعات الاقتصادية لثورة 25 يناير

ساد قلق عميق في إسرائيل من إمكانية أن تفضي ثورة 25 يناير/كانون الثاني إلى حدوث تحولات تفضي إلى ضائقة اقتصادية، نتاج تعاظم النفقات الأمنية؛ فقد أسهمت اتفاقية كامب ديفيد وإنهاء حالة العداء مع مصر في تحسن الظروف الاقتصادية في إسرائيل بشكل جذري. فحسب المعطيات الرسمية الإسرائيلية، شكَّل التوقيع على هذه الاتفاقية نقطة تحول فارقة ساعدت على حدوث طفرة اقتصادية كبيرة بسبب تقليص النفقات الأمنية بشكل كبير، إلى جانب السماح بتوجيه الموارد التي كانت مخصصة لمتطلبات الأمن نحو الاستثمار في مجال البنى التحتية المدنية والتقنيات المتقدمة، وغيرها من المجالات. وعلى إثر هذا الواقع حدث تراجع كبير في حجم الحصة التي تشغلها موازنة الأمن من كل من الموازنة العامة لإسرائيل ومن إجمالي الناتج المحلي.

فقد بلغت موازنة الأمن الإسرائيلية بعد حرب العام 1973 حوالي 47% من الموازنة العامة للدولة، وهو ما مثَّل 37% من إجمالي الناتج المحلي، في حين انخفضت الموازنة بعد التوقيع على كامب ديفيد لتصبح 15.1% من الموازنة العامة، وهو ما يشكِّل 6% من إجمال الناتج المحلي[1]. وقد أطلق خبراء الاقتصاد على العقد الذي تلا حرب 73 مصطلح "العقد المفقود"؛ حيث إن قيمة ما دفعته إسرائيل خلال هذا العقد من مستحقات على فوائد ديونها فاق حجم ما خصصته من موارد لموازنات: التعليم والصحة والرفاه الاجتماعي والإسكان مجتمعة[2].

وقد جزم الجنرال بني غانز، رئيس هيئة أركان الجيش، عند اندلاع الثورة، بأن التحولات التي يمكن أن تشهدها مصر بعد الثورة توجب تخصيص موازنات إضافية

---

(1) ميراف، أورلزروف، "انهيار العقيدة الأمنية يؤدي في الغالب لانهيار اقتصادي" (מירב ארלוזורוב|קריסת קונספציה ביטחונית מלווה לרוב בקריסת הכלכלית)، **ذي ماركر**، 31 مارس/آذار 2011، (تاريخ الدخول: 31 مارس/آذار 2011):
http://www.themarker.com/markets/1.599447

(2) المرجع السابق.

للجيش[1]. ولم يكن من سبيل الصدفة أن بادرت إسرائيل في أعقاب ثورة 25 يناير/كانون الثاني بمطالبة الولايات المتحدة بدفع عشرين مليار دولار كمساعدة إضافية لموازنة الأمن إسهامًا منها في تحمل تبعات الثورة على أمنها القومي[2].

وقد ساد قلق أن تفضي تبعات ثورة 25 يناير/كانون الثاني ليس فقط إلى زيادة نفقات الأمن بشكل كبير، بل أيضًا إلى تقليص معدلات النمو وبروز مظاهر الركود الاقتصادي؛ مما سيجد ترجمته في تراجع إجمال الناتج المحلي الإسرائيلي بشكل كبير[3]. وهذا يعني مضاعفة الحيز الذي تشغله موازنة الأمن من كل من الموازنة العامة للدولة ومن إجمالي الناتج المحلي، أي إن إسرائيل - وفق هذه التوقعات - مهددة بالعودة لنفس الظروف التي مرت فيها بعد حرب عام 1973، مع كل ما يعنيه هذا من استحالة النمو إلى ركود، واستفحال التضخم[4].

وقد توقع الخبراء الاقتصاديون في إسرائيل أن يسفر تعاظم مستويات الإنفاق الأمني المتوقع في أعقاب ثورة 25 يناير/كانون الثاني عن انتهاج سياسة تقشف اقتصادية، ستفرض التراجع عن توجهات سابقة للحكومة لتقليص الضرائب، على اعتبار أن المبدأ السائد في إسرائيل يقول إنه عند المفاضلة بين المناعة الأمنية والمناعة الاجتماعية يتوجب تفضيل الخيار الأول بدون تردد[5]. وسادت توقعات بأن تسفر تبعات تعاظم النفقات الأمنية في أعقاب الثورة المصرية عن تراجع في حجم فائض الدخل القومي السنوي بشكل كبير بما يقلّص من قدرة الحكومة على مواصلة الوفاء

---

(1) أبيطال، تومر، "جانز: يجب إضافة موازنة للجيش" (תומר אביטל | בני גנץ: הצבא יזדקק לתוספת תקציבית)، **كالكيست**، 31 مايو/أيار 2011، (تاريخ الدخول: 31 مايو/أيار 2011): http://www.calcalist.co.il/local/articles/0,7340,L-3519547,00.html

(2) "إيهود باراك: إسرائيل تدرس الطلب من الولايات المتحدة إضافة 20 مليار دولار لموازنة الأمن" (אהוד ברק: ישראל שוקלת לבקש מארה"ב תוספת של 20 מיליארד דולר לתקציב הבטחון) **ذي ماركر**، 8 مارس/آذار 2011، (تاريخ الدخول: 8 مارس/آذار 2011): http://www.themarker.com/misc/1.605082

(3) أورلزروف، "انهيار العقيدة الأمنية يؤدي في الغالب لانهيار اقتصادي"، مرجع سابق.

(4) المرجع السابق.

(5) لبيا، تسفي، "سيتم إعادة تقييم ميزانية الأمن" (צבי לביא | תקציב הביטחון יעבור הערכה מחדש)، **يديعوت أحرونوت**، 30 فبراير/ شباط 2011، (تاريخ الدخول: 30 فبراير/شباط 2011): http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4020853,00.html

بدفع مخصصات الضمان الاجتماعي للجمهور، لا سيما للطبقات الضعيفة[1].

وهناك من حذّر من أن زيادة النفقات الأمنية المتوقعة في أعقاب ثورة 25 يناير/كانون الثاني ستزيد وتعمّق ارتباط إسرائيل بالولايات المتحدة، مما يقلص من استقلالية القرار السياسي الإسرائيلي. ولأن إسرائيل لا يمكنها أن تزيد موازنة الأمن بشكل كبير بدون مساعدة خارجية، لا سيما في ظل الأزمة الكبيرة التي يمر بها الاقتصاد العالمي، فإن الخيار الوحيد المتاح أمامها يتمثل في مطالبة الولايات المتحدة بزيادة المساعدات الأمنية بشكل كبير[2]. وقد تم التحذير من أن زيادة ارتباط إسرائيل بالولايات المتحدة سيقلّص من هامش المناورة السياسية لدى النخب الحاكمة في تل أبيب[3]. ومما زاد الأمور تعقيدًا أن زيادة اعتماد إسرائيل على الولايات المتحدة تزامن مع تراجع المكانة الأميركية في العالم العربي.

وهناك من المحلّلين الإسرائيليين من رأى أن زيادة النفقات الأمنية ستحوّل إسرائيل إلى عبء على الغرب وعلى الولايات المتحدة تحديدًا، وذلك بخلاف الاستنتاج الذي وصل إليه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الذي زعم أن التحولات في العالم العربي تفرض على الغرب تقديم الدعم المادي لإسرائيل باعتبارها تُمَثِّل "واحة ديمقراطية واستقرار في منطقة غير مستقرة"، وهذا ما يشكّل خدمة استراتيجية للولايات المتحدة والغرب[4].

---

(1) لبيا، "سيتم إعادة تقييم ميزانية الأمن"، مرجع سابق.

(2) جندلر، عوزر، "موازنة الأمن ستتعاظم، وسيقوى ارتباط إسرائيل بالولايات المتحدة" (עומר גנדלר | תקציב הביטחון יגדל, והתלות של ישראל בארצות הברית תתהדק)، **الموقع الشخصي للباحث في الشؤون الاستراتيجية، عومور جندلر**، 28 فبراير/شباط 2011، (تاريخ الدخول: 28 فبراير/شباط 2011): http://omergendler.blogspot.com/2011/02/defense-budget-will-increase.html

(3) المرجع السابق.

(4) حذر العسكري رون بن يشاي أن ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011 والثورات العربية الأخرى ستبرز إسرائيل كعبء وليس كذخر استراتيجي للغرب، وهو ما قد يؤدي إلى تراجع في مستوى التزام دعم الغرب، وتحديدًا الولايات المتحدة، إسرائيل اقتصاديًّا. انظر: بن يشاي، رون، "أعطوا غازًا ولا تشعلوا النيران...نحن والثورة" (רון בן ישי | תנו גז, אל תבעירו אש. המהפכה ואנחנו)، **واي نت**، 23 فبراير/شباط 2011، (تاريخ الدخول: 23 فبراير/شباط 2011): http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4032373,00.html

ثالثًا: تحدي المقاومة الفلسطينية بعد الثورة

وإن كانت إسرائيل قد احتفت بالشراكة الاستراتيجية مع نظام مبارك؛ لأنها، ضمن أمور أخرى، حسَّنت من قدرتها على ضرب المقاومة الفلسطينية في ظروف مثالية، فإن نخب الحكم في تل أبيب خشيت أن تمثِّل ثورة 25 يناير/كانون الثاني نقطة تحول في علاقة مصر بالمقاومة الفلسطينية. لقد افترضت إسرائيل أن الثورة وتبعاتها ستقلِّص من قدرتها على مواجهة المقاومة الفلسطينية، على اعتبار أن أي سلوك عسكري إسرائيلي ضد المقاومة سيفضي إلى إغضاب الرأي العام المصري، الذي يمكن أن يمارس ضغوطًا على نخب الحكم المصرية، بغضِّ النظر عن توجهاتها الأيديولوجية، فتتخذ إجراءات ضد إسرائيل على شكل خطوات دبلوماسية يصعب التكهن بنتائجها[1].

وقد أوصى مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، في أعقاب ثورة 25 يناير/كانون الثاني، صنَّاع القرار بعدم القيام بأية حملة عسكرية كبيرة ضد الفلسطينيين يمكن أن تثير الرأي العام العربي، لا سيما في مصر، ليضغط على حكومتها للرد على إسرائيل، فيتم تهديد مواصلة التزام مصر بكامب ديفيد[2]. وحسب المركز، فإن مواجهة حركة حماس في قطاع غزة ستُمثِّل مأزقًا استراتيجيًّا لإسرائيل في أعقاب الثورة؛ حيث أوصى بالعمل على تجنب مثل هذه المواجهة ما أمكن، باعتبار أن إسرائيل لن تحقق منجزات استراتيجية وسياسية كبيرة في أعقابها، بل يمكن أن تفضي إلى اهتزازات إقليمية كبيرة تهدد الذخر الاستراتيجي المتمثل في اتفاقيات التسوية بين إسرائيل وكل من مصر والأردن[3]. ولم يفت المركز أن يلفت أنظار صناع القرار في تل أبيب إلى وجوب إدراك تداعيات الفراغ الذي تركه رحيل الرئيس مبارك؛ حيث كان يضمن استقرار العلاقات مع

(1) تيرا، رون، "اهتزاز الفضاء الاستراتيجي لإسرائيل"، مرجع سابق، ص 43.

(2) المرجع سابق، ص 44.

(3) عيران، عوديد، "الأردن: مظاهرات وإصلاحات على نار هادئة" (עודד ערן | ירדן: הפגנות ורפורמות על אש נמוכה)، في يوئيل جوزنسكي، مارك هيلير (محرران)، **عام على الربيع العربي: تداعيات إقليمية ودولية**، مرجع سابق، ص 51.

إسرائيل، ويمنع تأثير أي طرف ثالث عليها، كما تمكنت إسرائيل بفضل سياسته من شنِّ حربي لبنان الثانية 2006، وحرب غزة 2008، في ظروف مثالية[1].

لذا، فإن المركز يرى أن أية عملية عسكرية إسرائيلية ضد حركة حماس، أو أي طرف عربي، يجب أن تخضع للمعايير التالية[2]:

1- أن تكون ضرورية وملحَّة.

2- أن تكون قصيرة جدًّا، بحيث لا تتجاوز عدة أيام؛ إذ تسمح الحملة القصيرة للحكم في مصر بغض الطرف عنها، لكن على كل الأحوال، فإن شنَّ حملة عسكرية لأسابيع لم يعد متاحًا.

3- يجب تقليص الإصابات في المدنيين بشكل كبير، حتى لا تتعاظم ردَّة الفعل الإقليمية.

4- مراعاة الرأي العام العربي لدى اتخاذ أية قرارات بشأن حملات عسكرية ضد هذا الطرف العربي أو ذاك، بسبب الدور الكبير الذي بات يضطلع به الرأي العام في التأثير على دوائر صنع القرار في العواصم العربية، في عصر الثورات، علاوة على ضرورة مراعاة الرأي العام العالمي، على اعتبار أنه مركب مهم في منح الشرعية الدولية لإسرائيل أو حجبها.

رابعًا: محاذير استعادة مصر دورها الإقليمي

على الرغم من إدراك إسرائيل أن الثورة قد أضعفت مؤسسات الحكم في مصر، كما هي الحال في بقية الدول العربية التي احتضنت هذه الثورات، لا سيما في المرحلة الانتقالية، إلا أن محافل التقدير الاستراتيجي في تل أبيب انطلقت من افتراض مفاده أن نجاح التجربة الديمقراطية المصرية، سيعزز من مكانة مصر الإقليمية، علاوة على زيادة تأثير قوتها الناعمة، مما يزيد من فرص انتقال التجربة الديمقراطية إلى مناطق أخرى في العالم العربي، بما قد يسفر عن وصول قوى

(1) تيرا، رون، "اهتزاز الفضاء الاستراتيجي"، مرجع سابق، ص 43.

(2) المرجع السابق، ص 45.

وحركات سياسية تتخذ مواقف سلبية من إسرائيل[1]. ويلحظ الجنرال شلومو بروم، أحد قيادات شعبة الاستخبارات العسكرية السابقين، أن السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك لم "تقم فقط على الجمود، بل إن نظام مبارك لم يكن لديه أية فكرة أو رسالة لتسويقها للعالم العربي وجماهيره، في حين أن العهد الجديد يفتح المجال أمام مصر لتتحول إلى رائدة في مجال الفكر ودولة صاحبة رسالة واضحة، مما يزيد من فرص سعي الشعوب العربية إلى دفع أنظمة الحكم فيها إلى اقتفاء أثر النظام المصري الجديد"[2]. ولم يساور بروم أدنى شك بأن السماح بنجاح التحول الديمقراطي في مصر سيفضي إلى نتيجتين بالغتي السوء بالنسبة لإسرائيل، وهما:[3]

1- تعزيز فرص الحركات الإسلامية في لعب دور رئيس ومهم في صنع القرار في الدول العربية.
2- استعادة مصر دورها الإقليمي بشكل يتنافى مع المصالح الإسرائيلية.

خامسًا: تراجع فرص تحقيق تسوية للصراع

أجمعت التقديرات في إسرائيل على أن ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011 ستقلِّص من فرص تحقيق تسوية للصراع بسبب غياب اللاعبين الإقليميين الذين كانوا يوفرون الغطاء للمفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، إما لأنهم لم يعودوا موجودين مثل الرئيس مبارك، أو لأن مكانتهم قد تراجعت، علاوة على تأثير الضعف الواضح الذي طرأ على مكانة الولايات المتحدة ودوره. وحسب المنطق الإسرائيلي فقد كان مبارك "عرَّابًا" لعملية التسوية؛ إذ منح رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، غطاء مهمًّا لمواصلة المفاوضات مع إسرائيل، في الوقت

(1) هذا ما حذَّر منه مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي في دراسة أعدها الجنرال شلومو بروم. انظر: بروم، شلومو، "التداعيات الإقليمية للربيع العربي" (שלמה ברום | ההשלכות האזוריות של האביב הערבי)، (في) يوئيل جوزنسكي، مارك هيلير (محرران)، **عام على الربيع العربي: تداعيات إقليمية ودولية**، مرجع سابق، ص 39.
(2) المرجع السابق، ص 40.
(3) المرجع السابق، ص 42.

الذي كان يتعقب حركة حماس ويحاصرها ويقلص من هامش المناورة المتاح لها[1]. إلى جانب ذلك، فقد ساد اعتقاد في تل أبيب بأن صعود الحركات الإسلامية في أعقاب الثورات العربية سيقلِّص إمكانية التوصل لتسوية[2].

لقد رأى صنَّاع القرار في إسرائيل أن ثورة 25 يناير/كانون الثاني قد قلَّصت قدرة الولايات المتحدة على ممارسة الضغوط لإجبار الفلسطينيين على التفاوض مع إسرائيل، وذلك لتراجع قدرة واشنطن على التأثير على القوى الإقليمية العربية الرئيسة، التي تملك روافع ضغط على الفلسطينيين. وقد رأت إسرائيل في تهاوي فرص استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين مصدر خطر عليها؛ لأن المفاوضات سمحت لها بهامش مناورة على صعيد مواجهة المقاومة الفلسطينية، بحيث إنها كانت تقوم بتوجيه ضربات للمقاومة الفلسطينية في ظل أقل قدر من الممانعة من العالم العربي، على اعتبار أن المفاوضات عزلت الأطراف الفلسطينية التي تتشبث بخيار النضال المسلح.

الاستنفار الإسرائيلي ضد ثورة 25 يناير

لم تكتف إسرائيل برصد مكامن الخطر في ثورة 25 يناير/كانون الثاني، بل عملت ضدها من خلال حملة تهدف إلى شيطنتها والتشكيك في مآلاتها. وقد حذَّرت إسرائيل من أن زوال أنظمة الاستبداد في العالم العربي سيكون مقترنًا بالضرورة بصعود حتمي وخطير للحركات الإسلامية، مما يوجب على العالم عدم المساعدة في تحقيق هذا السيناريو.

وسنحاول هنا رصد أنماط التحرك الإسرائيلي ضد الثورة:

أولاً: محاولة منع خلع مبارك

حاول رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، العمل على عدم السماح بخلع مبارك من خلال تشكيل خلية عمل في ديوانه، أواخر يناير/كانون الثاني

(1) بروم، "التداعيات الإقليمية للربيع العربي"، مرجع سابق، ص 43.
(2) المرجع السابق، ص 43.

2011، تُشرف على إدارة تنظيم حملة سياسية ودبلوماسية هدفت إلى إقناع دول العالم بعدم السماح بخلع مبارك[1]. وحثّ نتنياهو الغرب على الاستنفار لصالح مبارك وعدم السماح بسقوط نظامه؛ حيث حذر من أن سقوطه يعني أن مصر تنتظر مصيرًا مشابهًا لمصير إيران بعد ثورة الخميني، باعتبار أن الثورة ستفضي إلى صعود الإسلاميين للحكم[2]. ومما يدلّل على أن نتنياهو كان معنيًّا فقط بعدم حدوث تحول ديمقراطي في مصر والعالم العربي بشكل عام وأنه مرتاح بتولي أنظمة حكم ديكتاتورية مقاليد الأمور في العالم العربي، حقيقة أنه كان يحرص في كل لقاء له مع الزعماء والصحفيين الأجانب الذين يلتقيهم في إسرائيل وخارجها على التفاخر أمامهم بأن إسرائيل تمثّل الديمقراطية الوحيدة في منطقة تسود فيها الديكتاتوريات[3].

ثانيًا: السعي للتأثير على مخرجات ثورة 25 يناير

اقترح نتنياهو على الغرب تأسيس صندوق دولي لدعم خصوم الإسلاميين في العالم العربي، ممن أسماهم: "ذوي التوجهات الليبرالية"؛ حيث شبَّه هذه الخطة بخطة "مارشال" التي نفذتها الولايات المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية لدعم أوروبا، وأرسل نتنياهو عيران ليرمان، مساعد مستشاره للأمن القومي للولايات

(1) كشفت القناة الأولى في التليفزيون الإسرائيلي في نشرتها الساعة الثامنة مساء، بتاريخ 1 فبراير/شباط 2011، أن نتنياهو ظل بجوار الهاتف لمدة أربع ساعات وهو يتولى شخصيًّا إجراء اتصالات هاتفية مع قادة أوروبيين وكبار المشرِّعين في مجلسي الكونغرس الأميركي لحثهم على التحرك لعدم السماح بإسقاط نظام مبارك، وتناول معهم أفكارًا تسمح ببقاء النظام حتى لو وافق مبارك على التخلي عن كرسي الحكم.

(2) ليس، يونتان، "رئيس الوزراء: مصر يمكن أن تذهب باتجاه إيران" (יהונתן ליס | ראש הממשלה: מצרים יכולה ללכת בכיוון של איראן)، **هآرتس**، 7 فبراير/شباط 2011، (تاريخ الدخول: 7 فبراير/شباط 2011):
http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.1160695

(3) فيرتر، يوسي، "رمال متحركة" (יוסי ורטר \ חולות נודדים)، **هآرتس**، 4 فبراير/شباط 2011، (تاريخ الدخول: 4 فبراير/شباط 2011):
http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1213268.html

المتحدة لبحث هذا المقترح مع قادة الكونغرس الأميركي[1].

وقد جاء الحرص الإسرائيلي على التحذير من "خطر" صعود الحركات الإسلامية، في أعقاب ثورة 25 يناير/كانون الثاني، من أجل استثارة الغرب، الذي يبدي حساسية كبيرة من طرح الحركات الإسلامية رؤى عالمية لتغيير الواقع تحركها أشواق الماضي البعيد وهو ما يثير القلق لدى الغرب على وجه الخصوص.

إن التركيز على "خطر" الإسلاميين بعد ثورة 25 يناير/كانون الثاني جاء نتاج خوف إسرائيل من أن تسهم رياح الثورة في تقليص الفروق في طابع الأجندة التي ترفعها النخب الإسلامية والعلمانية المصرية بشكل خاص والعربية بشكل عام خلال المرحلة الانتقالية بحيث يتم التأسيس لولادة أنظمة سياسية تأخذ على عاتقها القيام بمشاريع نهضوية، لا سيما من ذلك النوع الذي يضع حدًّا للتفوق الإسرائيلي، في ظل أقل قدر من الرفض الدولي. وقد أمَلَت إسرائيل أن تسفر ردة فعل القوى العالمية عن نزع الشرعية عن ثورة 25 يناير/كانون الثاني والثورات العربية، أو على الأقل التحرك بشكل علني وخفي لفرض قيود عليها[2].

(1) برندشتيان، إيلي، "خطة نتنياهو لوقف صعود الإسلاميين" ((אלי ברדנשטיין | תוכנית מרשל של רה"מ לעצירת האיסלאם)، **ميكور ريشون**، 8 مارس/آذار 2011، (تاريخ الدخول: 8 مارس/آذار 2011):
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/219/690.html?hp=1&cat=404

(2) واللافت أن أهداف النخب الإسرائيلية الحاكمة من التحذير من وصول الإسلاميين للحكم لم تنطلِ على بعض النخب الإسرائيلية ذات التعاطي الموضوعي التي اعتبرت أن تحذيرات نتنياهو وملاحظاته إزاء الدور المستقبلي للإسلاميين تنطوي على تعاطي عنصري يهدف إلى نزع الشرعية عن حق المواطن العربي في لعب دور في رسم السياسات العامة لبلاده. ومن بين الذين لم ينطل عليهم هذا التكتيك كان الكاتب الإسرائيلي، حجاي إلعاد، الذي اعتبر أن التحذير الإسرائيلي من إمكانية وصول الإسلاميين للحكم، والزعم بأن العرب سيتجهون حتمًا للديكتاتورية، ينطوي على أبعاد عنصرية. ويرى إلعاد أن لسان حال النخب الحاكمة والمعلقين في إسرائيل، وتحديدًا المستشرقين يقول: "الديمقراطية كبيرة على العرب"، فالإسرائيليون - في نظره - لا يريدون أن يسلّموا بأن العرب يقدرون على إدارة شؤونهم بشكل ديمقراطي. انظر: حجاي إلعاد، هؤلاء ليسوا جاهزين بعدُ للديمقراطية (חגי אלעד | אלו שעדיין לא בשלים לדמוקרטיה)، **ميكور ريشون**، 30 يناير/كانون الثاني 2011، (تاريخ الدخول: 30 يناير/كانون الثاني 2011):
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/206/220.html?hp=1&cat=479

في الوقت ذاته، عمدت إسرائيل من خلال التهويل من مخاطر وصول الإسلاميين للحكم في أعقاب ثورة 25 يناير/كانون الثاني إلى ابتزاز الإدارة الأميركية ومطالبتها بمضاعفة المساعدات العسكرية، من خلال تحميل الرئيس، باراك أوباما، المسؤولية عن إسقاط مبارك واتهامه بالإسهام في نسف استقرار المنطقة. وقد سارعت إسرائيل بالفعل بُعيد تنحي مبارك إلى مطالبة واشنطن بزيادة دعمها المالي لها لمواجهة التحديات الناجمة عن الثورة[1]. في الوقت ذاته، اتهمت النخب الإسرائيلية أوباما بتعقيد فرص التوصل لتسوية للصراع من خلال تردده في دعم نظام مبارك؛ لأن السماح بخلع مبارك سيفضي إلى زيادة وزن الجماعات الإسلامية مما يمس بإمكانية التوصل لتسوية سياسية للصراع. وقد عدَّت بعض دوائر الحكم في إسرائيل قبول إدارة أوباما خلع مبارك إسهامًا أميركيًّا بالمسِّ بمصالح إسرائيل الحيوية وإضرارًا بأمنها "القومي"[2].

وحرصت إسرائيل على استغلال المخاوف من صعود الإسلاميين بعد ثورة 25 يناير/كانون الثاني في محاولة لاستمالة أوروبا إلى جانبها من خلال استدعاء الحديث عن "منظومة القيم المشتركة"، وادعاء نتنياهو بأن إسرائيل تعد الدولة الوحيدة التي ترتبط بأوروبا بقيم وتراث مشترك؛ مما يستدعي التنسيق والتعاون

---

(1) "إيهود باراك: إسرائيل تدرس طلب 20 مليار دولار كإضافة لموازنة الأمن" (אהוד ברק: ישראל שוקלת לבקש מארה"ב תוספת של 20 מיליארד דולר לתקציב הבטחון)، **ذي ماركر**، 8 مارس/آذار 2011، (تاريخ الدخول: 8 مارس/آذار 2011):
http://www.themarker.com/misc/1.605082

(2) ورد هذا الموقف علي لسان دوف فايسغلاس، مدير ديوان رئيس الوزراء الإسرائيلي، والذي كان مسؤولاً عن تنسيق العلاقات الاستراتيجية مع واشنطن. واعتبر فايسغلاس أن سماح باراك أوباما بإسقاط مبارك يهدِّد اتفاقية السلام مع مصر ويسمح بمشاركة الحركات الإسلامية في العملية السياسية في مصر والعالم العربي ويمثل "كارثة" لإسرائيل. وادَّعى فايسغلاس أن السماح بمشاركة الإسلاميين في إدارة شؤون الحكم في مصر المحتمل بعد ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011، سيُفضي إلى زيادة التطرف وخلق ظروف لا تسمح باحترام الاتفاقيات التي تم توقيعها بين إسرائيل والعالم العربي. انظر: فايسغلاس، دوف، "صفعة أميركية"، فلسطين اليوم، 15 يونيو/حزيران 2011، (تاريخ الدخول: 15 يونيو/حزيران 2011):
http://paltoday.ps/arabic/News-100636.html

بحيث لا تفضي الثورة المصرية إلى تحويل البيئة الإقليمية بشكل يمس بمصالح الطرفين.

ثالثًا: فرض عزلة دولية

توقعت إسرائيل أن يفوز الإسلاميون بالاستحقاقات الانتخابية بعد ثورة 25 يناير/كانون الثاني؛ مما جعلها تسعى إلى عزل الثورة دوليًّا من خلال تحذير القوى العالمية من فتح قنوات اتصال مع الإسلاميين. وقد شعرت النخب الإسرائيلية بقلق كبير إزاء المراجعات التي انطلقت في الغرب في أعقاب الثورة بشأن الموقف من الحركات الإسلامية، وخشيت أن تنهار الصورة النمطية التي تشكَّلت عن جماعة الإخوان المسلمين والتي أفادت منها إسرائيل في التحذير من تداعيات ثورة 25 يناير/كانون الثاني والثورات العربية. وقد اعتبر وكيل وزارة الخارجية الإسرائيلية دوري غولد أن الجماعات الإسلامية "مناهضة بفطرتها للديمقراطية وتأمل في استغلال الانتخابات للاستيلاء على الحكم"[1]. وقد عبَّر الإسرائيليون بشكل خاص عن قلقهم من فحوى إفادة جيمس كلافر، مدير الاستخبارات الوطنية الأميركية، أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ، والتي قال فيها: إن جماعة الإخوان المسلمين "تنظيم لا يتبنى العنف ويهتم بشكل أساسي بالشؤون الاجتماعية ومعني بالإصلاحات السياسية"[2].

---

(1) غولد، دوري، "التحول الديمقراطي في العالم العربي مصلحة إسرائيلية"، **سما**، 18 فبراير/شباط 2011، (تاريخ الدخول: 18 فبراير/شباط 2011):
http://www.samanews.com/index.php?act=Show&id=88556

(2) رفض أستاذ الفلسفة في الجامعة العبرية اليميني، شاؤول روزنفيلد، ما ورد على لسان جيمس كلافر، قائلاً: إن حرص جماعة الإخوان المسلمين على تضمين برنامجها شعارات تدعو لإحلال العدل وتحث على التقدم والقضاء على الفقر يندرج في إطار محاولة إقناع السلطات المصرية بعدم إخراج الجماعة من دائرة القانون، وحتى تتمكن من تغيير الأوضاع بهدوء وبصمت، مدعيًا أن الحركات الإسلامية تعمل وفق مبدأ "التقية"؛ حيث تظهر غير ما تبطن؛ معتبرًا أن هذا المبدأ يحكم أنماط السلوك لدى كل الإسلاميين، سواء في إيران أو تركيا ومصر وغزة. انظر: روزنفيلد، شاؤول، "انتفاضة مصرية ونبوءات غربية"، **يديعوت أحرونوت**، 14 فبراير/شباط 2011، (تاريخ الدخول: 14 فبراير/شباط 2011):
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4028066,00.htm

وقد تعاظمت الدعوات في إسرائيل للتجند من أجل إقناع الإدارة الأميركية بوقف حوارها مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر. وقد اعتبر إفرايم عنبار، مدير مركز بيغن السادات للدراسات الاستراتيجية، التابع لجامعة "بار إيلان"، أن مبادرة الولايات المتحدة لفتح حوار مع الإخوان المسلمين يمس بمصداقيتها (الولايات المتحدة) كطرف مؤثّر في المنطقة والعالم وكحليف يمكن الوثوق به؛ حيث ذكّر الأميركيين بأن الحركات الإسلامية ترى في الغرب "عدوًّا لدودًا"، مما يستدعي مواجهتها وليس التحاور معها[1].

وحسب محاججة يوسي بيلين، وزير القضاء الإسرائيلي الأسبق، فإن تسليم العالم بنقل مقاليد الأمور للإسلاميين في أعقاب الثورات العربية يمثّل "عملاً غير مسؤول"؛ حيث حذّر باراك أوباما من أن التعامل مع حكومات تديرها الحركات الإسلامية يشبه "الخطأ" الذي وقع فيه الرئيس جيمي كارتر الذي "تخلّى" عن الشاه؛ مما أدى في النهاية ليس فقط إلى سقوط الحكم الإمبراطوري في طهران، بل إلى تغيير جذري في المنطقة بأسرها[2].

رابعًا: تحريض العسكر على التدخل لإحباط الثورة

صدر العديد من الدعوات داخل إسرائيل لإحباط التحول الديمقراطي من خلال الطلب من قيادة الجيش المصري التدخل لمنع وصول الإسلاميين للحكم. وطالبت نخب إسرائيلية بالضغط على الإدارة الأميركية لتتدخل لدى قيادة الجيش المصري لمنع الإخوان من الوصول للحكم، وإحباط توجههم للتنافس على منصب الرئيس. فقد طالب رجل الاستخبارات والدبلوماسي الإسرائيلي، إيلي إفيدار، بأن تتحرك الحكومة الإسرائيلية بسرعة للضغط على الإدارة الأميركية لتمارس بدورها

(1) Inbar, Efraim, “The 2011 Arab Uprisings and Israel’s National Security”, **The Begin-Sadat Center for Strategic Studies**, Mideast Security and Policy Studies, No. 95.

(2) بيلين، يوسي، "مصر: أين كان أوباما؟" (יוסי ביילין| מצרים: היכן נמצא אובמה?)، **وللا**، 8 مارس/آذار 2011، (تاريخ الدخول: 8 مارس/آذار 20111):
http://news.walla.co.il/?w=/2680/1786357

الضغط على قيادة العسكر لإحباط توجه "الإخوان المسلمين" لإتمام سيطرتهم على مقاليد الأمور في مصر[1].

وحسب البروفيسور، هيلير فريتش، الباحث في مركز بيغن السادات للدراسات الاستراتيجية، فإن الغرب وإسرائيل مطالبان بالعمل من وراء الكواليس من أجل تمكين العسكر من حسم المواجهة مع الإسلاميين، مشيرًا إلى أنه يتوجب على الغرب توظيف العامل الاقتصادي كمحدِّد لنجاح أو فشل تجربة الإسلاميين في الحكم[2]. ويستدرك فريتش: إنه حتى لو انتهت جولة المواجهة الحالية بين الإسلاميين والعسكر بانتصار الطرف الأول، فإن العامل الاقتصادي يظل مهمًّا جدًّا في جعل الإسلاميين أكثر واقعية؛ لأنهم سيدركون أن نجاحهم في الحكم يتوقف على قدر الاستقرار الذي تتمتع به الأوضاع في مصر. ويشير إلى أن هامش المناورة المتاح أمام الإسلاميين في مصر محدود للغاية، وسيجعلهم أكثر واقعية؛ حيث إن مصر التي تضم أكثر من 80 مليون نسمة، يعاني اقتصادها من تراجع مصادر الدخل، مثل السياحة والاستثمارات الخارجية، علاوة على اعتماد التصدير والإنتاج على الاستقرار وارتباط مصر بالمساعدات الخارجية.

ولكن بعض النخب الإسرائيلية لم تقبل تكتيك القيادة الإسرائيلية لِشَيْطَنَة ثورة 25 يناير/كانون الثاني من خلال التحذير من مآلات وقوع مصر تحت حكم الإسلاميين. وقد توقع درور زئيفي، أستاذ الدراسات الشرقية في جامعة "بن غوريون"، أن يتصرف الإسلاميون، مثل العلمانيين، وفق منظومة القيم التي أرستها ثورة 25 يناير/كانون الثاني، وليس وفق التراث الفكري لحركاتهم؛ إذ اعتبر أن الادعاء بأن وصول الإسلاميين للحكم يعني إسدال الستار على فرصة الاحتكام للديمقراطية يعد تجاهلاً لـ "الجدل الثري والممتع الذي دار في أوساط إسلامية

(1) أفيدار، إيلي، "سيطرة مزدوجة" (אילי אבידר | השתלטות כפולה)، **معاريف**، 2 أبريل/نيسان 2012، (تاريخ الدخول: 2 أبريل/نيسان 2012):
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/352/538.html

(2) THE BEGIN-SADAT CENTER FOR STRATEGIC STUDIES, “What Arab Spring?”, BESA Bulletin, No. 28, April 2012, p. 45.

مركزية حول كيفية المواءمة بين الإسلام والديمقراطية"، مشيرًا إلى أن هناك ديناميكية تغيير واضحة في هذا الاتجاه[1].

المواقف المصرية من إسرائيل خلال فترة حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة

دلّت مواقف القوى السياسية والحركات والأحزاب وأطر الثورة الشبابية على صدقية المخاوف الإسرائيلية من التحولات التي يمكن أن تجلبها ثورة 25 يناير/كانون الثاني على توجهات مصر الثورة بشأن العلاقة مع إسرائيل والاتفاقات الموقّعة معها. وسنستعرض هنا لمواقف القوى المصرية من مركبات العلاقة مع إسرائيل بعد الثورة.

1- الموقف من كامب ديفيد

دعا أول مجلس نيابي يُنتَخب بعد الثورة وكذلك معظم الأحزاب والحركات السياسية والقوى الشبابية إلى تعديل اتفاقية كامب ديفيد أو إلغائها من جانب واحد؛ فقد قرّر مجلس الشعب المصري في جلسة عقدها، في 2 مارس/آذار 2012، وذلك استجابة لتوصية لجنة الشؤون العربية في المجلس، طرد السفير الإسرائيلي من القاهرة واستدعاء السفير المصري من تل أبيب ووقف تصدير الغاز لإسرائيل، وطالب الحكومة المصرية بمراجعة كل الاتفاقات الموقّعة مع إسرائيل؛ إلى جانب مطالبة المجلس بتبني المقاومة بكافة أشكالها في سبيل تحرير الأرض العربية

(1) وتوقع زئيفي أن تبدي الحركات الإسلامية اهتمامًا بمحاربة الفساد وستسعى لتحقيق النمو الاقتصادي، وحل مشاكل الناس الاقتصادية؛ حيث لم يفته أن يشير إلى أن الشباب العربي الذي تمكن من إسقاط الأنظمة لن يحتمل ألا تُحكَم البلدان العربية بغير القيم الديمقراطية؛ إذ إن هؤلاء الشباب سيتمكنون من مواجهة أي نظام يتنكر لهذه القيم، حتى لو كان إسلاميًّا. انظر: زئيفي، درور، "لا تخشوا الأسلمة" (דרור זאבי | לא לפחד מי אסלאמיזציה)، **يديعوت أحرونوت**، 28 أبريل/نيسان 2011، (تاريخ الدخول: 28 أبريل/نيسان 2011):
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4061709,00.htm2011

التي تحتلها إسرائيل؛ حيث اعتبر أن ادعاء إسرائيل السعي لتحقيق السلام "زائف ويهدف لكسب الوقت من أجل تمويد وضم كل ما يسعى الكيان إلى ضمه"[1]. ووصف بيان المجلس إسرائيل بـ "العدو الصهيوني" و"العدو المركزي الذي يهدِّد الأمن القومي المصري"، علاوة على رفضه الاعتراف بشرعيتها، إلى جانب الدعوة لمساعدة الشعب الفلسطيني في نضاله المسلح ضد إسرائيل. وطالب البيان الحكومة المصرية بإعادة النظر في الموقف من البرنامج النووي الإسرائيلي، والإصرار على عرض الملف النووي الإسرائيلي على المحافل الدولية بوصفه تهديدًا للأمن القومي[2].

وعلى الرغم من قوة موقف المجلس، فإنه لم يكن ثمة احتمال لأن يتم إلزام الحكومة المصرية الانتقالية، التي كان يديرها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، في ذلك الوقت به، على اعتبار أن الدستور المصري لا يمنح المجلس النيابي حق حجب الثقة عن الحكومة، ناهيك عن أن طغيان الاهتمام بالأجندة الداخلية لم يدفع قضية العلاقات مع إسرائيل إلى واجهة اهتمام النخب والشارع المصري. وهذا ما يفسر تجنب مجلس الشعب إجراء نقاشات معمَّقة حول اتفاقية كامب ديفيد بهدف التعديل أو الإلغاء، باستثناء بعض الاجتهادات الفردية لبعض النواب، مثل رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان، عصام العريان، الذي اعتبر أن وقف المساعدات الأميركية لمصر يمثّل مبررًا لإعادة النظر في الاتفاقيات مع إسرائيل[3]. وفي الوقت ذاته، فقد أدى قرار المحكمة الدستورية نزع دستورية المجلس إلى حلّه وتحييده عن دائرة الفعل التشريعي والسياسي.

(1) "البرلمان المصري يوافق على طرد السفير الإسرائيلي من القاهرة واستدعاء سفير مصر من إسرائيل"، **دنيا الوطن**، 13 مارس/آذار 2012، (تاريخ الدخول: 16 أغسطس/آب 2016):
https://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/258144.html

(2) المرجع السابق.

(3) "البرلمان المصري يهدد بإلغاء اتفاق السلام مع إسرائيل"، **شبكة فلسطين للحوار**، 13 فبراير/شباط 2012، (تاريخ الدخول: 2 فبراير/شباط 2015):
https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=951488

وقد دعت النخب المصرية إلى ضرورة إعادة تقييم الالتزام باتفاقية كامب ديفيد. فقد اعتبر المرشح الرئاسي، عبد المنعم أبو الفتوح، كامب ديفيد اتفاقية "إذعان" وأنه سيتم النظر فيها في حال أصبح رئيسًا، فالعلاقة بين الدول تتم على أساس المصالح[1]. أما المرشح، حمدين صباحي، فقد قال إنه في حال انتُخب رئيسًا فإن التعامل مع إسرائيل سيكون مختلفًا؛ حيث أكد أن أي تعاون خارج بنود اتفاقية كامب ديفيد لن يستمر. في حين أن المرشح، عمرو موسى، قال: إن مصر ستلتزم بالاتفاقية طالما التزمت بها إسرائيل، لكنه أكد أن وجهة العلاقات العربية-الإسرائيلية سيحددها مدى التزام إسرائيل بالمبادرة العربية[2]. وقد دعا أيمن نور، رئيس حزب "غد الثورة" والمرشح الرئاسي المصري، إلى تعديل اتفاقية كامب ديفيد بما يحقق المصالح الأمنية المصرية في سيناء[3]. وقد تبنَّى نفس الموقف "اتحاد شباب الثورة" وطالب بتعديل الاتفاقية[4].

وتعهد المرشح الرئاسي، حمدين صباحي، بوقف إمداد إسرائيل بالغاز وبفتح الحدود مع غزة وتعهد بإلغاء كامب ديفيد إذا طلب الشعب[5]. وقد طالبت بعض اتحادات شباب الثورة بتعديل كامب ديفيد وفرض السيادة المصرية على سيناء،

(1) "أبو الفتوح: كامب ديفيد اتفاقية إذعان و(المعاملة بالمثل) مبدأ علاقتنا بالدول"، **الشروق**، 9 مايو/أيار 2012، (تاريخ الدخول: 6 سبتمبر/أيلول 2016):
http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=09052012&id=326efb0f-a91f-446e-ad7f-644c0e2ba788

(2) "مرشح الرئاسة المصرية عمرو موسى: اتفاقية كامب ديفيد ماتت ودُفنت"، **معا**، 30 أبريل/نيسان 2012، (تاريخ الدخول: 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2016):
http://www.maannews.net/Content.aspx?id=481161

(3) "أيمن نور: إعادة صياغة كامب ديفيد بدلاً من طرد السفير"، **اليوم السابع**، 5 سبتمبر/أيلول 2012، (تاريخ الدخول: 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2016): goo.gl/ujksb7

(4) "اتحاد شباب الثورة يتمسك بمطلبه بتعديل كامب ديفيد"، **اليوم السابع**، 29 أكتوبر/تشرين الأول 2012، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2016): goo.gl/yYZpxE

(5) "صباحي يتعهد بقطع الغاز عن إسرائيل ويعد بإلغاء (كامب ديفيد) إذا طلب الشعب"، **سولا برس**، 28 يونيو/حزيران 2012، (تاريخ الدخول: 2 يوليو/تموز 2016):
http://www.arabsolaa.net/articles/view/15421/صباحي-يتعهد-بقطع-الغاز-عن-إسرائيل-ويعد-بإلغاء-(كامب-ديفيد)-إذا-طلب-الشعب

وقدَّم "اتحاد شباب الثورة" التماسًا أمام القضاء لإلزام الدولة بالقيام بهذه الخطوة[1].

وقد شذَّ عن هذا التوجه المرشح الرئاسي وآخر رئيس وزراء في عهد مبارك، أحمد شفيق، الذي لم يستبعد فكرة قيامه بزيارة لإسرائيل "شرطَ أن يسبق ذلك تصرف مناسب من الحكومة الإسرائيلية؛ حيث دعا إسرائيل لتفهم السلام الشامل"[2].

وعلى الرغم من أن بيان لجنة الشؤون العربية وتبني مجلس الشعب المصري لتوصياته ودعوات النخب السياسية البارزة لم يُفضِ إلى أي تغيير على الموقف الرسمي المصري من كامب ديفيد، فإنه قوبل باهتمام كبير في إسرائيل؛ حيث إن هناك من رأى فيه مسوِّغًا للاستعداد لنشوب حرب مع مصر مستقبلاً، مما يرفع مستوى الخطر الذي يمكن أن تُشكِّله مصر في المستقبل إلى مستوى "الخطر الوجودي". وفي أعقاب صدور بيان مجلس الشعب، طالب "مركز أورشليم لدراسة المجتمع والدولة"، المرتبط بدوائر صنع القرار في تل أبيب بالاستعداد للحرب مع مصر؛ حيث توقع أن تتجه مصر في أقرب فرصة إلى إعادة بناء قوتها العسكرية، وضمن ذلك في المجال النووي، وهذا ما يرفع مستوى السلوك المصري إلى مستوى الخطر الوجودي[3]. وقد كان لافتًا تحذير المركز من أن بيان لجنة

(1) "شباب الثورة" يقاضي مرسي وقنديل وعمرو لتعديل "كامب ديفيد" وفرض السيطرة على سيناء"، **بوابة الأهرام**، 11 أغسطس/آب 2012، (تاريخ الدخول: 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2016):
http://gate.ahram.org.eg/News/239990.aspx

(2) "أحمد شفيق: مستعد لزيارة "إسرائيل" وأول زيارة لأميركا"، **الاستقلال**، 2 مايو/أيار 2012، (تاريخ الدخول: 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2016):
https://alestqlal.com/ar/index.php?act=Show&id=983

(3) هليفي، يهودا، "علامات مقلقة بشأن إسرائيل في البرلمان المصري عشية الانتخابات الرئاسية" (יהונתן דחוח-הלוי | סימנים מדאיגים כלפי ישראל בפרלמנט המצרי לקראת הבחירות לנשיאות מצרים)، **مركز أورشليم لدراسة المجتمع والدولة**، 14مارس/آذار 2012، (تاريخ الدخول: 14مارس/آذار 2012):
http://www.jcpa.org.il/Templates/showpage.asp?FID=839&DBID=1&LNGID=2&TMID=99&IID=26556

العلاقات العربية وتبني مجلس الشعب لها يدلِّل على أن مصر بعد الثورة ستستغل أي سلوك إسرائيلي ضد الفلسطينيين، ويمكن أن توظف أي قرار إسرائيلي لتخوض مواجهة دبلوماسية وسياسية ضدها[1].

وعلى الرغم من محاولة إسرائيل شَيْطَنَة ثورة 25 يناير/كانون الثاني من خلال التحذير من مآلاتها في حال وصل الإسلاميون للحكم، إلا أنه تبين أن أكثر المواقف التي أثارت حفيظة إسرائيل كانت تحديدًا الصادرة عن قيادات مصرية علمانية؛ فقد عبَّر الجنرال، يعكوف عامي درور، مستشار الأمن القومي لنتنياهو، عن انزعاج إسرائيل الشديد من تصريح المرشح الرئاسي المصري، أيمن نور، والتي دعا فيها إلى إعادة تقييم اتفاقيات كامب ديفيد؛ حيث أوضح أن إسرائيل ستعمل على إقناع الولايات المتحدة بعدم إجراء أي حوار مع أية جماعات علمانية مصرية تتخذ مواقف سلبية من كامب ديفيد[2].

2- توقف اللقاءات السياسية

على الرغم من تواصل العلاقات الدبلوماسية في فترة حكم المجلس العسكري فإن وتيرة الزيارات التي كان يقوم بها مسؤولون إسرائيليون لمصر ومسؤولون مصريون لإسرائيل قد توقفت تقريبًا. فقبل الثورة، كان الرئيس مبارك يحرص على استقبال رؤساء وزراء إسرائيل وكبار المسؤولين الصهاينة في قصره بشرم الشيخ، في حين كان مدير الاستخبارات العامة، عمر سليمان، كثيرًا ما يزور إسرائيل ويلتقي بكبار المسؤولين هناك. وقد رفض المسؤولون المصريون التواصل مع نظرائهم الإسرائيليين تعبيرًا عن الرُّوح الجديدة في مصر.

فقد رفض سعد الكتاتني، رئيس أول مجلس شعب منتخب، عرض السفير الإسرائيلي في القاهرة لحضور الجلسة الأولى من جلسات مجلس الشعب، وهي سابقة؛ حيث كان السفير الإسرائيلي يحضر الجلسات الاحتفالية في المجلس، ناهيك عن رفضه أيضًا استقبال دعوة من رئيس الكنيست لزيارة إسرائيل وإلقاء خطاب

(1) المرجع السابق.

(2) وردت تصريحاته في النشرة الإخبارية التي بثتها القناة الثانية في التليفزيون الإسرائيلي الساعة الثامنة من مساء 23 مايو/أيار 2011.

فيه[1]. "وقد أدان مجلس الشعب قيام مفتي الديار المصرية بزيارة القدس المحتلة والمسجد الأقصى؛ حيث اعتبر أن الزيارات التي تتم في ظل الاحتلال نوع من التطبيع، وطالب بإقالة المفتي"[2].

وقد حدث توتر غير مسبوق بين إسرائيل ومصر إثر هجوم شنَّه الجيش الإسرائيلي على دورية مصرية في سبتمبر/أيلول 2011، وأسفر عن مقتل خمسة جنود مصريين. وحاصر متظاهرون مصريون السفارة الإسرائيلية في القاهرة وحاولوا اقتحامها؛ مما أفضى إلى تدخل الأمن المصري ودارت اشتباكات أسفرت عن مقتل ثلاثة أشخاص وجرح المئات.

3- التنسيق الأمني

تراجع مستوى التنسيق الأمني بين مصر وإسرائيل في هذه الفترة وتقلَّصت أغراضه، مقارنة بما كانت عليه الأمور في عهد مبارك، لكنه ظل قائمًا وشمل تواصلاً مباشرًا بين القيادات العسكرية والمستويات الاستخبارية في الجانبين[3]. وقد شمل التعاون بشكل خاص تبادل معلومات استخبارية، ناهيك عن أن قيادة الجيش المصري حرصت من خلال هذا التنسيق على طمأنة إسرائيل بأن التحولات السياسية لن تؤثر على مدى التزام مصر بكامب ديفيد[4].

4- الموقف من القضية الفلسطينية

لقد سارعت القوى السياسية والأطر الشبابية الثورية بإعلان دعمها للقضية الفلسطينية والتأكيد على أن مرحلة جديدة من العلاقة بين مصر والفلسطينية قد

(1) "الإخوان رفضوا حضور السفير الإسرائيلي بمجلس الشعب"، **مصرس**، 24 يناير/كانون الثاني 2012، (تاريخ الدخول: 12 مايو/أيار 2016):

http://www.masress.com/kelmetna/47755

(2) "البرلمان المصري يطالب المفتي بالاعتذار والاستقالة"، **جزيرة برس**، 23 أبريل/نيسان 2012، (تاريخ الدخول: 16 مارس/آذار 2016):

http://www.djazairess.com/akhbarelyoum/53951

(3) تيرا، "اهتزاز الفضاء الاستراتيجي لإسرائيل"، مرجع سابق، ص 42.

(4) المرجع السابق، ص 43.

بدأت بعد عزل مبارك. وقد أجمعت قيادات الثورة الشباب على أن انتفاضة الأقصى، أكتوبر/تشرين الأول 2000، من بين العوامل التي حفَّزتهم على الثورة ضد الفساد والظلم[1].

وقد دلَّت المواقف الرسمية المصرية بعد الثورة، ولو من ناحية نظرية، على أن الثورة أفضت إلى حدوث تحول على مواقف مصر من القضية الفلسطينية؛ فقد انتقد نبيل العربي، أول وزير خارجية بعد عزل مبارك، السياسة الخارجية لبلاده في عهد مبارك، لا سيما في كل ما يتعلق بغزة وحصارها؛ حيث قال: "هذا الموقف المشين أخجلني؛ لأننا شاركنا في حصار المدنيين وهو ما يرقى إلى مستوى جرائم حرب"[2].

وقد دعت الحركات السياسية المصرية إلى إحداث تغيير نوعي على السياسات تجاه القضية الفلسطينية والمقاومة وغزة؛ فقد ذكر محمد بديع، مرشد جماعة الإخوان المسلمين، أن مبارك ظلم القضية الفلسطينية، وأن فتح معبر رفح قضية غير قابلة للتأجيل[3]. في حين دعا محمد مرسي - عندما كان مجرد عضو في مكتب الإرشاد وناطقًا بلسان الجماعة - إلى مدِّ المقاومة بالسلاح والمال من أجل التصدي للاعتداءات الإسرائيلية[4]. وأعلن مرسي في برنامجه الانتخابي "دعم الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع لنيل حقوقه وبناء دولته وتحرير أرضه ودعم

---

(1) جبر، ظافر، **"أثر ثورة 25 يناير المصرية على القضية الفلسطينية"**، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2013)، ص 9.

(2) "وزير خارجية مصر: موقفنا في حرب غزة كان مشينًا"، **منبر الأقصى**، 4 أبريل/نيسان 2011، (تاريخ الدخول: 7 يوليو/تموز 2014):
http://minbaralaqsa.com/detail.aspx?id=1302

(3) "مرشد الإخوان: نظام مبارك ظلم القضية الفلسطينية لصالح المشروع الصهيوني"، **المركز الفلسطيني للإعلام**، 18 سبتمبر/أيلول 2011، (تاريخ الدخول: 5 سبتمبر/أيلول 2016):
https://www.palinfo.com/news/2011/9/18-مرشد-الاخوان--نظـام-مبـارك-ظلـم-القضية-الفلسطينية-لصالح-المشروع-الصهيوني/

(4) "الإخوان المسلمون في مصر يطالبون بدعم فلسطين بالمال والسلاح"، **المركز الفلسطيني للإعلام**، 14 مايو/أيار 2010، (تاريخ الدخول: 23 أكتوبر/تشرين الأول 2016):
https://www.palinfo.com/news/2011/4/8/الإخوان-المسلمون-في-مصر-يطالبون-بدعم-فلسطين-بالمال-والسلاح--/

مواقفه على الساحة الدولية والتنسيق مع الدول ذات السياسات المؤيدة للحقوق الوطنية الفلسطينية بمختلف انتماءاتها الجغرافية وتوجهاتها السياسية"[1]. ودعا المرشح الرئاسي ورئيس حزب مصر القوية، عبد المنعم أبو الفتوح، إلى رفع الحصار وفتح المعبر بشكل دائم وألا يكون هناك دور لإسرائيل في ذلك[2]. وقد أسهم أول برلمان بعد الثورة في وضع حلٍّ لمشكلة نقص الوقود اللازم لتشغيل محطة توليد الكهرباء في غزة.

ومن ناحية ردَّة الفعل الجماهيرية، فقد كانت التظاهرة التي اندلعت أمام السفارة الإسرائيلية في أغسطس/آب 2011، أهمَّ فعالية جماهيرية ضد العلاقة مع إسرائيل؛ حيث اعتلى أحد المواطنين البناية التي تضم مقر السفارة، وقام بانتزاع العلم الإسرائيلي من فوقها، كما اقتحمت جموع من المواطنين مقر السفارة وقامت بتمزيق بعض الوثائق ورمت بها من الشرفات؛ واضطر السفير الإسرائيلي وقتها إلى مغادرة البلاد بالقوة، رغم رفض المجلس العسكري الاستجابة لمطلب الجماهير الغاضبة بطرده ردًّا على مقتل عدد من الجنود المصريين على الحدود برصاص الجيش الإسرائيلي[3].

وفيما يتعلق بالتعاطي مع معبر رفح، فقد تم اعتماد صيغة جديدة لفتح المعبر بعد الثورة سهَّلت على الجمهور الفلسطيني وقلَّصت تأثير الحصار؛ حيث زاد عدد المسافرين، وتم إعفاء الفلسطينيات بمختلف أعمارهن والذكور دون سنِّ الثامنة عشرة وفوق الأربعين من الحصول على تأشيرة مسبقة، وتم تخفيف قوائم الممنوعين للسفر لأسباب أمنية دون إلغائها. وسمحت مصر لأول مرة منذ العام 2007 بحرية الحركة لنواب حماس الذين توجه وفد منهم لزيارة دول أوروبية؛ مما تسبب في إغضاب إسرائيل، فأرسلت رسائل احتجاج إلى الحكومة السويسرية التي استقبلت وفدًا برئاسة

---

(1) "ننشر البرنامج الانتخابي الكامل للدكتور محمد مرسي"، **الشروق**، 10 مايو/أيار 2012، (تاريخ الدخول: 10مايو/أيار 2012):
http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=10052012&id=6772223f-2ed3-47ab-a105-d3c55f4a3fdb

(2) "أبو الفتوح من غزة: يجب فتح معبر رفح بشكل كامل"، **فلسطين اليوم**، 16 يوليو/تموز 2012، (تاريخ الدخول: 7 أغسطس/آب 2016):
https://paltoday.ps/ar/post/151927/أبو-الفتوح-من-غزة-يجب-فتح-معبر-رفح-بشكل-كامل

(3) عبد الله، "الثورة والسياسة الخارجية المصرية: الواقع والمحتمل"، مرجع سابق.

القيادي في الحركة، مشير المصري، كما تم السماح لرئيس حكومة غزة، إسماعيل هنية، بالخروج من غزة وذلك لأول مرة منذ العام 2007. وقد زار وفد من لجنة الشؤون العربية في مجلس الشعب المصري قطاع غزة، في مايو/أيار 2012؛ حيث اطَّلعت اللجنة على الآثار السلبية لتعاطي نظام مبارك تجاه قطاع غزة(1).

ولأول مرة، أصبح بإمكان ممثلي إحدى حركات المقاومة الفلسطينية الالتقاء بمستويات سياسية مصرية؛ فقد التقى رئيس مجلس الشعب المصري، سعد الكتاتني، برئيس الحكومة الفلسطينية العاشرة، إسماعيل هنية، في خطوة توثِّق عهدًا جديدًا في الانفتاح السياسي على المقاومة الفلسطينية(2).

وتم تنظيم فعالية للزحف إلى غزة في ذكرى النكبة، في منتصف مايو/أيار 2011، شارك فيها مئات الأفراد، الذين لم يتمكن معظمهم من تجاوز الحدود المصرية بسبب التشديد الأمني(3).

وقد تمكنت مصر في عهد الثورة من إقناع كل من حركتي فتح وحماس بالتوصل لاتفاق مصالحة في 5 مايو/أيار 2011؛ حيث حضر حفل التوقيع كل من رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس، خالد مشعل. وقد رأت إسرائيل في التوصل لاتفاق المصالحة تحولاً لا يخدم مصالحها باعتبار أن تحقيق المصالحة يمهد لعودة الوحدة السياسية لمناطق السُّلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة، علاوة على أن الانقسام قد حسَّن من قدرة إسرائيل على مواجهة حركة حماس عسكريًّا والسلطة الفلسطينية سياسيًّا(4).

---

(1) "لجنة الشؤون العربية بالبرلمان المصري: نظام مبارك خنق غزة"، **المركز الفلسطيني للإعلام**، 7 مايو/أيار 2012، (تاريخ الدخول: 14 سبتمبر/أيلول 2014):
https://www.palinfo.com/news/2012/5/7/لجنة-الشؤون-العربية-بالبرلمان-المصري--نظام-مبارك-خنق-غزة

(2) "هنية يبحث مع الكتاتني ملفات القدس والحصار في البرلمان المصري"، **المركز الفلسطيني للإعلام**، 23 فبراير/شباط 2012، (تاريخ الدخول: 4 فبراير/شباط 2016):
https://www.palinfo.com/news/2012/2/23/هنية-يبحث-مع-الكتاتني-ملفات-القدس-والحصار-في-البرلمان-المصري

(3) عبد الله، "الثورة والسياسة الخارجية المصرية: الواقع والمحتمل"، مرجع سابق.

(4) تيرا، "اهتزاز الفضاء الاستراتيجي لإسرائيل"، مرجع سابق، ص 43.

5- علاقات مصر الإقليمية وإسرائيل

لقد اندلعت ثورة 25 يناير/كانون الثاني في وقت كانت إسرائيل تواجه فيه تحديات إقليمية كبرى، على رأسها التهديد النووي الإيراني والذي حاولت إسرائيل معالجته على أكثر من صعيد، وضمان الإفادة من بلورة محور معادٍ لإيران يضم مصر والأردن والخليج لحصار إيران ومنع تمدد نفوذها بعد أن شكَّلت مع سوريا وحزب الله في لبنان محورًا يُهدِّد المصالح الإسرائيلية والغربية في المنطقة. وقد أفضى سقوط نظام مبارك إلى إضعاف هذا المحور الذي راهنت عليه إسرائيل في احتواء إيران. وقد تصادف اندلاع ثورة 25 يناير/كانون الثاني في ظل تدهور العلاقات التركية-الإسرائيلية عقب اقتحام إسرائيل السفينة المدنية التركية مرمرة، عام 2010، مما أفقد إسرائيل حليفًا قويًّا كان يعمل كعنصر توازن مع تمدد النفوذ الإيراني في المنطقة(1).

لقد مثَّل مستوى وطابع العلاقة المصرية-الإيرانية أحد المعايير التي تؤثِّر في واقع العلاقة المصرية-الإسرائيلية؛ إذ عبَّرت إسرائيل عن عدم رضاها عندما سمح المجلس الأعلى للقوات المسلحة، في فبراير/شباط 2011، بعبور سفينة حربية إيرانية قناة السويس للمرة الأولى منذ الثورة الإيرانية، وتكرر ذلك بعدها بعام واحد في فبراير/شباط 2012.

لقد أيقنت إسرائيل منذ اللحظة الأولى أن إيران تريد خلق مزيد من التوترات بين مصر وإسرائيل، وأن مرور سفنها في القناة هو خطوة في هذا الاتجاه لذلك لم تحاول تل أبيب أن تحول هذه القضية إلى أزمة مع القاهرة وتحديدًا مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحاكم حتى لا تحقق لإيران أهدافها، كما كانت إسرائيل تدرك أن لدى القاهرة تحفظات عديدة على السياسات الإيرانية في المنطقة وأن هذه التحفظات لا تتعلق بعلاقات مصر بالغرب وبإسرائيل بقدر ما تتعلق بثوابت مصرية عديدة على رأسها رفض محاولات إيران تصدير نموذجها في الحكم للبلدان

---

(1) **العلاقات المصرية-الإسرائيلية بعد الثورة: تواصل أم انقطاع؟**، التقرير الاستراتيجي العربي، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يناير/كانون الثاني 2013)، ص 2.

المجاورة ومنها مصر، وكذلك تبنّي مصر مبادرة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية خاصة وأسلحة الدمار الشامل عامة وهي سياسة في جوهرها مضادة لإسرائيل وإيران على حدٍّ سواء؛ حيث تمتلك إسرائيل أسلحة نووية بالفعل، وتسعى إيران للدخول للنادي النووي بقوة[1].

لكن سرعان ما تعرضت العلاقة المصرية-الإيرانية لهزة قوية عندما اتهمت الاستخبارات العامة المصرية سيد قاسم حسيني، السكرتير الثالث بمكتب رعاية المصالح الإيرانية في القاهرة، بالقيام بعمليات تجسس. ولأن مثل هذه القضايا تكون العبرة فيه دائمًا بتوقيت الكشف عنه في المقام الأول؛ فإن هذه القضية كانت رسالة تسعى الاستخبارات المصرية لإيصالها لبقية الأطراف التي تنظر بحساسية إلى كل مظهر من مظاهر الدفء في العلاقة المصرية الإيرانية، لا سيما دول الخليج وإسرائيل[2].

---

(1) المرجع السابق، ص 4.

(2) عبد الله، "الثورة والسياسة الخارجية المصرية: الواقع والمحتمل"، مرجع سابق.

الفصل الثالث

العلاقات المصرية-الإسرائيلية في عهد مرسي

شكّل فوز مرشح جماعة الإخوان المسلمين، محمد مرسي، في أول انتخابات رئاسية نزيهة تجرى في مصر حدثًا تأسيسيًّا في تاريخ بلاد النيل والمنطقة؛ حيث إنها المرة الأولى التي يتمكن ممثل جماعة إسلامية من الفوز بمنصب الرئاسة في العالم العربي. ونظرًا لأن جماعة الإخوان المسلمين ذات خط أيديولوجي وسياسي واضح، فإن وصول مرسي للرئاسة كان يمكن أن يُحدث تحولات جذرية على اتجاهات السياسة الخارجية المصرية وضمنها علاقات مصر الدولية.

ومن الأهمية بمكان التنويه إلى الفترة القصيرة نسبيًّا التي قضاها مرسي في الحكم؛ حيث لم تتجاوز هذه الفترة العام الواحد، مع كل ما يمثِّله قصر فترة حكمه من قيود على استخلاص استنتاجات عن طابع العلاقة بين مصر في عهده وإسرائيل.

يبحث هذا الفصل في المحددات التي أثرت في اتجاهات العلاقة المصرية-الإسرائيلية في عهد مرسي، وعلى رأسها المواقف المعروفة لجماعة الإخوان المسلمين من إسرائيل، وطابع الأجندة الوطنية التي حكمت سلوك النخب المصرية، ونمط تأثير التوازنات داخل نظام الحكم في العهد الجديد على تحديد اتجاهات العلاقة مع تل أبيب، إلى جانب تأثير النظام الدولي على هامش الحرية المتاح للقيادة المصرية الجديدة في كل ما يتعلق بهذه العلاقة. وسيُعنى الفصل برصد مظاهر التحولات في العلاقات المصرية-الإسرائيلية في عهد مرسي، والوقوف على آليات التحرك الإسرائيلي لمواجهة العهد الجديد.

محددات العلاقة المصرية-الإسرائيلية في عهد مرسي

لقد خضعت العلاقة المصرية-الإسرائيلية في عهد مرسي لمحددات أثـــرت في النهاية على اتجاهات هذه العلاقة، وسنتعرض هنا لأهم هذه المحددات.

أولاً: المنطلقات الأيديولوجية والسياسية لمرسي

ترفض جماعة الإخوان المسلمين، التي ينتمي لها محمد مرســـي، الاعتـــراف بإسرائيل وتُعَرِّف فلسطين كـــ "أرض وقف إسلامي لا يجوز لأحد كائنًا من كان أن يفرِّط أو يتنازل ولو عن جزء صغير جدًّا منها، لذلك فهـــي ليســـت ملكًـــا للفلسطينيين أو العرب فحسب، بل هي ملك للمسلمين جميعًـــا"[1]. وعارضـــت الجماعة اتفاقيات كامب ديفيد عند التوقيع عليها، ورفضت كل أشكال التطبيـــع مع إسرائيل[2]. وقد دعا محمود حسين، أمين عام جماعة الإخوان المسلمين، بعـــد الثورة إلى "مراجعة" اتفاقيات كامب ديفيد[3]. وقد عبَّر مرسي شخصيًّا عنـــدما كان يشغل مواقع تنظيمية داخل الجماعة وأثناء عضويته في مجلس الشعب المصري إبَّان حكم مبارك عن مواقف رافضة لإسرائيل ودعا لمقاومتها[4]. وعلى الرغم من أنه كان يفترض أن مرسي كرئيس منتخب سيحترم التزامـــات مصـــر الدوليـــة، وضمنها اتفاقيات كامب ديفيد، إلا أنه لم يكن لأحد أن يتوقع أن يتحرر مرســـي أثناء توليه الرئاسة من تأثير المواقف الأيديولوجية والسياسية الـــتي تشرَّبها قبـــل ذلك.

---

(1) البنا، حسن، **مجموعة رسائل الأمام الشهيد حسن البنا**، (مكتبة الإيمـــان، المنصـــورة، 1992)، ص 150.

(2) عبد الخالق، فريد، **الإخوان المسلمون في ميزان الحق**، (دار الصحوة، القاهرة، 1977)، ص 54.

(3) "الإخوان: كامب ديفيد معاهدة مهمة لكن بحاجـــة لمراجعـــة"، **الكرامـــة بـــرس**، 9 ديسمبر/كانون الأول 2011، (تاريخ الدخول: 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2016): http://www.karamapress.com/arabic/index.php?Action=PrintNews&ID=2575

(4) تم التطرق في الفصل السابق لمواقف الجماعة ومرسي.

ثانيًا: سيادة الأجندة الداخلية

ظلَّت الأجندة الداخلية تحوز اهتمام المصريين في عهد مرسي، على اعتبار أن جملة الأهداف الوطنية المباشرة التي اندلعت الثورة من أجلها لم تتحقق. في الوقت ذاته أفضى الجدل حول مستقبل مسار الثورة وما تركه من خلافات إلى استفحال حدَّة الاستقطاب الداخلي وسمح ببروز محاور اصطفاف جديدة قلصت من فـــرص التقاء المصريين حول أهداف تتعلق بإحداث تغيير على مسار السياسة الخارجيـــة وضمنها العلاقات مع إسرائيل.

ثالثًا: تأثير مؤسسات النظام القديم

لم يسهم انتخاب محمد مرسي في إحداث تغيير جذري على طابع مـــوازين القوى داخل النظام السياسي المصري؛ حيث حرصت مؤسســـات الدولـــة الـــتي تكرست أثناء حكم حسني مبارك على حرمان مرسي من روافد الدعم الـــداخلي التي كان يمكن أن تعينه على إحداث تغيير في السياسات الخارجيـــة؛ إذ قضـــت المحكمة الدستورية ببطلان مشروعية مجلس الشعب المنتخب. وقد كان لهذه الخطوة تأثير مباشر على هامش المناورة المتاح أمام الرئيس في كل ما يتعلق بأي قـــرارات تتعلق بالعلاقة مع إسرائيل. فقد سبقت الإشارة في الفصل الثاني إلى طابع المواقف المتشددة التي اتخذها المجلس من إسرائيل. فعلى سبيل المثال، لـــو أصـــدر مجلـــس الشعب توصيته باعتبار إسرائيل "عدوًّا" في عهد الرئيس مرسي لوفر هذا التطـــور هامش مناورة أوسع له في التعاطي مع ملف العلاقات مع إسرائيل. في الوقت ذاته، فإن مرسي كان يدرك أن إحداث تغيير جذري على طابع العلاقة مـــع إســـرائيل سيؤذن بصدام مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي يرى أن مصلحة مصـــر القومية تتطلب ضمان عدم المس بهذه العلاقة.

1- النظام الدولي

أدرك مرسي مبكرًا هامش المناورة المحدود جدًّا الذي يتيحه النظـــام الـــدولي أمامه في التعامل مع إسرائيل والاتفاقات الموقعة معها. فقد حرص كبار قادة دول العالم الذين تواصلوا معه على الاطمئنان منه على موقفه مـــن هـــذه الاتفاقـــات.

ويقول مرسي في لقاء عقد مع الإعلاميين المصريين بعد توليه مقاليد الحكم إنه فوجئ عندما اتصل به رؤساء وقادة الغرب لتهنئته بالتنصيب أن الموضوع الثاني الذي تطرق زعماء العالم في مكالماتهم معه هو "إسرائيل". وجاء على لسان مرسي: "كانوا يسألون: ما هو موقفكم منها (إسرائيل)؟ وما هو التزام حكومتك بالاتفاقات الموقعة معها؟ وما هو تصوركم لمستقبل العلاقة؟ وما هو تقديرك لحماية الحدود المشتركة بين مصر وإسرائيل؟ وما هي آفاق التعاون المنتظرة بين مصر وإسرائيل في عهدكم؟"[1]. وعلّق مرسي أمام الحاضرين؛ حيث قال: "اكتشفت أن أول شيء وربما آخر شيء يعني العواصم الغربية عن مصر وشؤونها هو علاقتها بإسرائيل ومدى قدرة النظام على حماية مصالح إسرائيل وأمنها"[2].

2- تطور الموقف الإسرائيلي من مرسي

أبدت إسرائيل حذرًا في التعاطي مع جماعة الإخوان المسلمين وإدارة الرئيس مرسي؛ حيث أخذت بعين الاعتبار طابع موازين القوى داخل النظام السياسي المصري وتأثير ذلك على مصالحها الاستراتيجية. فعلى الرغم من حرص القيادة الإسرائيلية على أصول التعاطي الدبلوماسي المعتمد بين الجانبين؛ حيث أرسل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو برقية تهنئة لمرسي بعد الإعلان عن انتخابه، إلا أن إسرائيل لم تقم بمحاولات جدية لفتح قنوات اتصال مع الإخوان المسلمين و لم تبذل جهودًا تُذكر للتواصل مع الإدارة المصرية الجديدة. فقد رفضت الحكومة الإسرائيلية الدعوات التي انطلقت من تل أبيب لفتح حوار مع "الإخوان" على اعتبار أن مثل هذا التطور لا ينسجم مع المصالح الإسرائيلية في مرحلة ما بعد ثورة 25 يناير/كانون الثاني. فحسب، إسحاق ليفنانون، السفير الإسرائيلي الأسبق في القاهرة، فقد طالب شخصيًّا، من منطلق مكانته الدبلوماسية، الحكومة الإسرائيلية بالسماح له بمحاولة فتح حوار مع "الإخوان المسلمين"؛ حيث أشار إلى

---

(1) سلطان، جمال، "مرسي والسيسي والعلاقات "الدافئة" مع إسرائيل"، **المصريون**، 25 أغسطس/آب 2016، (تاريخ الدخول: 25 أغسطس/آب 2016): goo.gl/iLeaEG

(2) المرجع السابق.

أنه برر دعوته هذه بالقول: إن الجماعة ليست "بالخطورة التي يحاول البعض تصويرها، وقادتها عمليون بشكل أكبر مما يعتقده الإسرائيليون أنفسهم"[1]. ولفت ليفنانون أنظار صنّاع القرار في تل أبيب إلى أن مصر تحت قيادة الإخوان المسلمين يمكن أن تقوم بدور مهم في إقناع حركة حماس بالتخلي عن الكفاح المسلح مستقبلاً، والتركيز على الصراع السياسي ضد إسرائيل، علاوة على أن مثل هذه الخطوة ستحرر إسرائيل من العزلة السياسية التي تفرضها على نفسها[2]. لكن ليفنانون يقر بأن الحكومة الإسرائيلية رفضت اقتراحه؛ حيث خشيت أن يؤثّر مثل هذا الحوار سلبًا على علاقة تل أبيب مع الجيش المصري، الذي ظل يُنظر إليه إسرائيليًّا كصاحب التأثير الأبرز في مصر بعد الثورة والضامن لمعاهدة السلام[3].

وقبل مناقشة أسباب الرفض الإسرائيلي للشروع في محاولة الحوار مع الإخوان، من المهم أن نشير إلى أن الشروع في هذه المحاولة لو تم، لا يعني أن الطرف الآخر كان مستعدًّا لمثل هذه الحوار. فمن خلال المواقف التي عبَّر عنها قادة الإخوان خلال تلك الفترة يمكن القول: إن فرص موافقتهم على مثل هذا الحوار متدنية.

وهناك من يعزو الرفض الإسرائيلي الرسمي لمحاولة فتح قناة حوار مع الإخوان بشكل خاص إلى إدراك دائرة صنع القرار في تل أبيب حقيقة أنه على الرغم من انتخاب مرسي كرئيس، فإن الجيش المصري سيبقى الضامن لبقاء اتفاقية السلام والتنسيق الأمني بين البلدين حتى بعد نجاح الإخوان في الإطاحة برموز المجلس العسكري وقياداته الكبيرة بعد أقل من شهرين من تولي محمد مرسي الرئاسة؛ حيث أدركت تل أبيب عجز نظام مرسي - حتى لو أراد - عن ضرب معاهدة السلام وملحقاتها[4].

---

(1) **العلاقات المصرية-الإسرائيلية بعد الثورة: تواصل أم انقطاع؟**، مرجع سابق، ص 4.

(2) المرجع السابق، ص 5.

(3) المرجع السابق، ص 5.

(4) المرجع السابق، ص 6.

لكن ما تقدم لم يحل دون بروز مظاهر القلق الإسرائيلي من حقبة مرسي، لا سيما أن التحولات التي طرأت على طابع العلاقة بين الجانبين أضفت شرعية على بواعث القلق هذه.

التحولات في العلاقات المصرية-الإسرائيلية في عهد مرسي

سنرصد في هذا الفصل التحولات في اتجاهات العلاقة المصرية-الإسرائيلية في عهد مرسي، إلى جانب الإحاطة بمصادر قلق تل أبيب من عهد مرسي، فضلاً عن رصد آليات التحرك الإسرائيلية لتقليص هامش المناورة المتاح أمام مرسي.

1- الموقف من كامب ديفيد

على الرغم من أنه أعلن التزامه باتفاقية كامب ديفيد من خلال تأكيده على احترام تعهدات مصر الدولية، فإن مرسي أبرز الندية كعامل لتواصل هذا الاحترام. وقد أشار مرسي في حملته الانتخابية إلى أنه كان يعارض اتفاقيات كامب ديفيد لكنه كرئيس للجمهورية سيلتزم بالاتفاقات والمعاهدات الدولية لمصر[1]. وقد استدرك مرسي: "لكن على الطرف الآخر احترامها أيضًا، السلام ليس كلامًا وإنما السلام فعل على الأرض"[2]. وفي خطاب له في جامعة القاهرة، قال مرسي: "إننا نحمل رسالة سلام للعالم ونحمل معها وقبلها رسالة حق وعدل، وكما تعهدنا دومًا نؤكد على احترام التزامات الدولة المصرية في المعاهدات والاتفاقات الدولية". وتعهد مرسي في خطابه أمام الأمم المتحدة بالعمل "مع المجتمع الدولي في سياق من الندية والاحترام المتبادل، والذي يشمل عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى وتطبيق المبادئ والمواثيق والمعاهدات الدولية التي نؤكد التزامنا بها"[3].

(1) "مرسي: معبر رفح يجب أن يُفتح 24 ساعة"، **شبكة فلسطين للحوار**، 10 مايو/أيار 2012، (تاريخ الدخول: 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2016):
https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=989370

(2) المرجع السابق.

(3) "نص كلمة الرئيس مرسي أمام الأمم المتحدة"، **مصرس**، 26 سبتمبر/أيلول 2012، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2016): http://marsadpress.net/?p=5912

لكن ما أقلق إسرائيل أكثر من أي شيء آخر هو تجاوز مصر في عهد مرسي بنود الملحق الأمني في اتفاقية كامب ديفيد، المتعلقة بانتشار القوة المصرية في سيناء بدون الحصول على إذن مسبق من إسرائيل. فقد قامت مصر في أعقاب هجوم أسفر عن مقتل 16 جنديًّا مصريًّا، في أغسطس/آب 2012، في شمال سيناء بإدخال دبابات إلى المنطقة والسماح للطيران بتنفيذ هجمات لأول مرة منذ التوقيع على كامب ديفيد، بدون الحصول على إذن من إسرائيل. ومما زاد الأمور تعقيدًا حقيقة أن الدفع بالدبابات إلى شمال سيناء ترافق مع إعلان محمد جاد الله، أحد مستشاري مرسي، أن الرئاسة المصرية تدرس تعديل بعض بنود الاتفاقية مع إسرائيل[1].

وقد اتهمت إسرائيل مرسي صراحة بأنه عمد إلى توفير بيئة تساعد على تآكل الالتزام باتفاقية كامب ديفيد من خلال الحرص على تجاوز بنود الملحق الأمني للاتفاقية، الذي ينظِّم الوجود العسكري المصري في شبه جزيرة سيناء؛ فقد ادَّعت تل أبيب أن مرسي استغل بعض عمليات تنظيم "ولاية سيناء" التي نُفِّذت منتصف العام 2012 وقام بإدخال دبابات لمنطقة شمال سيناء، بدون إخطار إسرائيل والحصول على موافقتها، كما ينص الملحق الأمني للاتفاقية[2]. وعلى الرغم من أن مصر قامت ببعض التجاوزات الطفيفة لبنود الملحق الأمني حتى في عهد مبارك، إلا إسرائيل تقر بأنه كان يكفي أن يتم تقديم شكوى لقيادة القوات الدولية في سيناء أو التوجه لوزارة الخارجية في واشنطن حتى يعيد مبارك الأمور إلى نصابها، على اعتبار أنه لم تكن هناك نية مبيَّتة لدى دائرة صنع القرار في القاهرة للمسِّ بالاتفاق[3]. وإن كانت إسرائيل تقر بأن إدخال بعض دبابات مصرية في شمال

(1) "الرئيس المصري يبحث تعديل معاهدة السلام مع إسرائيل"، **الحرة**، 12 أغسطس/آب 2012، (تاريخ الدخول: 15 سبتمبر/أيلول 2016):
http://www.alhurra.com/a/egyptian-president-amends-israeli-egyptian-peace-treaty/209159.html

(2) بن يشاي، رون، "يمنع التواصل: هكذا يحطم مرسي اتفاقية السلام"، (רון בן ישי | מונע הידברות. כך מכרסם מורסי בהסכם השלום) **يديعوت أحرونوت**، 22 أغسطس/آب 2012، (تاريخ الدخول: 22 أغسطس/آب 2012):
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4271733,00.html

(3) المرجع السابق.

سيناء لا يشكِّل تهديدًا جديًّا على إسرائيل، إلا أن ما أقلقها هو طابع التوجهات التي دفعت مرسي لاتخاذ هذه القرار بدون التنسيق معها وإعلامها بشكل مسبق. وقد استنتجت إسرائيل أن مرسي يدرك أن إقدامه على إلغاء كامب ديفيد سيجلب ردَّة فعل قوية من الولايات المتحدة، مما جعله يتخذ إجراءات بطيئة ولكن ثابتة من أجل تغيير الواقع[1].

لكن أكثر ما أثار المخاوف في تل أبيب هو ما اعتبرته "تلميحات واضحة" من مرسي للربط بين التزام مصر باتفاقية كامب ديفيد بمدى التزام إسرائيل بالاتفاقيات التي وقَّعتها مع الفلسطينيين؛ فقد ربط مرسي مجددًا بشكل واضح بين التزام مصر بكامب ديفيد وطابع السلوك الإسرائيلي تجاه الشعب الفلسطيني ومدى استعداد تل أبيب لقبول تسوية سياسية للصراع تضمن الحقوق الفلسطينية؛ حيث أكد أن الاتفاق مع إسرائيل ينص على حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم[2].

وقد استندت إسرائيل إلى ما جاء على لسان مرسي في المقابلة التي أجرتها معه قناة (أون تي في)، 30 مايو/أيار 2012؛ حيث قال مرسي: "الالتزام بالاتفاقية (كامب ديفيد) ضروري، لكن علينا أن نعيد النظر في التفاصيل، فهناك اتفاقان، اتفاق مصري-إسرائيلي واتفاق إسرائيلي-فلسطيني، ويتوجب على إسرائيل احترام الاتفاق مع الفلسطينيين"[3]. فقد رأى دوري غولد، وكيل الخارجية الإسرائيلي، أن مرسي أراد من خلال الإشارة للاتفاقات مع الفلسطينيين، إعادة فتح اتفاقيات كامب ديفيد بشكل كامل؛ حيث استند غولد إلى المادة الثانية من اتفاقية كامب ديفيد لكي يدلِّل على أن هذه الاتفاقية تلزم مصر بعدم ربط علاقاتها مع إسرائيل بسلوك الأخيرة تجاه أي طرف آخر[4].

---

(1) المرجع السابق.

(2) "مرسي: معبر رفح يجب أن يفتح 24 ساعة"، مرجع سابق.

(3) دوري غولد، "مرسي ومستقبل اتفاقية السلام" (דורי גולד | מורסי ועתידו של הסכם השלום)، **يسرائيل هيوم**، 25 يوليو/تموز 2012، (تاريخ الدخول: 25 يوليو/تموز 2012): http://www.israelhayom.co.il/site/newsletter_opinion.php?id=9011&hp=1&newsletter=29.06.2012

(4) المرجع السابق.

وهناك في إسرائيل من اعتبر أن إخلال مرسي بالاتفاق يكتسب خطورة أكبر؛ لأنه سيجعل الرأي العام المصري معتادًا على سقف عال من التوقعات من مرسي في كل ما يتعلق بالعلاقة مع إسرائيل، وهذا ما سيفضي إلى المزيد من الإخلال ببنود الملحق الأمني، وهو ما يستدعي ردَّة فعل إسرائيلية قوية تجبر مرسي على مراعاة "الخطوط الحمراء" الإسرائيلية[1]. ولم يفت بعض النخب الإسرائيلية التحذير من "متلازمة حرب 73"، والمطالبة بعدم التسليم بتجاوز مرسي بنود الملحق الأمني حتى لا يتم توفير البيئة المناسبة لتمكين المصريين من شنِّ حرب جديدة على إسرائيل[2].

وبشكل عام، ورغم المخاوف الإسرائيلية، فقد تمت المحافظة على اتفاقية كامب ديفيد بسبب أولوية الأجندة الداخلية في مصر بعد الثورة، إلى جانب إدراك مرسي وإدارته التبعات الثقيلة لأي تعديل أو إلغاء لاتفاقية كامب ديفيد؛ حيث لم يكن الغرب ليسمح بحدوث هذا التحول.

ناهيك عن أن مرسي رغم انتخابه رئيسًا لم يكن يحظى بدعم مؤسسات الدولة ذات التأثير المهم. وقد طمأن المجلس الأعلى للقوات المسلحة إسرائيل مسبقًا

---

(1) هذا ما جاء في مقال كتبه إليكس فيشمان، كبير المعلقين العسكريين في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، انظر:
فيشمان، إليكس، "الشارع سيجبر مرسي على تعليم الإسرائيليين درسًا"، **القدس**، 23 أغسطس/آب 202، (تاريخ الدخول: 25 ديسمبر/ كانون الأول 2016):
http://www.alqudsalarabi.info/index.asp?fname=data/2012/08/08-23/23qpt969.htm

(2) هذا ما عبَّر عنه زئيف جابوتنسكي، القيادي البارز في حزب الليكود الحاكم. ويرفض جابوتنسكي الانطلاق من الافتراض القائل بأن مصلحة مصر الاستراتيجية تتمثل في الحفاظ على معاهدة السلام مع إسرائيل؛ حيث يعتبر أن هذا الافتراض يشبه الافتراض الذي ضبط توجهات المؤسستين الأمنية والسياسية في إسرائيل عشية حرب 73؛ إذ سادت قناعة عندئذ بأن المصريين، الذين تلقوا هزيمة مدوية في حرب 67، لا يمكنهم أن يقدموا على شن حرب جديدة على إسرائيل. انظر: زئيف، جابوتنسكي، "نظرة للقاهرة: حَذارِ من المسلَّمات" (זאב ז'בוטינסקי | מבט לקהיר: זהירות מקונספציות)، **يسرائيل هيوم**، 12 سبتمبر/أيلول 2012، (تاريخ الدخول: 16 يوليو/تموز 2016):
http://www.israelhayom.co.il/site/newsletter_opinion.php?id=9424&hp=1&newsletter=22.08.2012

بأنه بغضِّ النظر عن نتائج الانتخابات الرئاسية، فإن هذه النتائج لن تؤثر في العلاقات معها ولن تؤثر في مدى التزام القاهرة باتفاقية كامب ديفيد[1].

2- تقليص التعاون الأمني

لقد سجَّلت إسرائيل أن مرسي حرص منذ توليه مقاليد الحكم في القاهرة على تقليص التنسيق الأمني، الذي تواصل في فترة حكم المجلس العسكري، بشكل جذري؛ حيث توقف تمامًا التنسيق مع المستويات الأمنية والاستخبارية العليا في مصر، وبات يقتصر على المستويات الميدانية، ويتعلق بمعالجة قضايا عاجلة تخص الأوضاع على الحدود. ويمكن هنا الاستناد إلى الشهادة التي قدَّمها الجنرال عاموس جلعاد، مدير الدائرة السياسية والأمنية في وزارة الحرب، والمسؤول عن ملف العلاقات مع مصر، الذي اشتكى من أن مرسي أوقف التواصل مع المستويات الأمنية والسياسية في تل أبيب[2].

وادَّعت إسرائيل أن مرسي حرص على منع قادة الجيش وأجهزة الاستخبارات من التواصل مع نظرائهم الإسرائيليين، كمقدمة لتوجهه لإحداث تغيير جذري على طابع العلاقات الثنائية. ومما فاقم المخاوف لدى صنَّاع القرار في تل أبيب حقيقة أن مرسي عمل بسرعة كبيرة على مراكمة القوة والنفوذ على حساب جنرالات الجيش، بعدما عزَل معظم أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة وعيَّن آخرين؛ حيث لم تستبعد أن يتطوع الجنرالات مستقبلاً لتبني مواقف متطرفة من إسرائيل من أجل استرضائه، في حال تمكَّن من إحكام قبضته على الجيش والمؤسسة الأمنية بشكل نهائي[3].

(1) "المجلس العسكري بمصر "طمأن إسرائيل"، **الجزيرة نت**، 20 يونيو/حزيران 2012، (تاريخ الدخول: 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2016): goo.gl/QLQkps

(2) "وزير الدفاع: تصريحات عاموس جلعاد لا تعبِّر عن موقف إسرائيل" (שר הביטחון: דבריו של עמוס גלעד אינם מייצגים את ישראל)، **هآرتس**، 15 فبراير/شباط 2012، (تاريخ الدخول: 15 فبراير/شباط 2012):
http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.1855760

(3) المرجع السابق.

3- تراجع الاتصالات وخطاب دبلوماسي جديد

على الرغم من تواصل العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل ومصر في عهد مرسي، إلا أن قطيعة شبه تامة سادت بين الجانبين؛ حيث توقف تبادل الزيارات المتبادلة والاتصالات الثنائية، ناهيك عن اعتماد العهد الجديد في القاهرة خطابًا سياسيًّا ودبلوماسيًّا يعكس توجهاته إزاء إسرائيل.

وقد خلا برنامج مرسي الانتخابي من ذكر كلمة "إسرائيل"، إلى جانب أنه تعمَّد تجنب ذكرها في تصريحاته الصحفية. وحتى عندما جاء في برنامجه الانتخابي التزامه بـ "الانفتاح على جميع الدول" أتبعه "بما يعبِّر عن ضمير شعبنا"[1]. وقد فُسِّر إهمال ذكر "إسرائيل" على أنه مؤشر على طابع التوجهات تجاهها. وقد لفت حرص مرسي بشكل ظاهر على عدم ذكر كلمة "إسرائيل" بعد انتخابه، نظر رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، الذي قال: "هذا الرجل لا يعرف بساطة لفظ كلمة إسرائيل، وهذا يحكي الكثير"[2]. وقد توقفت الاتصالات السياسية مع إسرائيل في عهد مرسي تقريبًا؛ حيث إنه حرص عمليًّا على تخفيض مستوى الاهتمام بملف العلاقات مع إسرائيل من خلال سحب هذا الملف من الرئاسة وتوكيل الخارجية به. وقد أعربت إسرائيل عن امتعاضها لعدم وجود قنوات اتصال مباشرة بينها وبين مؤسسة الرئاسة؛ حيث تدخل الأميركيون وأبلغوا الجانب المصري بانزعاجهم أيضًا من السلوك المصري[3].

وقد أغضب تعاطي مرسي مع إسرائيل الولايات المتحدة التي عبَّرت عن قلقها "الشديد" من السياسة الخارجية المصرية في عهده، لا سيما أنه لم يتم اتخاذ أية خطوات كبرى أثَّرت إيجابًا على العلاقة مع إسرائيل. فحسب معهد "واشنطن للدراسات" المقرب من إدارة أوباما فقد كان مرسي "يزرع بذور التحوُّل الجذري

(1) المرجع السابق.

(2) ليفين، ألون، تأثير مرسي (אלון לוין | השפעת מורסי)، **سيكور مموكاد**، (العدد 8، مجلد 4، آب 2012)، ص 3.

(3) "إسرائيل تأسف لعدم وجود قنوات اتصال مباشرة مع مرسي"، **فلسطين أون لاين**، 23 فبراير/شباط 2013، (تاريخ الدخول: 10 أكتوبر/تشرين الأول 2016): goo.gl/ufujGQ

في توجهات وطرق إدارة السياسة الخارجية لا سيما تجاه حركة حماس، بما يؤثّر بشكل كارثي على العلاقة مع إسرائيل؛ حيث كان يصوغ أولويات الأمن القومي المصري وفق مواقف جماعة الإخوان المسلمين"[1].

وقد تم تضمين خطاب الاعتماد الذي حمله السفير المصري الجديد في تل أبيب، عاطف سالم، الذي تمت تسميته في عهد مرسي إلى الرئيس الإسرائيلي، شمعون بيريس، بعض العبارات التي أثارت الكثير من الجدل؛ حيث تضمنت: "صديقي العزيز" وتعبيرًا عن "الشكر العميق". وقد شرحت مؤسسة الرئاسة المصرية الموقف بأن مرسي وقَّع على كتاب التكليف لعشرة سفراء آخرين وكل الرسائل التي وُجِّهت لرؤساء الدول التي صدر أمر بتعيين هؤلاء السفراء فيها تحمل نفس الصيغة؛ وأن الصيغة الموجهة لبيريس لم تقصده شخصيًّا[2]؛ إذ أشار إلى أن هذه الصيغة بروتوكولية معتمدة منذ عهد الرئيس الراحل، جمال عبد الناصر.

موقف مرسي من القضية الفلسطينية

لقد شكَّلت مواقف مصر، وتحديدًا مؤسسة الرئاسة، من القضية الفلسطينية أحد معايير قياس دفء أو برودة العلاقة مع إسرائيل. ومثَّلت مواقف محمد مرسي من القضية الفلسطينية انقلابًا على توجهات عهد مبارك.

فخلال كلمته في جامعة القاهرة في احتفال تنصيبه، قال مرسي: "إنني أعلن هنا، أن مصر، الشعب والأمة والحكومة ومؤسسة الرئاسة، تقف مع الشعب الفلسطيني حتى يحصل على كافة حقوقه المشروعة وسنعمل على إتمام المصالحة الوطنية الفلسطينية ليكون الشعب الفلسطيني صفًّا واحدًا لاستعادة أرضه

(1) العدوي، عادل، "سياسة مصر الخارجية المتغيرة"، **معهد واشنطن**، 17 أكتوبر/تشرين الأول 2013، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2016):
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/egypts-evolving-foreign-policy

(2) "الرئاسة المصرية: الرسالة لبيريس بروتوكولية"، **الجزيرة نت**، 19 أكتوبر/تشرين الأول 2012، (تاريخ الدخول: 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2016): goo.gl/WSrTBE

وسيادته"[1]. وأعلن مرسي في برنامجه الانتخابي "دعم الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع لنيل حقوقه وبناء دولته وتحرير أرضه ودعم مواقفه على الساحة الدولية والتنسيق مع الدول ذات السياسات المؤيدة للحقوق الوطنية الفلسطينية بمختلف انتماءاتها الجغرافية وتوجهاتها السياسية"[2]. فخلال مؤتمر منظمة التعاون الإسلامي الذي انعقد في القاهرة، بتاريخ 5 فبراير/شباط 2013، قال مرسي: "الأمة الإسلامية عازمة كل العزم على التصدي لمحاولات تهويد القدس وعزلها عن محيطها الفلسطيني"[3]. وقد دعمت مصر في عهد مرسي التحرك الفلسطيني للحصول على مكانة دولة غير عضو في الأمم المتحدة.

وأعلن مرسي أنه سيرفع الحصار عن قطاع غزة؛ وبالفعل تم تعديل بعض الإجراءات على المعبر لزيادة عدد المسافرين وزيادة عدد أيام فتح المعبر لتشمل أحيانًا أيام العطلات وتم تقليص عدد الممنوعين أمنيًّا. لكن هذا لم يمنع من حدوث انتكاسات على هذا الصعيد؛ حيث زاد عدد الممنوعين من السفر في فبراير/شباط 2013، إلى جانب تواصل العمل بنظام الترحيلات[4].

ولأول مرة في عهد مرسي، بات التواصل بين مصر وحركة حماس وفصائل المقاومة الفلسطينية الأخرى يتم عبر المستويات السياسية وليس من خلال الأجهزة الأمنية كما كان في عهد مبارك والمجلس الأعلى للقوات المسلحة. فقد التقى مرسي رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، خالد مشعل، ورئيس حكومة غزة،

(1) "النص الكامل لكلمة الرئيس مرسي بقاعة الاحتفالات بجامعة القاهرة"، **بوابة الأهرام**، 30 يونيو/حزيران 2013، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2016):
http://gate.ahram.org.eg/News/226294.aspx

(2) "ننشر البرنامج الانتخابي الكامل للدكتور محمد مرسي"، **الشروق**، 10 مايو/أيار 2012، (تاريخ الدخول: 10 مايو/أيار 2012):
http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=10052012&id=6772223f-2ed3-47ab-a105-d3c55f4a3fdb

(3) "مرسي: الأمة الإسلامية عازمة على التصدي لتهويد القدس"، **الرأي**، 7 فبراير/شباط 2013، (تاريخ الدخول: 5 أكتوبر/تشرين الأول 2016): goo.gl/GU9wGE

(4) "ازدياد عدد المراجعين عبر معبر رفح بشكل ملحوظ"، **فلسطين**، (العدد 2063، 16 فبراير/شباط 2013)، ص 3.

إسماعيل هنية، وأمين عام حركة الجهاد الإسلامي، رمضان شلح، وهو تطور غير مسبوق في العلاقة المصرية-الفلسطينية.

1- سلوك مرسي إزاء حرب 2012 ومقارنته بسلوك مبارك في حرب 2008

ومما لا شك فيه، أن أوضح دليل على أن فوز محمد مرسي شكّل أهم تحول في بيئة الصراع بين إسرائيل والشعب الفلسطيني تمثّل في الموقف المصري من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في نوفمبر/تشرين الثاني 2012. فبعد أن شرعت إسرائيل في عدوانها، عقد مرسي اجتماعًا طارئًا مع رئيس الحكومة وكبار المستشارين، وقال: "القيادة والشعب والحكومة تقف بكل إمكانياتها لوقف العدوان...على الإسرائيليين أن يدركوا أننا لا نقبل العدوان الذي يؤثّر سلبًا في أمن المنطقة واستقرارها"[1]. وتابع مرسي: "لن تُترَك غزة لوحدها، مصر اليوم مختلفة عن مصر الأمس تمامًا، أقول للمعتدي: إن الثمن سيكون باهظًا لعدوانه وعليه أن يتحمل النتائج إذا تواصل العدوان"[2]. وقال: "لن يكون لكم علينا ولا على غزة سلطان، لسنا دعاة حرب ولكننا لسنا دعاة سلام من طرف واحد، وما يحدث مرفوض"[3].

واتصل مرسي بالرئيس الأميركي، باراك أوباما، وأمين عام جامعة الدول العربية وأمين عام الأمم المتحدة للتدخل. وبتاريخ 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، أصدر مرسي قرارًا بسحب السفير المصري من إسرائيل، إلى جانب طلبه من وزارة الخارجية استدعاء السفير الإسرائيلي في القاهرة وتسليمه رسالة احتجاج. وقد رحّبت القوى المصرية بسحب السفير، وطالبت بـ "ردع إسرائيل"، ومن بين القوى التي أيّدت القرار: الجبهة السلفية، والإخوان المسلمون، وأحزاب: النور، والجيل، والتغيير، والعربي الاشتراكي، والمؤتمر، والتجمع، ومرشحا الرئاسة

(1) "مرسي: مصر حكومة وشعبًا مع غزة وطلبت من أوباما التدخل"، **الحياة الجديدة**، (العدد 6118، 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2012)، ص 4.

(2) "مرسي: لن نترك غزة وحدها"، **الرياض**، 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، (تاريخ الدخول: 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2016): http://www.alriyadh.com/784960

(3) المرجع السابق.

السابقيْن: حمدين صباحي وعمرو موسى[1]. وقد استنكر شيخ الأزهر أحمد الطيب العدوان الإسرائيلي ووصفه بـ "البربري"، في حين طالب وزير الأوقاف المصري، طلعت عفيفي، المقاومة الفلسطينية بتجميع صفوفها لضرب العمق الصهيوني[2].

وقد أوفد مرسي رئيس وزرائه، هشام قنديل، للتعبير عن التضامن مع غزة أثناء الحرب؛ حيث وصل غزة في 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2012 والتقى بالحكومة وهنية. وتدخل كلٌّ من رئيس الاستخبارات العامة المصرية اللواء، رأفت شحاتة، ووزير الخارجية، عمرو كامل، بكثافة في اتصالات مع الفصائل الفلسطينية والإدارة الأميركية وإسرائيل من أجل إنهاء العدوان؛ حيث تم التوصل لاتفاق بعد 8 أيام على الشروع به[3]. وبذلك تُعَدُّ حرب 2008 أقصر عدوان من بين الحروب الثلاثة التي شنَّتها إسرائيل على غزة منذ العام 2008؛ حيث تم التوصل لاتفاق تهدئة وتم إعلان ذلك في مؤتمر صحفي عقده عمرو كامل مع وزيرة الخارجية الأميركية، هيلاري كلينتون، في القاهرة.

قد يكون من الأهمية بمكان ومن باب المقارنة بين عهدي مرسي ومبارك أن يتم استدعاء سمات سلوك مصر أثناء الحرب التي شنَّتها إسرائيل على قطاع غزة في ديسمبر/كانون الأول 2008.

وعند المقارنة بين سلوك نظامي مبارك ومرسي، يمكننا الإشارة إلى التالي:

أولاً: هناك من يرى أن إسرائيل قد أعلنت الحرب في 2008 على غزة من القاهرة، على لسان وزيرة الخارجية الإسرائيلية، تسيبي ليفني، وذلك في مؤتمر

(1) "أيدت قرار الرئيس بسحب السفير: القوي السياسية تطالب بمواقف صارمة لردع إسرائيل"، **بوابة الأهرام**، 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2016): http://www.ahram.org.eg/archive/Arab-world/News/183117.aspx

(2) "وزير الأوقاف المصري يدعو لضرب عمق "إسرائيل"، **فلسطين**، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، (تاريخ الدخول: 4 أكتوبر/تشرين الأول 2016): goo.gl/t48em5

(3) للإحاطة ببنود الاتفاق، انظر: "المكتب الإعلامي لـ"حماس" ينشر بنود اتفاق التهدئة"، **المركز الفلسطيني للإعلام**، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، (تاريخ الدخول: 4 فبراير/شباط 2017): goo.gl/6SXhN5

صحفي عقدته مع نظيرها المصري، أحمد أبو الغيط[1].

ثانيًا: اتهم الرئيس مبارك حركة حماس بالتسبب باندلاع الحرب، محمِّلاً إياها المسؤولية عن "خرق التهدئة" التي سبق التوصل إليها برعاية مصرية[2]. وفي خطاب ألقاه أثناء الحرب هاجم مبارك حماس، قائلاً: "هناك من يحاول بسط نفوذه على حسابنا من خلال المزايدة علينا والمتاجرة بدماء الفلسطينيين"[3]. ويتناقض موقف مبارك هذا مع الشهادة التي قدمها وزير خارجيته في ذلك الوقت، أحمد أبو الغيط، حول نفس الحرب في كتابه "شهادتي.. السياسة الخارجية المصرية 2004–2011"؛ حيث قال أبو الغيط إن: "المخابرات المصرية وصلتها معلومات عن ضربة إسرائيلية متوقعة لقطاع غزة في عام 2008، تعوِّض بها إسرائيل صورتها المهانة بعد حرب لبنان...وأن الحرب تستهدف تحطيم البنية التحتية لحماس وتمكين منظمة التحرير الفلسطينية من العودة للإمساك بمقدرات القطاع"[4]. ومن الواضح أن (أبو الغيط) يجزم هنا بأنه كان لدى إسرائيل نية مبيتة لشنِّ الحرب و لم يتطرق لأي دور لحماس في افتعال الحرب. وفي المقابل، لم تتردد مصر في عهد مرسي في تحميل إسرائيل المسؤولية بالإضافة إلى جملة المواقف التي تمت الإشارة إليها آنفاً.

ثالثًا: على الرغم من تحميل حركة حماس المسؤولية عن اندلاع الحرب إلا أن مبارك انتقد "العدوان الإسرائيلي أيضًا وطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة بدون قيد أو شرط"[5].

---

(1) أبو العلا، عبد الرحمن، "غزة بين مبارك ومرسي"، **الجزيرة نت**، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، (تاريخ الدخول: 7 فبراير/شباط 2017): goo.gl/j6wfpx

(2) **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27–2009/1/18)**، (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2009)، ص 41.

(3) "خطاب للرئيس مبارك 2008 حول المجزرة الإسرائيلية في غزة"، **يوتيوب**، 15 فبراير/شباط 2013، (تاريخ الدخول: 9 فبراير/شباط 2017): https://www.youtube.com/watch?v=prRxkqAJ7uA

(4) "ما هي خفايا ودور مصر في حرب الرصاص المصبوب 2008 وكيف كانت علاقتها مع حماس قبل ثورة 25 يناير.. أبو الغيط يكشف وبالتفاصيل"، **دنيا الوطن**، 3 يناير/كانون الثاني 2013، (تاريخ الدخول: 9 فبراير/شباط 2017): https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2013/01/03/348399.html

(5) **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27–2009/1/18)**، مرجع سابق، ص 42.

رابعًا: رفض مبارك أثناء الحرب فتح معبر رفح بحجة ضرورة التنسيق مع الجانب الإسرائيلي، ومنع دخول الفلسطينيين إلى الأراضي المصرية للعلاج، ورفض وصول المساعدات إلى قطاع غزة[1]. وفي المقابل، فقد ظل معبر رفح خلال حرب 2012 مفتوحًا بناء على تعليمات مرسي، بالإضافة إلى أن مصر فتحت مستشفيات العريش لاستقبال جرحى الحرب من الفلسطينيين[2].

خامسًا: قدَّم مبارك، في السادس من يناير/كانون الثاني 2009، مبادرة لوقف إطلاق النار تضمنت النقاط التالية[3]:

1- وقفًا فوريًا ولكن مؤقتًا لإتاحة الفرصة أمام دخول المساعدات الإنسانية للقطاع "من خلال ممرات محددة" يتم خلالها عقد اجتماع إسرائيلي-فلسطيني برعاية مصر والاتحاد الأوروبي وجهات أخرى "لمنع تكرار الوضع الراهن"[4]. في الوقت ذاته ضُمِّن الاتفاق الذي أنهى حرب 2012 وقفًا دائمًا للأعمال العدائية وبشكل متزامن من الطرفين، علاوة على أنه ألزم إسرائيل بوقف كل الأعمال العدائية على قطاع غزة برًّا، وبحرًا، وجوًّا، بما في ذلك التوغلات وعمليات استهداف الأشخاص، كما ألزم الاتفاق الفصائل الفلسطينية بوقف كل الأعمال العدائية من قطاع غزة تجاه إسرائيل بما في ذلك إطلاق الصواريخ والهجمات على خط الحدود[5].

2- تضمنت مبادرة مبارك تبنيًا لمطلب إسرائيل الهادف إلى تقليص قدرة المقاومة الفلسطينية على تعزيز قدراتها؛ حيث نصت على أن هدف الاجتماع الذي دعت لعقده بين الفلسطينيين والإسرائيليين برعاية

---

(1) أبو العلا، "غزة بين مبارك ومرسي"، مرجع سابق.

(2) المرجع السابق.

(3) لم يتم وقف الحرب على أساس هذه المبادرة، بل على أساس قرار من مجلس الأمن.

(4) **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27– 2009/1/18)**، مرجع سابق، ص 43.

(5) "ما هي بنود اتفاق وقف إطلاق النار بغزة؟"، **سي إن إن العربية**، 21 ديسمبر/كانون الأول 2012، (تاريخ الدخول: 7 فبراير/شباط 2017): http://archive.arabic.cnn.com/2012/middle_east/11/21/Gaza-Cease-Fire-Articles

مصرية أوروبية هو "لمناقشة سبل ضمان عدم تكرار الوضع الراهن ومعالجة جذوره. وتتضمن هذه السبل ضبط حدود قطاع غزة". أي تقليص قدرة المقاومة الفلسطينية على مراكمة قوتها العسكرية عبر تهريب السلاح من خلال الحدود البرية مع مصر أو البحرية. وفي المقابل، لم يتضمن اتفاق 2012 أيَّ بند يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في قدرة المقاومة على تعزيز قوتها العسكرية.

3- عمدت مبادرة مبارك بشكل غير مباشر إلى توظيف الحرب في محاولة للضغط على حركة حماس للقبول بحكومة فلسطينية تقبل شروط الرباعية الدولية، المتمثلة في: الاعتراف بإسرائيل، ونبذ المقاومة الفلسطينية بوصفها شكلاً من أشكال الإرهاب، والالتزام بالاتفاقات الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير. فقد جاء في البند الثالث من المبادرة "تستضيف مصر حوارًا للمصالحة الفلسطينية يهدف إلى إنهاء الصراع بين حركتي فتح وحماس، وتشكيل حكومة فلسطينية جديدة تكون مقبولة من جانب المجتمع الدولي"[1].

لكن هناك من يحاجج بأن سلوك مرسي خلال حرب 2012 يدلِّل على أنه خدم المصالح الاستراتيجية الإسرائيلية من خلال توظيف قربه الأيديولوجي والتنظيمي بالحركة في ممارسة ضغوط عليها لإلزامها بوقف الهجمات ضد إسرائيل. ويستدل من يتبنَّى هذا الرأي بتوجيه، أفيغدور ليبرمان، وزير الخارجية الإسرائيلي في ذلك الوقت الشكرَ لمرسي لدوره في التوصل لتفاهم وقف إطلاق النار[2].

إن الحكم على مدى صوابية هذه المحاججة يتطلب أولاً طرح السؤال التالي: من كان صاحب المصلحة الأكبر في وقف إطلاق النار: إسرائيل أم حماس؟ وقد

---

(1) **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27– 2009/1/18)**، مرجع سابق، ص 43.

(2) "حرب عمود السحاب انتهت. ليبرمان: الشكر لمرسي الذي أظهر حكمة" (עמוד ענן הסתיים • ליברמן: רוצה להודות למורסי שגילה שיקול דעת)، **كيكار هشبات**، 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، (تاريخ الدخول: 7 فبراير/شباط 2017):
http://www.kikar.co.il/הושגה-הפסקת-אש-נתניהו-מאשר-את.html

كان من الواضح أن حركة حماس هي صاحبة المصلحة الأكبر في وقف إطلاق النار بأسرع وقت ممكن، ليس فقط بسبب ميل موازين القوى بشكل جارف لصالح إسرائيل، بل أيضًا لأن إسرائيل هي التي شرعت في الحرب، إلى جانب أن إسرائيل وافقت على إنهاء الحرب دون أن تتحقق الأهداف التي أعلنتها حكومتها والمتمثلة في القضاء على القدرات القتالية لحركة حماس. ويكفي هنا الإشارة إلى أن حرب 2012 كانت الوحيدة بين الحروب الثلاث التي لم تتضمن عملية برية إسرائيلية في قلب القطاع، على الرغم من أن إسرائيل جنَّدت ثلاث فرق من الاحتياط من أجل شنِّ العملية. ويمكن الافتراض أن وجود مرسي في الحكم شكَّل معطى إقليميًّا قد جعل إسرائيل تلجأ إلى تقصير أمد الحرب؛ حيث إن التوصيات التي قدمتها محافل التقدير الاستراتيجي ومراكز الأبحاث الرائدة في تل أبيب والتي تمت الإشارة إليها في الفصل الثاني قد حثَّت صنَّاع القرار في تل أبيب على تقصير أمد الحرب بسبب التحول الذي أحدثته ثورة 25 يناير/كانون الثاني في البيئة الإقليمية.

2- تعاون مصري–فلسطيني بشأن الحدود

لم تفض العمليات التي نفذتها جماعات جهادية في شمال سيناء إلى دفع مصر لاتهام غزة وحماس بالضلوع والتواطؤ كما كان يحدث في عهد مبارك، بل تم الإعلان عن تعاون بين الأمن المصري وأمن حكومة غزة؛ حيث تم تشكيل لجنة أمنية مشتركة واتُّخذت إجراءات وتدابير أمنية على جانبي الحدود، وإغلاق معبر رفح مؤقتًا[1].

لكن ما تقدم لم يمنع الجيش المصري من الشروع في عهد مرسي في تدمير بعض الأنفاق التي تربط غزة ومصر والتي يتم عبرها تهريب السلاح والبضائع للتغلب على واقع الحصار. ودمر الجيش المصري الأنفاق في أعقاب الهجمات التي

---

(1) "حالة استنفار قصوى في غزة وإغلاق معبر رفح وسد الأنفاق"، **الشرق الأوسط**، 7 أغسطس/آب 2012، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2016):
http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12306&article=689810&feature=#.WBiDPtIrLIU

استهدفت الجنود المصريين في منطقة شمال سيناء. وقد تبيَّن أن تأثير الرئاسة على كل ما يتعلق بالأنفاق محدود؛ حيث أشار الناطق بلسان الجيش المصري إلى أن هذا الملف من صلاحية وزير الدفاع، عبد الفتاح السيسي[1]. وقد دخل القضاء المصري على الخط لدعم موقف الجيش؛ إذ أصدرت محكمة القضاء الإداري قرارًا يلزم رئيس الدولة والحكومة بإغلاق الأنفاق[2]. ومع ذلك فقد ظل الكثير من الأنفاق يعمل حتى آخر عهد مرسي وضمنه أنفاق مخصصة لتهريب السلاح للمقاومة.

3- القلق الإسرائيلي من تراجع تأثير المؤسسة العسكرية

لقد رأت إسرائيل في احتكار النخب العسكرية الحكم في القاهرة بعد الثورة أحد أهم ضمانات احترام مصر والتزامها باتفاقية كامب ديفيد. ولعل أبرز ما عبَّر عن هذا التوجه إعلان وزير الحرب الإسرائيلي الأسبق، بنيامين بن إليعازر، أن سيطرة الجيش على مقاليد الأمور في القاهرة "تمثِّل أحد أهم متطلبات الأمن القومي الإسرائيلي"[3]. من هنا، فقد شعرت إسرائيل بقلق كبير في أعقاب قيام مرسي بإعادة صياغة المجلس الأعلى وتنحية وزير الدفاع، محمد حسين طنطاوي، ورئيس الأركان، سامي عنان، وتعيين كل من عبد الفتاح السيسي وزيرًا للدفاع وصبحي صدقي رئيسًا للأركان. وقد عبَّرت إسرائيل عن قلقها من "السهولة" التي

(1) "المتحدث العسكري: لا توجد ضغوط على الجيش لغلق الأنفاق"، **مصرس**، 22 فبراير/شباط 2013، (تاريخ الدخول: 22 فبراير/شباط 2013):
http://www.masress.com/almesryoon/208280

(2) "القضاء الإداري" يلزم رئيس الجمهورية بهدم أنفاق غزة"، **الشروق**، 26 فبراير/شباط 2013، (تاريخ الدخول: 26 فبراير/شباط 2013):
http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=26022013&id=eec7a842-8671-41ae-ae27-14702ccf2f12

(3) بيريتس، سامي، بارأيل، آفي، "بن إليعازر: لو كنت أتلقى رشوة من مبارك لكان الموساد سيعلم" (סמי פרץ אבי בר-אלי | בן אליעזר: אם הייתי מקבל תשלום ממצרים, המוסד לא היה יודע)، **ذي ماركير**، 27 أبريل/نيسان 2012، (تاريخ الدخول: 12 أغسطس/آب 2014):
http://www.themarker.com/dynamo/1.1694938

قام بها مرسي بهذه الخطوة، دون أن تصدر ردود فعل قوية من قيادة الجيش[1]. وساد اعتقاد في إسرائيل بأن مجرد إقدام مرسي على هذه الخطوة يدلِّل على أنه أصبح يمسك بزمام المبادرة وأنه بات صاحب القرار الرئيس؛ حيث لم يفت بعض دوائر صنع القرار في تل أبيب أن تذكر أن الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، أمضى عقدًا من الزمان حتى تمكن من تقليص قوة المؤسسة العسكرية، في حين أن مرسي أنجز المهمة في بضعة أشهر[2]. وكان من الملاحظ أن الحكومة الإسرائيلية جاهرت بالتعبير عن قلقها من إمكانية أن تفضي خطوة مرسي في النهاية إلى المس بصلاحيات الجيش والمؤسسة الأمنية، كما حرص دستور 2012 على تأمينها[3]. لقد مثَّل المجلس العسكري وقيادات الجيش والاستخبارات في مصر بالنسبة لإسرائيل المرتكز الوحيد الذي يضمن عدم المس بالمصالح الإسرائيلية في مصر، وعلى رأسها اتفاقية كامب ديفيد والتعاون الأمني والاستخباري[4].

4- هواجس إسرائيل من تدهور البيئة الإقليمية

لقد خشيت إسرائيل أن يتوجه مرسي لإحداث تغيير على مكانة مصر الإقليمية ودورها بما يتعارض مع المصالح الإسرائيلية. وقد سجلت نخب الحكم في تل أبيب في عهد مرسي، ما اعتبرته "مخاضًا ينقل مصر من مكانة الدولة المنكفئة على ذاتها والتي تعد حليفًا للغرب إلى دولة تتطلع إلى قيادة المنطقة استنادًا إلى منطلقات معادية للغرب"[5]. وتوقعت تل أبيب أن يفضي الدور المستقبلي لمصر في

(1) جلبوع، عاموس، "انهيار مسلَّمات" (עמוס גלבוע | קריסת הקונספציות)، **ميكور ريشون**، 27 أغسطس/آب 2012، (تاريخ الدخول: 27 أغسطس/آب 2012):
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/398/735.html?hp=1&cat=479

(2) بن يشاي، روني، "سيناريو مرسي التركي" (רון בן ישי | המארס הטורקי של מורסי)، يديعوت أحرونوت، 12 أغسطس/آب 2012، (تاريخ الدخول: 12 أغسطس/آب 2012):
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4267662,00.html

(3) المرجع السابق.

(4) المرجع السابق.

(5) هذا ما خلص إليه ألون ليفين، مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلي الأسبق. انظر: ليفين، "تأثير مرسي"، مرجع سابق، ص 9.

الساحة الإقليمية إلى حدوث تحولات على طابع التحالفات الإقليمية.

إن أكثر ما خشيته إسرائيل أن يؤثر صعود مرسي على مستقبل نظام الحكم في الأردن، الذي يوصف بأنه "أوثق حلفاء" إسرائيل في المنطقة. فقد عبَّرت النخبة الإسرائيلية عن قلق عميق بأن يؤدي وصول الإخوان لسدة الحكم في مصر إلى تشجيع "الإخوان" في الأردن على مواصلة الضغط بشكل أقوى من أجل تحويل النظام الأردني إلى "الملكية الدستورية"، الذي يعني تجريد الملك من الصلاحيات التي مكنته حتى الآن من توظيف الأردن في خدمة المصالح الإسرائيلية[1]. لقد خشيت إسرائيل أيضًا من تداعيات سقوط نظام بشار الأسد في سوريا مستقبلاً بعد صعود الإخوان في مصر، وصعود الإسلاميين للحكم في سوريا، بحيث خشيت أن تُحاصَر بـ "طوق سُنِّي" يبدأ بتونس ويمر بليبيا ومصر والأردن وسوريا وينتهي بتركيا[2].

واعتبرت إسرائيل صعود مرسي للحكم تحولاً سلبيًّا؛ لأنه قد يقلِّص من اتساع الشرخ بين السُّنَّة والشيعة في العالم، على اعتبار أن هذا الشرخ حسَّن من قدرتها على المناورة تجاه المعسكرين. وقد عبَّر صنَّاع القرار في تل أبيب صراحة عن مخاوف واضحة من أن يفضي انتخاب الإخوان المسلمين إلى حرمان إسرائيل من الإفادة من هذا الواقع. وتحدث وكيل وزارة الخارجية الإسرائيلي، دوري غولد، عن مخاوفه من تداعيات "عناق" مرسي مع الرئيس الإيراني السابق، أحمدي نجاد، على هامش القمة الإسلامية التي نُظِّمت في مكة في أغسطس/آب 2012؛ حيث حذر من أن تُمثِّل هذه "اللفتة" نقطة تحول فارقة في العلاقات المصرية-الإيرانية والسنية والشيعية؛ لا سيما وأن مرسي أعلن خلال الزيارة أنه ينوي حضور القمة الإسلامية في طهران، التي عُقدت بعد قمة مكة بعدة أشهر، وهذا ما حدث[3].

---

(1) عيران، "الأردن: مظاهرات وإصلاحات على نار هادئة"، مرجع سابق، ص 54.

(2) المرجع السابق.

(3) غولد، دوري، "العناق بين مرسي وأحمدي نجاد إلى أين؟" (דורי גולד| החיבוק בין מורסי ואחמדינג'אד, לאן?)، **يسرائيل هيوم**، 24 أغسطس/آب 2012، (تاريخ الدخول: 24 أغسطس/آب 2012):
http://www.israelhayom.co.il/site/newsletter_opinion.php?id=9439&hp=1&newsletter=24.08.2012

التحرك الإسرائيلي ضد حكم مرسي

لم تكتف دوائر صنع القرار في إسرائيل برصد مكامن الخطر في تعاطي محمد مرسي وإدارته معها، بل إنها بادرت إلى تحركات لتقليص قدرته على إحداث تغيير جوهري على نمط العلاقة بين الجانبين بما يشكِّل تهديدًا للأمن "القومي" الإسرائيلي.

وسنرصد هنا آليات التحرك الإسرائيلي هذه:

1- توظيف روافع الضغط الأميركية

على الرغم من المخاوف الكبيرة التي عبَّرت عنها النخبة الإسرائيلية في أعقاب فوز مرسي، فإن هذه النخب راهنت في الوقت ذاته، على آثار الواقع الاقتصادي والاجتماعي السيئ الذي ورثه مرسي عن النظام السابق؛ حيث توقعت أن يبدي مرسي حرصًا على الحفاظ على المعونة السنوية التي تقدمها الولايات المتحدة لمصر. وقد ركنت إسرائيل إلى بعض البنود في اتفاقية كامب ديفيد كمستند لإلزام الولايات المتحدة باتخاذ إجراءات "عقابية" ضد مصر في حال أخلَّ مرسي بالاتفاقية. فحسب وكيل وزارة الخارجية الإسرائيلية، دوري غولد، فإن كامب ديفيد تلزم الولايات المتحدة، كراعية لها، بـ "استخدام كل الوسائل المناسبة من أجل الحفاظ على اتفاقية السلام"[1]. وقد دعت إسرائيل الولايات المتحدة للتوقف عن تزويد مصر بالطائرات المقاتلة في أعقاب وصول مرسي للحكم بحجة أنه يتبنى مواقف سلبية تجاه إسرائيل والولايات المتحدة. ودعا غولد الإدارة الأميركية للتوقف عن تنفيذ صفقة توصلت إليها الولايات المتحدة مع مصر في عهد الرئيس، حسني مبارك، والتزمت بموجبها بتزويد الجيش المصري بعشرين طائرة من طراز إف 16[2]. وقد وظَّف غولد تصريحات سابقة لمرسي زعم أنه أطلقها عام 2010

---

(1) غولد، "مرسي ومستقبل اتفاقية السلام"، مرجع سابق.

(2) غولد، دوري، "الولايات المتحدة يجب أن تقرر" (דורי גולד| ארה"ב צריכה להחליט)، **يسرائيل هيوم**، 1 فبراير/شباط 2013، (تاريخ الدخول: 1 فبراير/شباط 2013):
http://www.israelhayom.co.il/site/newsletter_opinion.php?id=10618&hp=1&newsletter=01.02.2013

ضد الصهاينة، ليحث الولايات المتحدة على عدم تزويد نظام حكم يتبنى رئيسه "مواقف لا سامية واضحة وأن وصوله لرئاسة مصر لم يغيِّر المواقف الأيديولوجية التي تشربها خلال عضويته في جماعة الإخوان المسلمين"[1].

وقد دعا ساسة إسرائيليون لتوظيف هذه المعونة في الضغط على مرسي وردعه عن الأقدام على أية خطوة من شأنها المس بطابع العلاقات الذي كان سائدًا بين مصر وإسرائيل في عهد مبارك. فعلى سبيل المثال، دعا وزير القضاء الإسرائيلي الأسبق، يوسي بيلين، إدارة أوباما والكونغرس لإنذار مرسي بأنه سيتم قطع المساعدات الأميركية للقاهرة ليس فقط في حال عطَّل مرسي اتفاقية السلام مع إسرائيل، بل إنه دعا لقطع هذه المساعدات في حال لم يوافق مرسي على مواصلة الشراكة الاستراتيجية والتعاون الأمني والاستخباري بين مصر وإسرائيل[2].

2- محاولة نزع الشرعية عن نظامه

لقد شرعت إسرائيل في تنظيم حملات دعائية عملت انطلاقًا من وزارتي الحرب والخارجية الإسرائيلية، بالتعاون مع الأجهزة الاستخبارية. ولم يكن من المفارقة أن الشخص الذي اطَّلع بأكبر دور في مهمة شَيْطَنَة حكم مرسي كان تحديدًا الجنرال عاموس جلعاد، مدير الدائرة السياسية والأمنية في وزارة الحرب، ومفوض العلاقات مع الجيش المصري. وقد وصف جلعاد نظام حكم مرسي بأنه "ديكتاتورية مروِّعة وظلامية معادية للغرب"[3].

وفي هذا السياق، حرصت الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية على تسريب تقييمات أمنية تفيد بأن حركة حماس ستتحول إلى ذراع مسلحة لجماعة "الإخوان

---

(1) المرجع السابق.

(2) بيلين، يوسي، "بين مرسي وإسرائيل" (יוסי ביילין | בין מורסי לישראל)، **يسرائيل هيوم**، 27 يونيو/حزيران 2012، (تاريخ الدخول: 12 ديسمبر/كانون الأول 2016):
http://www.israelhayom.co.il/site/newsletter_opinion.php?id=9000&hp=1&newsletter=27.06.2012

(3) بارئيل، تسفي، "حول معلقين وأنبياء" (צבי בראל | על פרשנים ונביאים)، **هــآرتس**، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، (تاريخ الدخول: 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2012):
http://www.haaretz.co.il/opinions/1.1861814

المسلمين" في عهد مرسي[1]. ومن أجل التدليل على مصداقية حملة التشكيك التي تشنها ضد جماعة الإخوان المسلمين، فإن بعض النخب الإسرائيلية لجأت إلى الاستناد لكتابات بعض الكتَّاب والباحثين العرب المناوئين للجماعة وفكرها في محاولة لإقناع الغرب بأن "الإخوان المسلمين" هي الحركة التي أضفت شرعية على استخدام الإرهاب في تحقيق الأهداف السياسية. فعلى سبيل المثال، اعتمد وكيل الخارجية الإسرائيلية، دوري غولد، على كتابات وزير التعليم الكويتي الأسبق، أحمد الربعي، المناوئة لـ "الإخوان المسلمين" للتدليل على أنه يتوجب نزع الشرعية عن حكم الرئيس مرسي، على اعتبار أنه ينتمي إلى جماعة "إرهابية"[2].

وقد حرصت دوائر بحثية ونخب مرتبطة بدوائر صنع القرار في تل أبيب على تحذير الغرب من خطورة هذا النظام عبر الزعم بأنه هدفه النهائي هو إقامة "دولة الشريعة المناهضة للغرب"[3]. ولم يفت تلك الدوائر أن تدَّعي أن "الإسلام السياسي" الذي يُمثِّله مرسي لا يفرِّق بين الدين والدولة، علاوة على إسهام هذا "الإسلام" في دفع الشارع المصري لتبني مواقف "متطرفة" من إسرائيل[4].

---

(1) عنبري، بنحاس، "هل تتحول حماس إلى ذراع مسلحة للإخوان المسلمين في مصر؟" (פינחס ענברי | האם החמאס יהפוך למליציה צבאית של האחים המוסלמים במצרים?)، **مركز أورشليم لدراسة المجتمع والدولة**، 20 يونيو/حزيران 2012، (تاريخ الدخول: 23 أكتوبر/تشرين الأول 2016):
http://jcpa.org.il/2012/06/האם-החמאס-יהפוך-למליציה-צבאית-של-האחים/

(2) غولد، دوري، "النظرة المبالِغة للإخوان المسلمين في مصر" (דורי גולד | היחס הכפול לאחים המוסלמים במצרים)، **يسرائيل هيوم**، 22 يونيو/حزيران 2012، (تاريخ الدخول: 25 ديسمبر/كانون الأول 2016):
http://www.israelhayom.co.il/site/newsletter_opinion.php?id=8958&newsletter=22.06.2012

(3) هذا ما كتبه تسفي مزال، السفير الإسرائيلي الأسبق في القاهرة، والباحث في "مركز أورشليم لدراسة المجتمع والدولة"، الذي يرأس مجلس إدارته دوري غولد، وكيل الخارجية الإسرائيلية. انظر: مزال، تسفي، "هل سيغير مرسي جلده؟" (צבי מזאל | היהפוך מורסי את עורו?)، **يديعوت أحرونوت**، 2 يوليو/تموز 2012، (تاريخ الدخول: 2 يوليو/تموز 2014):
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4249849,00.html

(4) المرجع السابق.

لكن حتى بعض النخب الإسرائيلية قد أدركت أن الحملة الدعائية التي شنّتها إسرائيل على نظام مرسي، لا سيما اتهامه بالديكتاتورية والظلامية، إنما جاءت فقط لأن إسرائيل خشيت من أن يفضي انتخاب مرسي إلى تغيير نمط العلاقة الذي ظل قائمًا بين إسرائيل ومصر في عهد مبارك. ويقر بعض الكتّاب الإسرائيليين بـ "ديمقراطية" ممارسات مرسي في الحكم، وأنه لم يحدث أن سادت أجواء من الحرية في مصر منذ ثورة 23 يوليو/تموز، كما سادت في عهد مرسي[1].

3- استعداد إسرائيل لنشوب حرب مع مصر

رصدت الدوائر الإسرائيلية تحديات سياسية واقتصادية واجهت مرسي وقلصت من رغبته في إحداث تغيير جذري على صعيد العلاقة مع إسرائيل والدفع تحديدًا نحو تأزيم العلاقة. وقد حددت هذه الدوائر عائقَيْن يُفترض أن يقلّصا هامش المناورة أمام مرسي، وهما: صراع الصلاحيات مع قيادة الجيش، وبقية مؤسسات الدولة الأخرى، إلى جانب الأزمة الاقتصادية الخانقة. من هنا، انطلقت التقديرات الإسرائيلية من افتراض مفاده أنه كلما حسم مرسي ملف الصلاحيات مع قيادة الجيش ومؤسسات الدولة الأخرى وتمكن من تحسين الظروف الاقتصادية، كانت لديه القدرة على صياغة السياسات الخارجية لمصر وفق منطلقات جماعة الإخوان المسلمين، والتي تتبنى موقفًا "عدائيًّا" مع إسرائيل[2].

في هذا السياق، تعاظمت الدعوات في أروقة دوائر صنع القرار في تل أبيب للاستعداد لإمكانية نشوب حرب جديدة بين مصر وإسرائيل. وقد عبَّر عن هذا التوجه بشكل واضح وصريح أفيغدور ليبرمان، الذي كان يشغل عند انتخاب مرسي منصب وزير الخارجية[3]، حيث عدَّ ليبرمان الخطر الذي تشكّله مصر في

---

(1) هذا ما خلص إليه الكاتب تسفي برئيل. انظر: برئيل، عن معلقين وأنبياء، مرجع سابق.

(2) تيرا، "اهتزاز الفضاء الاستراتيجي"، مرجع سابق، ص 44.

(3) يشغل الآن منصب وزير الحرب.

عهد مرسي أكبر من الخطر الذي تُمثّله إيران نووية[1].

واستنادًا لدعوات الاستعداد لنشوب الحرب، فقد باتت دوائر الحكم في تل أبيب تدرك أن إسرائيل ستدفع ثمنًا اقتصاديًّا باهظًا جرَّاء متطلبات إعادة بناء قوتها العسكرية في أعقاب فوز مرسي. فبعد أقل من 24 ساعة على إعلان فوز مرسي، وحتى قبل توليه مقاليد الحكم، طالبت هيئة أركان الجيش الإسرائيلي وزارة المالية بتحويل 15 مليار شيكل (4.5 مليارات دولار) بشكل عاجل لموازنة الأمن وذلك لتمويل متطلبات إعادة بناء قيادة الجبهة الجنوبية في الجيش والمكلفة بمواجهات التحديات الناجمة عن التحولات المتوقعة في السلوك المصري تجاه إسرائيل في المرحلة المقبلة[2]. مع العلم بأن هذه القيادة كانت تحظى بالاهتمام الأقل من بين قيادات الجيش الإسرائيلي الأخرى. ولو تبنَّت الحكومة الإسرائيلية التصور الذي قدَّمه وزير الخارجية ليبرمان لإعادة بناء القوة العسكرية الإسرائيلية في أعقاب فوز مرسي، فإنه يفترض أن تبلغ كلفة تطبيق هذا التصور أكثر من عشرة مليارات دولار على الأقل[3]. لكن عزل مرسي بعد ذلك على يد الجيش جعل دوائر صنع القرار في تل أبيب في حلٍّ من تطبيق تصور ليبرمان.

4- تراجع القلق الإسرائيلي من حكم مرسي

على الرغم من أن مسوغات القلق الإسرائيلية من حقبة مرسي ظلت على حالها، إلا أن منسوب القلق تراجع في مطلع 2013 بعدما تبيَّن حجم المعارضة

---

(1) كاسبيت، بن، "ليبرمان ينبِّه نتنياهو: مصر أخطر من إيران" (בן כספית | ליברמן התריע בפני נתניהו: מצרים יותר מדאיגה מאיראן)، **ميكور ريشون**، 22 أبريل/نيسان 2012، (تاريخ الدخول: 22 أبريل/نيسان 2012):
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/360/472.html?hp=1&cat=404,12012

(2) جولدبيرغ، حنان، "الجيش رجع للجبهة المصرية: سيطلب إضافة 15 مليار شيكل" (חנן גרינברג | צה"ל חוזר לחזית המצרית: ידרוש תוספת של כ-15 מיליארד שקל)، **ميكور ريشون**، 28 يونيو/حزيران 2012، (تاريخ الدخول: 23 يناير/كانون الثاني 2017):
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/381/473.html?hp=1&cat=875&loc=1

(3) للإحاطة بمركبات تصور ليبرمان، انظر: "ليبرمان نبَّه نتنياهو: مصر أكثر خطرًا من إيران النووية"، مرجع سابق.

الشعبية والجماهيرية لحكم الإخوان، وبدرجة أكبر إثر اطمئنان إسرائيل إلى أن التوقعات السابقة بشأن تراجع دور ومكانة الجيش المصري بعد أن أقال وزير الدفاع، محمد حسين طنطاوي، ورئيس الأركان، سامي عنان، كان مبالغًا فيها. فحسب تقديرات مراكز البحث المرتبطة بدوائر صنع القرار في تل أبيب، فقد تبين أن المعارضة الجماهيرية والسياسية الواسعة لحكم الإخوان داخل مصر قد أظهرت الجيش المصري كأهم مصدر للاستقرار في مصر. فحسب "مركز أورشليم لدراسة المجتمع والدولة"، فإن تشديد وزير الدفاع، عبد الفتاح السيسي، على أن الجيش المصري لن يسمح بسقوط مصر في الفوضى مؤشرًا "إيجابيًّا" على استعادة الجيش مكانته[1].

إن التعاون الأمني الذي تقلّص بشكل كبير بعيد تولي مرسي مقاليد الأمور، تعاظم بشكل لافت قبيل عزله، في مؤشر على أن الجيش والمؤسسة الأمنية في القاهرة قد استعادا زمام المبادرة بسبب تعاظم المعارضة لنظام مرسي. وقد أقرَّ الجيش الإسرائيلي بأن أبريل/نيسان 2013 شهد نقطة تحول فارقة في التعاون الأمني مع الجيش المصري، لا سيما في كل ما يتعلق بمساعدة إسرائيل على تخفيف مصادر المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة من خلال اتخاذ الجيش المصري إجراءات عملية ضد تهريب السلاح والوسائل القتالية إلى قطاع غزة[2]. وحسب إقرار قيادة الجيش الإسرائيلي، فقد جاء التحول على صعيد تعزيز التنسيق والتعاون الأمني في مواجهة المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة والحركات "الجهادية" في سيناء نتاج مبادرة من

---

(1) تسفي، مزال، "الجيش المصري: ضمانة الاستقرار" (צבי מזאל | הצבא המצרי: ערובה ליציבותה של מצרים)، **مركز أورشليم لدراسة المجتمع الدولة**، (تاريخ الدخول: 25 فبراير/شباط 2013):
http://www.jcpa.org.il/Templates/showpage.asp?FID=900&DBID=1&LNGID=2&TMID=99&IID=27557

(2) هذا ما نقله الصحفي الإسرائيلي، آفي سيخاروف، عن قيادات في الجيش الإسرائيلي. انظر: سيخاروف، آفي، "شهل العسل في علاقات إسرائيل مصر" (אבי יששכרוף | ירח הדבש ביחסי ישראל-מצרים)، **وللا**، 12 أبريل/نيسان 2013، (تاريخ الدخول: 12 أبريل/نيسان 2013):
http://news.walla.co.il/?w=/2689/2632713

وزير الدفاع المصري عبد الفتاح السيسي[1]. وهناك ما يدلّل على أن العمليات الإرهابية التي استهدفت الجيش المصري في شمال سيناء، وبالقرب من الحدود المصرية الفلسطينية، قد وفرت الظروف أمام القيادات العسكرية المصرية لاستئناف الاتصال مع قيادة الجيش والمؤسسة الأمنية الإسرائيلية.

---

(1) وصفت القيادات العسكرية الإسرائيلية العلاقة مع الجيش المصري بعد الربع الأول من عام 2013 بأنها تُمثِّل "شهر عسل العلاقات بين الجانبين"، المرجع السابق.

الفصل الرابع

العلاقات المصرية-الإسرائيلية في عهد السيسي

أقدم الجيش المصري، في الثالث من يوليو/تموز 2013، على عـزل الـرئيس محمد مرسي عقب مظاهرات جماهيرية احتجت على حكمه وطالبـت بتنحيتـه؛ حيث أعلن وزير الدفاع المصري، عبد الفتاح السيسي، تسلُّم الجيش مقاليد الحكم وفرض حالة الطوارئ ووقف العمل بالدستور. وقد أحدث وصـول السيسـي للحكم تحولاً جذريًّا في اتجاهات السياسة الخارجية المصـرية وأنمـاط العلاقـات الإقليمية والدولية لمصر، وضمنها العلاقات مع إسرائيل.

سيتعرض هذا الفصل لطابع العلاقات المصرية-الإسرائيلية في عهد السيسـي والمحددات التي ضبطتها، إلى جانب سماتها وموقف إسرائيل منها.

متطلبات تأمين الشرعية كمحدِّد للعلاقة المصرية-الإسرائيلية

أفضى عزل مرسي وتولي السيسي الحكم إلى إحداث تحول جذري على بيئة صنع القرار السياسي في مصر ونسف التوازنات الشكلية التي كانت قائمة في عهد مرسي؛ حيث استعادت مؤسسة الرئاسة ممثلة في الرئيس احتكار صنع السياسـة الخارجية وتحديد اتجاهات العلاقات الدولية، تمامًا كما كانت عليه الأمـور قبـل اندلاع ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011. ومما وسَّع من دائرة شـرعية انفـراد السيسي بصنع القرار تكريس الانطباع بأنه صاحب الفضـل في عـزل مرسـي والتخلص من حكم الإخوان المسلمين.

وقد أدى عزل الرئيس المنتخب من قبل الجيش وما رافقـه مـن ارتكـاب عمليات قتل على نطاق واسع وتفاقم الانتهاكات الكـبيرة والخطـيرة لحقـوق

الإنسان إلى إدراك النظام الجديد حاجته الماسّة إلى تأمين شرعية دولية. فقد واجه نظام السيسي منذ البداية مشكلة شرعية؛ حيث تأرجحت مواقف الدول بين الاعتراف الصريح به والتحفظ على الكيفية التي وصل بها للحكم أو رفضه باعتبار ما حدث انقلابًا على شرعية دستورية. وقد ترتب على هذا الواقع تقييد حركة السياسة الخارجية المصرية بسبب المس الواضح بمكانة النظام الدولية. وقد أسهمت حالة الانقسام الداخلي والاستقطاب المجتمعي في تعاظم حاجة النظام المتواصلة للشرعية الدولية مما جعله مستعدًا لتقديم التنازلات للأطراف التي يراهن على دورها في منحه هذه الشرعية.

ولتأمين هذه الشرعية فقد اعتمد النظام الجديد، على آليتي عمل أساسيتين، وهما:

أولاً: البحث عن طرف دولي أو إقليمي مستعد لاستثمار موارده الدبلوماسية في إقناع القوى العالمية بالاعتراف بالنظام الجديد وتجاوز التحفظات على الآلية التي اتبعها للوصول للحكم.

ثانيًا: رفع شعارات وتبني سياسات وممارسات تساعد على تأمين الشرعية الدولية؛ حيث فطن السيسي من البداية إلى رفع شعار "محاربة الإرهاب"، على اعتبار أن هذا الشعار ينسجم مع خارطة المصالح الاستراتيجية للغرب.

وقد أفضت آلية العمل التي أتبعها السيسي لتأمين الشرعية الدولية إلى تقاربه مع إسرائيل وصولاً إلى تدشين شراكة استراتيجية معها؛ فقد توجه السيسي لإسرائيل طالبًا استخدام مواردها الدبلوماسية ومكانتها الدولية، لا سيما في الولايات المتحدة، من أجل إقناع الإدارة الأميركية والكونغرس بالتراجع عن موقفهما المتحفظ من النظام الجديد واستئناف تقديم المساعدات لمصر، بعد أن تم تجميدها بعد عزل مرسي. فحسب شهادة النائب المصري السابق، توفيق عكاشة، أحد أكثر النخب المصرية تأييدًا لنظام الحكم الجديد، بادر السيسي ومعاونوه بالاتصال بنتنياهو والطلب منه توظيف نفوذه في الولايات المتحدة لتأمين اعتراف أميركي بحكم السيسي، وأنه (عكاشة) كان أول من بادر باقتراح أن

يتم التواصل مع نتنياهو لهذا الغرض[1].

وكان من الواضح أنه مقابل هذا التحرك، فإن السيسي سيكون مطالبًا بالتعاون مع إسرائيل في مواجهة التحديات الاستراتيجية التي تواجهها. وفي الوقت ذاته، تعززت دافعية النظام الجديد للتعاون مع إسرائيل أمنيًّا واستخباريًّا في مواجهة الحركات الإسلامية والمقاومة الفلسطينية، وعلى رأسها حركة حماس؛ لأن هذا التعاون سيكون تجسيدًا لرفع السيسي شعار محاربة الإرهاب، فضلاً عن أن الحركة جزء من جماعة الإخوان المسلمين، التي يناصبها السيسي العداء.

الاستنفار الإسرائيلي لدعم نظام السيسي

استجابت إسرائيل الرسمية لطلب السيسي وعملت على تأمين شرعية دولية له؛ حيث انطلقت من افتراض مفاده أن نجاح نظامه سيفضي إلى تجنيبها تداعيات ثورة 25 يناير/كانون الثاني التي أثارت قلقها الشديد. وقد توجهت إسرائيل بالفعل من خلال عدة قنوات لمسؤولين كبار في الإدارة الأميركية مطالبة بعدم المس بالمعونات الأميركية المقدمة للجيش المصري والتي تقدر بـ 1.3 مليار دولار، في أعقاب عزل مرسي؛ حيث بررت الطلب بأن قطع المساعدات سينعكس سلبًا على الأمن القومي لإسرائيل[2]. ونظرًا لأن القانون الأميركي يحظر تقديم المساعدة لقوة عسكرية انقلبت على حكومة منتخبة، فقد شارك كل من رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، وكبار المسؤولين الإسرائيليين الذين شغلوا مواقع مهمة أثناء عزل مرسي، مثل: وزير الدفاع، موشيه يعلون، ومستشار الأمن القومي،

(1) عكاشة: نتنياهو توسط لمصر والسيسي عند أوباما للاعتراف بـ30 يونيو، وهو من حضر لقاء السيسي بـأوباما، **موقع قناة الفراعين**، 28 فبراير/شباط 2016، (تاريخ الدخول: 28 سبتمبر/أيلول 2016):
https://www.youtube.com/watch?v=tEI8tDAvm-M

(2) رفيد، براك، "إسرائيل للولايات المتحدة: واصلوا تقديم الدعم للجيش المصري" (ברק רביד | שראל לארה"ב: להמשיך לסייע לצבא מצרים)، **هآرتس**، 9 يوليو/تموز 2013، (تاريخ الدخول: 9 يوليو/تموز 2013):
http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2066810

يعكوف عامي درور، في الجهود الهادفة لضمان الاعتراف الأميركي بشرعية نظام السيسي وعدم قطع المساعدات عن الجيش المصري، من خلال تواصل هؤلاء المسؤولين مع كل من وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، ووزير الدفاع السابق، تشاك هيغل، ومستشارة الأمن القومي، سوزان رايس، وحثهم على عدم الإصغاء للدعوات التي تصاعدت في الولايات المتحدة والمطالبة بوقف تقديم الدعم للجيش المصري[1].

وقد طالب وزير القضاء الإسرائيلي، يوسي بيلين، بتعديل القانون الأميركي، الذي يحظر تقديم الدعم لجهات تنقلب على نظام حكم منتخب لضمان عدم فرض عقوبات على الحكم الجديد في مصر[2]. وقد طمأنت إسرائيل السيسي بأن جهودها تكلّلت بالنجاح وأنها تمكنت من إقناع الإدارة الأميركية بأن المساعدات لمصر لن يتم قطعها في أعقاب عزل مرسي وكل ما تبعه من أحداث[3]. لقد كانت إسرائيل معنية بتواصل المساعدات الأميركية لإسرائيل على اعتبار أنها تساعد على مواصلة مصر احترام اتفاقية كامب ديفيد[4].

لقد حرصت إسرائيل على خفض وتيرة الصخب الإعلامي حول تحركاتها لمساعدة السيسي؛ حيث التزمت دوائر صنع القرار في تل أبيب الصمت أثناء الحراك الجماهيري والسياسي الذي سبق عزل مرسي خشية أن تقوم جماعة الإخوان المسلمين والجماعات المؤيدة لها بتوظيف أي موقف إسرائيلي معلن

---

(1) المرجع السابق.

(2) بيلين، يوسي، "المساعدات الأميركية لمصر: المنطق يتحدث" (יוסי ביילין | הסיוע האמריקני למצרים: ההיגיון מדבר)، **يسرائيل هيوم**، 15 أغسطس/آب 2013، (تاريخ الدخول: 15 أغسطس/آب 2013):
http://www.israelhayom.co.il/opinion/99547

(3) بن حورين، إسحاق، "إسرائيل تعهدت للسيسي بأن المساعدات لن يتم مسها" (יצחק בן-חורין | ישראל הבטיחה לסיסי שהסיוע לא ייפגע)، **يديعوت أحرونوت**، 13 أغسطس/آب 2013، (تاريخ الدخول: 13 أغسطس/آب 2013):
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4418926,00.html

(4) غنام، هنيدة، "**تقرير مدار الاستراتيجي 2014: المشهد الإسرائيلي 2013**"، (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2014)، ص 51.

للتدليل على أن هذه التحركات تخدم المصالح الإسرائيلية. لكن النخب المرتبطة بدوائر صنع القرار الإسرائيلية لم تُخْفِ حماسها الشديد للحراك الهادف إلى إسقاط مرسي؛ حيث عبَّرت وسائل الإعلام الإسرائيلية، لا سيما الأكثر التصاقًا بدوائر الحكم عن رغبتها في أن ينجح هذا الحراك في "التخلص" من حكم الإخوان المسلمين. وقد نشرت صحيفة "يسرائيل هيوم" الأوسع انتشارًا، والتي توصف في إسرائيل بأنها "بوق" لديوان نتنياهو، عدة مقالات تطالب بإنجاز مهمة التخلص من الإخوان. فقد كتب كبير المعلقين في الصحيفة، دان مرغليت، مقالاً حثَّ فيه العالم على مساعدة قيادة الجيش المصري على "إبعاد" الإخوان من الحكم ومراكز النفوذ في مصر وفي كل الدول العربية[1].

لقد رأت محافل التقدير الاستراتيجي بإسرائيل في توليفة الحكم القائمة حاليًّا في مصر أفضل صيغة حكم يمكن أن يسهم وجودها في تحقيق مصالح إسرائيل الاستراتيجية؛ حيث يسود افتراض أن هذه الصيغة ستضمن قيام مصر بجهود ذات فاعلية كبيرة في مواجهة "الجهات المتطرفة"؛ إذ لا توجد قيود أيديولوجية تمنع العسكر من القيام بذلك[2].

وقد كان من اللافت أن أكثر مراكز الأبحاث الإسرائيلية حماسًا لنظام السيسي وحثًّا على دعمه هو "مركز أورشليم لدراسة المجتمع والدولة"، الذي يديره دوري غولد، وكيل وزارة الخارجية. فقد حرص المركز على إعداد أكثر من 15 دراسة وتقدير موقف تناولت سبل دعم الحكم الجديد في القاهرة. وكان من أبرز هذه الدراسات، تلك التي أعدها سفير إسرائيل الأسبق في مصر، تسفي مزال،

---

(1) مرغليت، دان، "يجب إبعاد الإخوان المسلمين عن مراكز النفوذ" (דן מרגלית | להרחיק את האחים המוסלמים ממוקדי הכוח)، **يسرائيل هيوم**، 5 يوليو/تموز 2013، (تاريخ الدخول: 10 سبتمبر/أيلول 2016):
http://www.israelhayom.co.il/opinion/99389

(2) هذا التقييم جاء ضمن تقدير موقف أعدَّه طاقم من باحثي "مركز أبحاث الأمن القومي"، انظر: ديكل، أودي، برلوف، أوريت، جوزنسكي، يوئيل، "الثورة في مصر: توصيات لإسرائيل" (אודי דקל , אורית פרלוב , יואל גוז'נסקי | המהפיכה במצרים: המלצות לישראל)، **مباط عال**، (العدد 445، 11 يوليو/تموز 2013)، ص 4-7.

والتي دعت إحدى توصياتها إلى أن تشنَّ إسرائيل حملة عالمية من أجل إقناع الغرب ببلورة خطة مساعدات لمصر تكون على غرار خطة "مارشال" التي نفذتها الولايات المتحدة لإنقاذ ألمانيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، مع أن نتنياهو سبق أن دعا لتطبيق ذات الخطة[1]. وقد حرصت الدراسة على التأكيد على أن الاستثمار في دعم نظام السيسي هو استثمار في دعم الأمن القومي الإسرائيلي.

وقد نبهت النخب الإسرائيلية الإدارة الأميركية إلى أن التحدي الذي يواجه الغرب في المنطقة يكمن في استعادة "الاستقرار"؛ حيث صورت نجاح حكم السيسي باعتباره أهم عامل من عوامل الاستقرار في المنطقة. وحسب الجنرال آفي بنياهو، الناطق الأسبق بلسان الجيش الإسرائيلي، فإنه يتوجب على الولايات المتحدة "التغاضي" عن "الطابع غير الديمقراطي" لنظام السيسي بل ودعمه بوصفه دعامة للاستقرار[2].

وأبدت إسرائيل حساسية كبيرة إزاء الجدل الذي تفجَّر داخل الولايات المتحدة حول الموقف من نظام السيسي لا سيما في ظل دعوة بعض النخب الأميركية سواء الجمهورية أو الديمقراطية لإعادة تقييم الموقف من النظام وربط دعمه بسجله في حقوق الإنسان. وقد انزعجت إسرائيل من التوصيات التي رفعتها "مجموعة العمل من أجل مصر"، والتي تضم عددًا من كبار الباحثين الأميركيين، برئاسة كل من روبرت كغين، أحد منظِّري المحافظين الجدد، والديمقراطية ميشيل دان؛ حيث دعت هذه التوصيات الإدارة الأميركية إلى اشتراط تواصل المساعدات العسكرية

---

(1) مزال، تسفي، "مطلوب خطة مارشال لمصر" (צבי מזאל | דרושה תוכנית מרשל למצרים)، **مركز أورشليم لدراسة المجتمع والدولة**، 2 سبتمبر/أيلول 2013، (تاريخ الدخول: 2 سبتمبر/أيلول 2013):
http://www.jcpa.org.il/Templates/showpage.asp?FID=928&DBID=1&LNGID=2&TMID=99&IID=27950

(2) بنياهو، آفي، "الأخطاء الصعبة لرئيس الولايات المتحدة في الشرق الأوسط" (אבי בניהו | הטעויות הקשות של נשיא ארה"ב ברק אובמה במזרח התיכון)، **معاريف**، 24 أغسطس/آب 2013، (تاريخ الدخول: 24 أغسطس/آب 2013):
http://www.maariv.co.il/news/new.aspx?pn6Vq=EE&0r9VQ=EEFLJ

والاقتصادية لنظام السيسي بتحسين سجل حقوق الإنسان في مصر[1]. وقد حذَّرت دوائر رسمية إسرائيلية الإدارة الأميركية من مغبة الاستجابة لهذه المطالب؛ لأنها ستترك آثارًا بالغة الخطورة على الأمن القومي الإسرائيلي، حيث استهجنت أن يُمثِّل المس بسجل حقوق الإنسان في مصر مبررًا للمطالبة بالتخلي عن السيسي[2].

وقد انشغل الكثير من مراكز التفكير في إسرائيل بإعداد دراسات حول السبل وآليات التحرك التي يتوجب على إسرائيل تبنيها من أجل دعم نظام السيسي وضمان نجاحه واستقراره.

ومن الأهمية بمكان الوقوف عند جملة التوصيات التي قدمها "مركز أبحاث الأمن القومي" الإسرائيلي، الذي يعتبر أحد أهم محافل التقدير الاستراتيجي في إسرائيل، لصنَّاع القرار في تل أبيب حول سبل دعم نظام الحكم الذي تشكَّل في أعقاب عزل مرسي وتكريس شرعيته، والتي تمثَّلت في الآتي[3]:

1- ضرورة القيام بتحرك عاجل وفاعل لتشجيع المستثمرين الأجانب على تدشين مشاريع البنى التحتية في مصر من أجل توفير فرص العمل وتقليص مستويات البطالة في مصر، على اعتبار أن استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية في مصر سيهدِّد حكم العسكر.

2- يتوجب على إسرائيل الطلب من الولايات المتحدة تشجيع الأنظمة العربية التي ناصبت حكم الإخوان المسلمين العداء، لا سيما السعودية وبعض دول الخليج على مواصلة تقديم المساعدات لمصر من أجل ضمان نجاح حكمه، مع التأكيد على أن هذه الأنظمة كانت معنية بإفشال حكم الإخوان؛ لأنها كانت ترى أن نجاح حكمهم قد يولِّد قوة دفع تؤثِّر سلبًا على فرص بقائها.

---

(1) كليغ، كارولين، "الولايات المتحدة تهجر السيسي وهناك تداعيات جدية لذلك" (קרולין גליק | ארה"ב נוטשת את א-סיסי, ויש לכך השלכות רציניות על ישראל)، **معاريف**، 8 أبريل/نيسان 2016، (تاريخ الدخول: 8 أبريل/نيسان 2016):
http://www.maariv.co.il/journalists/journalists/Article-536038

(2) المرجع السابق.

(3) أودي، وآخرون، "الثورة في مصر: توصيات لإسرائيل"، مرجع سابق، ص 6.

3- السعي لإيجاد قنوات اتصال مع الحركات الشبابية ذات التوجه العلماني الليبرالي، والتي شاركت في تفجير الثورة المصرية، عبر توظيف القوة الإسرائيلية الناعمة من خلال طرح فكرة التعاون في مجال حل المشاكل الاقتصادية أو الاطلاع على تجربة إسرائيل في إدارة الحكم.

إلى جانب ذلك، هناك من دعا إلى تحديد مكامن الخطر الاقتصادي التي تهدد حكم العسكر والمسارعة بتقديم المساعدة في حلها، لا سيما مشكلتا المياه والزراعة، مع تقديم اقتراح بعرض إمكانية استفادة مصر من القدرات التقنية والعلمية لإسرائيل لتقليص مظاهر تأثير هاتين المشكلتين[1]. وقد ظلت النخب الإسرائيلية تشدِّد على ما تعتبره العوائد الإيجابية لنجاح حكم تحالف العسكر والليبراليين في إدارة شؤون مصر، ودور ذلك في كبح جماح الإسلاميين في المستقبل إلى أمد بعيد[2].

سمات العلاقات المصرية-الإسرائيلية في عهد السيسي

لقد وجدت أزمة الشرعية الدولية لنظام الحكم الجديد ورهان السيسي على دور إسرائيل في تأمينه تعبيرها في طابع وسمات العلاقة المصرية-الإسرائيلية في العهد الجديد؛ حيث عكس سلوك النظام استنفارًا من أجل التعاون مع حكومة اليمين المتطرف في تل أبيب لتأمين المصالح الإسرائيلية. وقد حرص نظام السيسي على ضبط سلوكه الإقليمي والدولي والداخلي بما يسمح بتحقيق خارطة المصالح الاستراتيجية لإسرائيل.

(1) جاءت هذه الدعوة في تقدير موقف أعدَّه وكيل وزارة الخارجية الأسبق، ألون ليفين، والباحث يوفال بوستون، انظر: ليفين، ألون، بوستوم، يوفال، "الشرق الأوسط ينشطر لأربعة أقسام" (אלון לוין, יובל בוסתן | המזרח התיכון בארבעה חלקים)، **سيكور موكاد**، 20 يونيو/حزيران 2013، (تاريخ الدخول: 20 يونيو/حزيران 2013):
http://www.sikurmemukad.com/magazine/062013/4groups.html

(2) هذا ما عبَّر عنه إفرايم كام، كبير باحثي "مركز أبحاث الأمن القومي" الإسرائيلي، انظر: كام، إفرايم، "إسرائيل ومصر: الخطر والفرصة" (אפרים קם | ישראל ומצרים: הסיכון והסיכוי)، **إسرائيل اليوم**، 21 يوليو/تموز 2013، (تاريخ الدخول: 18 يونيو/حزيران 2016):
http://www.israelhayom.co.il/opinion/103013

ويرى أوفير فنتور، الباحث البارز في "مركز أبحاث الأمن القومي" الإسرائيلي، أن تل أبيب استفادت من أزمة الشرعية التي يعاني منها نظام السيسي وعملت على تصميم العلاقة معه بحيث يتم استنفاد أكبر قدر من المكاسب منها، وفق معادلة تقوم على تقديم الدعم السياسي والدبلوماسي، مقابل تجند النظام لخدمة المصالح الإسرائيلية[1]. وحسب فنتور، فإن وراء حرص السيسي على بناء شراكة مع إسرائيل إدراكه الدور الذي لعبته حكومتها "من أجل إنهاء المعارضة لنظامه داخل الولايات المتحدة بالاستعانة بخدمات المنظمات اليهودية التي تجندت بكل قوة للمهمة، مما جعله مستعدًّا لإبداء أكبر قدر من التعاون مع إسرائيل"[2].

وقد تمثلت التحولات التي طرأت على العلاقة المصرية-الإسرائيلية في عهد السيسي في التالي:

- تعاظم وتيرة التعاون الأمني

لقد مثَّل تعاظم التعاون الأمني بين مصر وإسرائيل أحد أهم مظاهر التحول الكبير في نمط العلاقة المصرية-الإسرائيلية إبَّان عهد السيسي. ولم يعد التعاون الأمني يهدف إلى حل إشكاليات محدودة على الحدود، بل بات يطول مجالات واسعة ويأخذ أشكالاً متعددة. وقد بلغ التعاون الأمني مع إسرائيل في عهد نظام السيسي مستويات غير مسبوقة.

- أشكال التعاون الأمني

يأخذ التعاون الأمني بين إسرائيل ونظام السيسي أربعة مظاهر أساسية، وهي:

(1) فنتور، أوفير، "عام على السيسي في الحكم: بناء الشرعية، مكانة الديمقراطية والعلاقة مع إسرائيل" (אופיר וינטר | שנה ראשונה לנשיאות א־סיסי: בניית הלגיטימיות, מעמד הדמוקרטיה והיחסים עם ישראל)، **عدكون إستراتيجي**، (العدد 2، مجلد 18، يوليو/تموز 2015)، ص 8.

(2) غال، إسحاق، "التحديات الاقتصادية التي يواجهها السيسي: هل ينجح؟" (יצחק גל | האתגרים הכלכליים של א־סיסי: האם יצליח?)، **عدكتون استراتيجي**، (المجلد 18، العدد 2، يوليو/تموز 2015)، ص 19.

3- السعي لإيجاد قنوات اتصال مع الحركات الشبابية ذات التوجه العلماني الليبرالي، والتي شاركت في تفجير الثورة المصرية، عبر توظيف القوة الإسرائيلية الناعمة من خلال طرح فكرة التعاون في مجال حل المشاكل الاقتصادية أو الاطلاع على تجربة إسرائيل في إدارة الحكم.

إلى جانب ذلك، هناك من دعا إلى تحديد مكامن الخطر الاقتصادي التي تهدد حكم العسكر والمسارعة بتقديم المساعدة في حلها، لا سيما مشكلتا المياه والزراعة، مع تقديم اقتراح بعرض إمكانية استفادة مصر من القدرات التقنية والعلمية لإسرائيل لتقليص مظاهر تأثير هاتين المشكلتين[1]. وقد ظلت النخب الإسرائيلية تشدِّد على ما تعتبره العوائد الإيجابية لنجاح حكم تحالف العسكر والليبراليين في إدارة شؤون مصر، ودور ذلك في كبح جماح الإسلاميين في المستقبل إلى أمد بعيد[2].

سمات العلاقات المصرية-الإسرائيلية في عهد السيسي

لقد وجدت أزمة الشرعية الدولية لنظام الحكم الجديد ورهان السيسي على دور إسرائيل في تأمينه تعبيرها في طابع وسمات العلاقة المصرية-الإسرائيلية في العهد الجديد؛ حيث عكس سلوك النظام استنفارًا من أجل التعاون مع حكومة اليمين المتطرف في تل أبيب لتأمين المصالح الإسرائيلية. وقد حرص نظام السيسي على ضبط سلوكه الإقليمي والدولي والداخلي بما يسمح بتحقيق خارطة المصالح الاستراتيجية لإسرائيل.

(1) جاءت هذه الدعوة في تقدير موقف أعدَّه وكيل وزارة الخارجية الأسبق، ألون ليفين، والباحث يوفال بوستون، انظر: ليفين، ألون، بوستوم، يوفال، "الشرق الأوسط ينشطر لأربعة أقسام" (אלון לוין, יובל בוסתן | המזרח התיכון בארבעה חלקים)، **سيكور موكاد**، 20 يونيو/حزيران 2013، (تاريخ الدخول: 20 يونيو/حزيران 2013):
http://www.sikurmemukad.com/magazine/062013/4groups.html

(2) هذا ما عبَّر عنه إفرايم كام، كبير باحثي "مركز أبحاث الأمن القومي" الإسرائيلي، انظر: كام، إفرايم، "إسرائيل ومصر: الخطر والفرصة" (אפרים קם | ישראל ומצרים: הסיכון והסיכוי)، **إسرائيل اليوم**، 21 يوليو/تموز 2013، (تاريخ الدخول: 18 يونيو/حزيران 2016):
http://www.israelhayom.co.il/opinion/103013

ويرى أوفير فنتور، الباحث البارز في "مركز أبحاث الأمن القومي" الإسرائيلي، أن تل أبيب استفادت من أزمة الشرعية التي يعاني منها نظام السيسي وعملت على تصميم العلاقة معه بحيث يتم استنفاد أكبر قدر من المكاسب منها، وفق معادلة تقوم على تقديم الدعم السياسي والدبلوماسي، مقابل تجند النظام لخدمة المصالح الإسرائيلية[1]. وحسب فنتور، فإن وراء حرص السيسي على بناء شراكة مع إسرائيل إدراكه الدور الذي لعبته حكومتها "من أجل إنهاء المعارضة لنظامه داخل الولايات المتحدة بالاستعانة بخدمات المنظمات اليهودية التي تجندت بكل قوة للمهمة، مما جعله مستعدًّا لإبداء أكبر قدر من التعاون مع إسرائيل"[2].

وقد تمثلت التحولات التي طرأت على العلاقة المصرية-الإسرائيلية في عهد السيسي في التالي:

- تعاظم وتيرة التعاون الأمني

لقد مثَّل تعاظم التعاون الأمني بين مصر وإسرائيل أحد أهم مظاهر التحول الكبير في نمط العلاقة المصرية-الإسرائيلية إبَّان عهد السيسي. ولم يعد التعاون الأمني يهدف إلى حل إشكاليات محدودة على الحدود، بل بات يطول مجالات واسعة ويأخذ أشكالاً متعددة. وقد بلغ التعاون الأمني مع إسرائيل في عهد نظام السيسي مستويات غير مسبوقة.

- أشكال التعاون الأمني

يأخذ التعاون الأمني بين إسرائيل ونظام السيسي أربعة مظاهر أساسية، وهي:

(1) فنتور، أوفير، "عام على السيسي في الحكم: بناء الشرعية، مكانة الديمقراطية والعلاقة مع إسرائيل" (אופיר וינטר | שנה ראשונה לנשיאות א־סיסי: בניית הלגיטימיות, מעמד הדמוקרטיה והיחסים עם ישראל)، **عدكون إستراتيجي**، (العدد 2، مجلد 18، يوليو/تموز 2015)، ص 8.

(2) غال، إسحاق، "التحديات الاقتصادية التي يواجهها السيسي: هل ينجح؟" (יצחק גל | האתגרים הכלכליים של א־סיסי: האם יצליח?)، **عدكتون استراتيجي**، (المجلد 18، العدد 2، يوليو/تموز 2015)، ص 19.

أولاً: التعاون في مواجهة الجهاديين في سيناء

لقد حرصت وسائل الإعلام الإسرائيلية والغربية على الإشارة في كثير من المناسبات إلى المناشط التي تدلل على تطور التعاون الأمني بين إسرائيل ومصر في عهد السيسي بشكل لافت، دون أن يصدر عن الجهات الرسمية المصرية أي نفي أو تكذيب لهذه الروايات. فقد لفتت وسائل الإعلام الإسرائيلية إلى أنه نظرًا لقدرات إسرائيل في مجال توظيف التقنيات المتقدمة في جمع المعلومات الاستخبارية، فقد عمدت الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية الثلاثة: شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان"، وجهاز الاستخبارات للمهام الخاصة (الموساد)، وجهاز الاستخبارات الداخلية (الشاباك)، إلى مدِّ الجيش المصري بالمعلومات الاستخبارية حول تحركات الجهاديين في سيناء وأماكن تواجدهم وغيرها من المعلومات[1]. وتقوم وحدة التجسس الإلكتروني المعروفة بـ "وحدة 8200"، التابعة لـ "أمان" باعتراض الاتصالات بين قادة وعناصر تنظيم "ولاية سيناء"، وتقدمها كمعلومات للجيش المصري، علاوة على توظيف الطائرات بدون طيار الإسرائيلية في جمع المعلومات الاستخبارية على شكل صور لمواقع التنظيم ورصد تحركاته[2]. وعندما تم إسقاط الطائرة الروسية في سيناء، في أكتوبر/تشرين الأول 2015، كانت إسرائيل أول من زود مصر بمعلومات استخبارية تؤكد أن الطائرة أُسقطت بواسطة قنبلة[3].
وحسب قائد سلاح الجو الإسرائيلي السابق، الجنرال أمير أيشل، فقد ساعدت إسرائيل نظام حكم السيسي وأنظمة عربية أخرى في مواجهة الحركات

(1) "محلل إسرائيلي: إبعاد السيسي عن الحكم خسارة عظيمة لإسرائيل"، **عربي 21**، 20 أغسطس/آب 2016، (تاريخ الدخول: 25 أغسطس/آب 2016):
http://arabi21.com/story/935489-محلل-إسرائيلي-إبعاد-السيسي-عن-الحكم-خسارة-عظيمة-لإسرائيل/

(2) المرجع السابق.
(3) بلوغ، لايف، "روسيا: ليس بالإمكان الحصول على معلومات من الصندوق الأسود من الطائرة" (רוסיה: אי אפשר לשלוף מידע מהקופסה השחורה של המטוס)، **هآرتس**، 21 ديسمبر/كانون الأول 2015، (تاريخ الدخول: 21 ديسمبر/كانون الأول 2015):
http://www.haaretz.co.il/news/world/middle-east/LIVE-1.2583635

الإسلامية[1]. وقد أقر قائد شعبة العمليات في الجيش، نيتسان ألون، بأن إسرائيل تزود الدول العربية التي تقاتل تنظيم "الدولة الإسلامية" والتنظيمات المتفرعة عنه، وعلى رأسها مصر، بالمعلومات الاستخبارية[2]. ولم يصدر عن الجانب المصري أي نفي لما ورد على لسان أيشل أو نيتسان.

ثانيًا: تكامل ميداني

لقد بلغ التعاون الأمني بين إسرائيل ومصر في عهد السيسي ذروته عندما تبيَّن أن الطرفين يعتمدان مفهوم "التكامل العملياتي"، والمتمثل في التوافق بين القاهرة وتل أبيب على أن يقوم الجيش الإسرائيلي بشن غارات جوية داخل سيناء ضد الحركات الجهادية العاملة هناك. وقد أقر مسؤول أمني إسرائيلي سابق بأن "التكامل الميداني" تكرس عندما بادر الجانب المصري بالطلب من إسرائيل شن الغارات داخل سيناء بهدف اغتيال قادة وعناصر تنظيم "ولاية سيناء"[3]. ويتضح مما قاله المسؤول الإسرائيلي السابق أن الغارات التي نُفِّذت خلال الأعوام 2014 و2015 و2016، تمت بطائرات بدون طيار إسرائيلية تعمل في أجواء سيناء بهدف جمع المعلومات الاستخبارية وتزويد الجانب المصري بها وبهدف تنفيذ غارات ضد أهداف للجهاديين[4]. ولم يصدر أي تكذيب رسمي مصري للرواية الإسرائيلية.

وقد تعالت الأصوات داخل إسرائيل، في أعقاب ما نُسب لهذا المسؤول، بالكشف عن العمليات التي تنفذها إسرائيل باستخدام الطائرات بدون طيار.

(1) كوهين، جيلي، قائد سلاح الجو: "لقد تحولنا إلى جسر جوي يربط بين الدول العربية التي تقاتل الإرهاب في المنطقة" (גילי כהן | מפקד חיל האוויר: הפכנו לגשר אווירי שמחבר בין מדינות באזור הנלחמות בטרור)، **هآرتس**، 2 يوليو/تموز 2016، (تاريخ الدخول: 2 يوليو/تموز 2016):
http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2994043
(2) المرجع السابق.
(3) "مسؤول إسرائيلي سابق: إسرائيل شنَّت غارات ضد أهداف إرهابية داخل مصر" (בכיר ישראלי לשעבר טוען שישראל תקפה מטרות טרור במצרים)، **معاريف**، 11 يوليو/تموز 2016، (تاريخ الدخول: 11 يوليو/تموز 2016):
http://www.maariv.co.il/news/military/Article-548901
(4) المرجع السابق.

ورأى المعلق العسكري، رون بن يشاين، أنه يتوجب على إسرائيل أن تسلك نفس سلوك الولايات المتحدة التي تجاهر بتنفيذ غارات بهذه الطائرات في كل من أفغانستان وباكستان واليمن والصومال[1]. وقد حذَّر "مركز أبحاث الأمن القومي" الإسرائيلي صنَّاع القرار في تل أبيب من خطورة تقديم شواهد على تدخلها في الحملة العسكرية المصرية على اعتبار أن مثل هذه الشواهد ستغير طابع المواجهة بين نظام السيسي والجهاديين بشكل يبرر استهداف إسرائيل من قِبلهم[2].

ثالثًا: السماح بتجاوز بنود الملحق الأمني

لقد سمحت إسرائيل للجيش المصري بتجاوز بنود الملحق الأمني في اتفاقية كامب ديفيد من أجل تحسين قدرته على مواجهة الحركات الجهادية في سيناء عبر الدفع بدبابات ومروحيات واستقدام قوات مقاتلة أثناء حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة وعهد مرسي. وقد تطور التكامل الميداني بين الطرفين لدرجة أن إسرائيل سمحت في عهد السيسي، لأول مرة منذ التوقيع على كامب ديفيد، للطائرات الحربية المصرية النفاثة من طراز "إف 16" بشنِّ غارات في مناطق شمال سيناء، من أجل تحسين قدرة الجيش المصري على ضرب الحركات الجهادية[3].

وإن كان نظام السيسي قد وظَّف التعاون الأمني مع إسرائيل في تحسين قدرته على مواجهة الجهاديين في سيناء، الذين يقاتلون النظام ويجاهرون بنيَّتهم العمل على الإطاحة به، فإن إسرائيل ترى في القضاء على الجهاديين أيضًا مصلحة استراتيجية لها. وتنظر المؤسسة الأمنية الإسرائيلية بخطورة بالغة إلى القدرات القتالية

---

(1) بن يشاي، رون، "الضبابية حول الغارات بالطائرات بدون طيار غير مبررة" (רון בן ישי | עמימות תקיפות המל"טים - מיותרת)، **يديعوت أحرونوت**، 11 يوليو/تموز 2016، (تاريخ الدخول: 11 يوليو/تموز 2016):
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4826915,00.html

(2) سفايتسر، يورام، "الإرهاب يعود لمصر" (יורם שוייצר , שלמה ברום | הטרור חוזר למצרים)، **مباط عال**، (العدد 486 فبراير/شباط 2014)، ص 7.

(3) "For the first time in 34 years Egyptian Air Force fighter jets flew over Gaza-Israel Border", **Aviationist**, (visited on 28 september 2016):
http://theaviationist.com/2013/10/19/egypt-f-16-sinai/#.UmJ-upS6RHwOct192013-Leave a Comment

لعناصر "ولاية سيناء" ومنظوماتها التسليحية المتطورة نسبيًّا، لا سيما أنه سبق للتنظيم أن شَنَّ عمليات عبر الحدود ضد أهداف إسرائيلية، كما إنه يهدد بمواصلة استهداف إسرائيل[1]. وتتعامل إسرائيل مع تهديدات التنظيم بجدية وتعده من أخطر مصادر الخطر على عمقها المدني[2]، وقد اعترف السيسي صراحة بأن أحد أهم أهداف تواجد الجيش المصري في سيناء هو حماية العمق الإسرائيلي[3].

وقد أشار الإسرائيليون إلى أمثلة تدلِّل على أن الجيش المصري قام بإعادة نشر قواته في سيناء لتأمين المرافق الإسرائيلية القريبة من الحدود من الاستهداف من قبل الجماعات الجهادية؛ ففي يونيو/حزيران 2014، دفع الجيش المصري بكتيبة من القوات الخاصة إلى منطقة "طابا" للحيلولة دون تمكين الجهاديين من استهداف مطار وميناء "إيلات"[4]، ولم يصدر نفي مصري للرواية الإسرائيلية.

ويقر القادة العسكريون الإسرائيليون بأن الحرب التي يشنها الجيش المصري ضد الجهاديين في سيناء تخدم بشكل مباشر المصالح الأمنية الإسرائيلية؛ حيث يقر هؤلاء القادة بأنه من الصعب على الجيش الإسرائيلي وحده مواجهة تنظيم "ولاية سيناء". وحسب إفادة العقيد آفي دهان، الذي كان قائدًا للواء "إيلات" المسؤول المباشر عن

---

(1) "ولاية سيناء تهدد من جديد: ستدفع إسرائيل قريبًا ثمنًا باهظًا"، **المصدر**، 4 أغسطس/آب 2016، (تاريخ الدخول: 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2016):
http://www.al-masdar.net/ولاية-سيناء-تهدد-من-جديد-ستدفع-إسرائيل/

(2) بن يشاي، رون، "تهديد جدي على إسرائيل" (רון בן ישי | איום ממשי על ישראל)، **يديعوت أحرونوت**، 1 يوليو/تموز 2015، (تاريخ الدخول: 1 يوليو/تموز 2015):
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4675187,00.html

(3) Weymouth, Lally, "gyptian President Abdel Fatah al-Sissi, who talks to Netanyahu 'a lot,' says his country is in danger of collapse", **washingtonpost**, (visited on 25 november 2016):
washingtonpost.com/opinions/egypts-president-says-he-talks-to-netanyahu-a-lot/2015/03/12/770ef928-c827-11e4-aa1a-86135599fb0f_story.html?utm_term=.a15f4b7b9d9a

(4) هارئيل، عاموس، "مصر تعزِّز قواتها في طابا لمنع استهداف الطائرات في إيلات" (עמוס הראל | מצרים מתגברת כוחות בטאבה כדי למנוע ירי לעבר המטוסים באילת)، **هآرتس**، 11 يونيو/حزيران 2014، (تاريخ الدخول: 11 يونيو/حزيران 2014):
http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2346151

الحدود مع سيناء، فإن طبيعة تنظيم "ولاية سيناء" وطابع عملياته يشكّل "تحديًا استراتيجيًّا" للجيش الإسرائيلي مما يبرز أهمية التعاون مع الجيش المصري في مواجهته[1].

وقد نظرت إسرائيل إلى الحرب التي يخوضها نظام السيسي ضد الجهاديين في سيناء على أنها حربها. وقد اعتبر "مركز أبحاث الأمن القومي" الإسرائيلي أن نجاح الجيش المصري في الحرب على الجهاديين في سيناء يعني تقليص فرص تعرض المستوطنات والمرافق المدنية الإسرائيلية التي تقع بالقرب من الحدود للخطر[2]. وحسب المركز، فإن الإدراك الإسرائيلي لأهمية الدور الذي يقوم به الجيش المصري في سيناء جعل إسرائيل مستعدة لتقديم "كل أشكال الدعم الاستخباري والتقني للجانب المصري"[3]. ويقول الباحث الإسرائيلي، أهود عيلام: إن إسرائيل ترى أن السيسي "الذي يتعامل مع الجهاديين بدون أدنى اعتبار لمتطلبات حقوق الإنسان يمثّل فرعونًا صديقًا، تتوجب مساعدته من أجل تدعيم استقرار نظامه للحفاظ على اتفاقية السلام"[4]. لكن على الرغم من كثافة العمليات المصرية داخل سيناء، ومع كل الدعم الذي تقدمه إسرائيل، فإن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تنطلق من افتراض مفاده أن نجاح "الجهاديين" في تجاوز العوائق التي يفرضها الجيش المصري وتنفيذ عمليات ضد أهداف داخل إسرائيل هي "مسألة وقت"[5].

(1) بوحبوط، أمير، "على المستوى الاستراتيجي، من الصعب مواجهة ولاية سيناء، مقابلة مع قائد لواء إيلات" (אמיר בוחבוט | "ברמה האסטרטגית, קשה להילחם מול דאעש": ריאיון עם מח"ט אילת)، **وللا**، أكتوبر/تشرين الأول 2015، (تاريخ الدخول: 1 أكتوبر/تشرين الأول 2015): http://news.walla.co.il/item/2892733

(2) شفايتسر، يورام، "حرب مصر في شبه جزية سيناء ليست حربها وحدها" (יורם שווייצר | מלחמתה של מצרים בחצי-האי סיני – לא שלה בלבד)، **مباط عال**، (العدد 661 فبراير/شباط 2015)، ص 9.

(3) المرجع السابق، ص 11.

(4) عيلام، أهود، "إسرائيل تنتظر السيسي" (אהוד עילם | ישראל מחכה לסיסי)، **وللا**، 1 يوليو/تموز 2015، (تاريخ الدخول: 1 يوليو/تموز 2015): http://news.walla.co.il/item/2868811

(5) "ضباط في الجيش الإسرائيلي: عمليات ضدنا عبر الحدود مع سيناء مسألة وقت" (קצינים בצה"ל: "זה עניין של זמן עד שחמושי דאעש יבצעו פיגועים בסיני ליד הגבול המצרי")، **معاريف**، (تاريخ الدخول: 21 فبراير/شباط 2015): http://www.maariv.co.il/news/military/Article-463402

رابعًا: شراكة في مواجهة المقاومة الفلسطينية

لقد شكّل التعاون في مواجهة المقاومة الفلسطينية أحد مرتكزات العلاقة بين مصر وإسرائيل في عهد السيسي. ونظرًا لأن حركة حماس تمثّل عماد المقاومة الفلسطينية؛ فقد استغلت إسرائيل موقف نظام السيسي من الحركة لكونها تنتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين لترسي معه شراكة في مواجهتها[1]. ومن المفارقة أن بعض النخب الإسرائيلية فسّرت حرص السيسي على التوسع في حربه على حركة حماس باعتبارها محاولة لمراكمة شرعية دولية من خلال لفت أنظار الغرب وتحديدًا الولايات المتحدة لدوره في "مكافحة الإرهاب". وقد تبنى هذا التفسير الجنرال، رؤفين بيركو، الذي تولى مناصب عدة في شعبة الاستخبارات العسكرية؛ حيث رأى أن السيسي من خلال حربه على حماس "يريد إيصال رسالة للغرب مفادها أنه يجدر الاستثمار في دعمه، على اعتبار أن نظامه شريك أساس في الحرب على الإرهاب العالمي"[2].

وقد تجسدت الشراكة بين نظام السيسي وإسرائيل في مواجهة المقاومة الفلسطينية في الأشكال التالية:

أولاً: المس بقدرات المقاومة الفلسطينية

لقد أقرت إسرائيل بدور السيسي في تمكينها من تقليص هامش المناورة أمام حركة حماس وتحسين فرص الجيش الإسرائيلي في إلحاق الأذى بها في المواجهات

(1) عندما تباهى نتنياهو بأن حكومته هي من "قهرت" حركة حماس انبرى له المعلق العسكري عاموس هارئيل؛ حيث قال: إن السيسي هو من "قهر" حماس عبر حصاره لها ونجاحه في منع وصول السلاح لها من خلال تدمير الأنفاق، إلى جانب توفير الظروف التي مكنت إسرائيل من ضرب الحركة بأقل قدر من الممانعة الإقليمية. انظر: هارئيل، عاموس، "نتنياهو سيدفع ثمنًا لقاء كلامه غير المنضبط عن الأمن" (עמוס הראל |לדיבורו הבלתי מרוסן של נתניהו על סוגיות ביטחוניות יש מחיר)، **هآرتس**، 22 أبريل/نيسان 2016، (تاريخ الدخول: 22 أبريل/نيسان 2016): http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2923648

(2) بيركو، رؤفين، "مصر: حماس في بؤرة الاستهداف" (ראובן ברקו| מצרים: חמאס על הכוונת)، **يسرائيل هيوم**، 9 يونيو/حزيران 2014، (تاريخ الدخول: 9 يونيو/حزيران 2014): http://www.israelhayom.co.il/opinion/149571

العسكرية. ونظرًا لأن المقاومة الفلسطينية كانت تحصل على معظم حاجتها من السلاح عبر الأنفاق التي تربط بين قطاع غزة وسيناء، فإن تدمير الأنفاق ووقف وصولها للمقاومة يسهم في تقليص قدرة المقاومة على الاستعداد للمواجهات العسكرية مع إسرائيل.

واعترفت إسرائيل بأن "الحلول" التي وضعتها مصر لتهديد الأنفاق التي تستخدم في تهريب السلاح للمقاومة "إبداعية" لم تتنبه لها إسرائيل التي احتلت قطاع غزة لأكثر من 48 عامًا[1]. وعزا الجنرال عاموس جلعاد، مدير الدائرة السياسية والأمنية في وزارة الدفاع الإسرائيلية، تراجع قدرات حركة حماس التسليحية إلى قرار السيسي تدمير المئات من الأنفاق التي كانت تربط قطاع غزة بسيناء؛ حيث وصف الأنفاق بـ "الرئة" التي تتنفس منها حركة حماس، باعتبارها تُوظَّف في جلب السلاح الذي يهدد العمق الإسرائيلي[2]. وحسب جلعاد، فقد نجح نظام السيسي في تدمير 90% من الأنفاق التي تستخدمها حركة حماس في جلب السلاح؛ حيث اعتبر أن ما يقوم به السيسي أثّر إيجابيًا على خارطة المخاطر التي تواجه إسرائيل وأسهم في تقليصها بشكل جذري[3]. ولم يصدر أي تعليق مصري على ملاحظات جلعاد. واعترف الوزير الإسرائيلي، يوفال شطاينتس، عضو المجلس الوزاري المصغر لشؤون الأمن بأن السيسي أمر بتدمير الأنفاق بين مصر وقطاع غزة بناء على طلب إسرائيل[4]. وعلى الرغم من

(1) "حل إبداعي: هكذا تحارب مصر الأنفاق التي تصل غزة بسيناء" (פיתרון יצירתי: כך נלחמת מצרים במנהרות מרצועת עזה לסיני)، **معاريف**، (تاريخ الدخول: 18 أغسطس/آب 2015):
http://www.maariv.co.il/news/world/Article-494087

(2) دبوري، نير، "عاموس جلعاد: مصر أغلقت 90% من الأنفاق المؤدية إلى غزة"(ניר דבורי| עמוס גלעד: "מצרים חסמה 90% מהמנהרות לעזה")، **موقع قناة التلفزة الثانية**، (تاريخ الدخول: 12 مارس/آذار 2014):
http://www.mako.co.il/news-military/security/Article-ea977434c65b441004.htm

(3) المرجع السابق.

(4) ميلمان، يوسي، "كلام شطاينتس سيعزز موقف معارضي حكم السيسي" (יוסי מלמן | דבריו של שטייניץ הן רוח גבית למתנגדי שלטון א-סיסי)، **معاريف**، 6 فبراير/شباط 2016، (تاريخ الدخول: 6 فبراير/شباط 2016):
http://www.maariv.co.il/journalists/Article-525023

الضجة التي أثارتها تصريحات شطاينتس إلا أنه لم يصدر أي تعقيب مصري عليها. وقد هاجمت وسائل الإعلام الإسرائيلية شطاينتس؛ لأنه "أحرج نظام السيسي"، ومنح "خصومه في الداخل مبررات" لانتقاده. وقد أعاد معلق الشؤون الاستخبارية الإسرائيلي، يوسي ميلمان، للأذهان حقيقة أن الرقابة العسكرية حظرت على وسائل الإعلام الإسرائيلية التعرض لتفاصيل التعاون الأمني والتنسيق بين مصر وإسرائيل[1]. ويقر الجنرال جاد شماني، القائد السابق للمنطقة الوسطى في جيش الاحتلال، بأن إسرائيل لم تتمكن خلال فترة احتلالها لقطاع غزة من القضاء على تهديد الأنفاق التي تستخدمها حماس في تهريب السلاح إلى قطاع غزة حتى جاء السيسي وقام بتدميرها[2].

ثانيًا: التعاون لإسقاط حماس

تُجاهِر إسرائيل برهانها على دور نظام السيسي في إنجاح أي مخطط لإسقاط حكم حركة حماس في قطاع غزة من خلال المساعدة في العثور على جهة يمكنها أن تتولى زمام الأمور في القطاع بعد التخلص من حكم الحركة. فحسب مخطط إسقاط حكم حماس الذي أمر وزير الدفاع الإسرائيلي، أفيغدور ليبرمان، الجيش بإعداده، فإن مصر ستلعب دورًا مهمًّا في المساعدة على تشكيل قيادة محلية تكون مستعدة لتولي زمام الأمور في القطاع بعد انسحاب إسرائيل منه[3]. مع العلم أن الذي يحول دون تنفيذ هذا المخطط هو تحفُّظ معظم وزراء الحكومة على مخطط ليبرمان؛ لأنهم يخشون تبعات تعاظم الفوضى في قطاع غزة في حال لم يتم العثور

(1) المرجع السابق.

(2) جاءت الشهادة في مقابلة مطولة أجرتها صحيفة "هآرتس" في شماني. انظر: ليندسمان، كارولينا، "فن الاحتلال كما يعرفه جادي شماني" (קרולינה לנדסמן | אמנות הכיבוש על פי גדי שמני)، **هآرتس**، 5 أكتوبر/تشرين الأول 2016، (تاريخ الدخول: 5 أكتوبر/تشرين الأول 2016):
http://www.haaretz.co.il/magazine/.premium-1.3086829

(3) كاسبيت، بن، "ليبرمان أمر الجيش بالاستعداد لإسقاط حماس"، (בן כספית | ליברמן הורה לצה"ל להיערך להפלת חמאס)، **المونيتور**، 15 يوليو/تموز 2016، (تاريخ الدخول: 15 يوليو/تموز 2016):
http://www.al-monitor.com/pulse/iw/contents/articles/originals/2016/07/avigdor-liberman-hamas-idf-gaza-strip-mahmoud-abbas.html

على قيادة محلية بديلة تكون قادرة على ضبط الأمور بعد إسقاط حماس[1]. وعلى الرغم من أن مخطط إسقاط حكم حماس بالتعاون مع مصر نُسب إلى وزير الدفاع إلا أنه لم يصدر أي تعقيب مصري عليه.

وقد تبنى وزير الخارجية والحرب الإسرائيلي الأسبق، موشيه آرنس، الرأي القائل بأن نظام السيسي يمكن أن "يلعب دورًا مهمًّا وأساسيًّا في مساعدة إسرائيل على التعاطي مع معضلة قطاع غزة والتخلص من حكم حماس"[2]. وحسب أرنس، فإن إسرائيل مطالبة بالتشاور مع السيسي حول الآليات الواجب اتخاذها للتخلص من حكم حماس دون أن تتأثر إسرائيل سلبًا بذلك؛ حيث يرى أن نظام السيسي يمكن أن يساعد إسرائيل في العثور على جهة يمكن أن تدير شؤون قطاع غزة في حال أفضت عملية عسكرية إسرائيلية في القطاع إلى إسقاط حكم الحركة.

ثالثًا: تبادل المعلومات الاستخبارية

لقد ساعد نظام السيسي إسرائيل على مواجهة المقاومة الفلسطينية من خلال تقديم معلومات استخبارية تساعد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية على تعقب عناصر المقاومة واعتقالهم. وفي بعض الحالات وصل التعاون إلى حدّ قيام الأجهزة الأمنية المصرية باعتقال مقاومين أو أشخاص على علاقة عمل مع المقاومة الفلسطينية وتسليمهم للأجهزة الأمنية الإسرائيلية بشكل مباشر. ففي 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2016 ألقى خفر السواحل المصري القبض على الصياد الفلسطيني، محمد سعيد صعيدي، وقام بتسليمه إلى إسرائيل بحجة أنه يقوم بتهريب السلاح والوسائل القتالية للمقاومة عبر البحر[3]. وقد أكدت إسرائيل أن مصر ساعدتها في جمع المعلومات الاستخبارية التي

(1) المرجع السابق.

(2) آرنس، موشيه، "غزة-خليط سام" (משה ארנס | עזה — שילוב רעיל)، **هآرتس**، 24 أكتوبر/تشرين الأول 2016، (تاريخ الدخول: 10 مايو/أيار 2017):
http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2939213

(3) "مصر تسلّم صيادًا من غزة لمخابرات إسرائيل"، **الخليج الجديد**، 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، (تاريخ الدخول: 25 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016):
https://medium.com/thenewkhalij/مصر-تسلم-صيادا-من-غزة-لمخابرات-إسرائيل-4e3f23a841e2

ساعدت في الوصول للمستوطنين الثلاثة الذين اختطفتهم خلية تابعة لحركة حماس في الضفة الغربية، في يونيو/حزيران 2014[1]. ولم تنف مصر ذلك أو تعلق عليه.

وفي أغسطس/آب 2015، اختُطف أربعة من عناصر حماس بعد خروجهم من معبر رفح وتوجههم إلى مطار القاهرة؛ حيث تم إنزال الأربعة من الحافلة، التي كانت تحت حماية الأمن المصري، على بعد 2 كلم من المعبر. وقد اتهمت السلطات المصرية جماعات "إرهابية" باختطافهم، في إشارة إلى تنظيم "ولاية سيناء"، الذي نفى ذلك بشدة. وقد اتهمت حركة حماس وعوائل المختطفين السلطات الأمنية المصرية باحتجازهم؛ حيث عرضت عوائل المختطفين صورًا، قالت إنها التُقطت لاثنين من المختطفين داخل أحد السجون المصرية في محيط القاهرة. وقد كان من اللافت أن إسرائيل كانت أول من كشفت عن هوية المختطفين وطابع أدوارهم داخل حركة حماس؛ فقد سربت إسرائيل أن الأربعة هم عناصر في وحدة "الكوماندوز البحري" التابع لـ "كتائب عز الدين القسام"، الجناح العسكري لحركة حماس؛ حيث تم التأكيد على الدور الذي لعبته هذه الوحدة خلال حرب 2014 ونجاحها في العمل ضد خطوط الجيش الإسرائيلي من خلال تسلل عناصرها الضفادع البشرية إلى قاعدة "زيكيم" واشتباكها مع الجنود[2]. وفي ظل التعاون الأمني وتبادل المعلومات الاستخبارية المكثف بين نظام السيسي وإسرائيل، فإنه لا يمكن الاستبعاد بأن السلطات المصرية قد أقدمت على اعتقال الأربعة بهدف جمع معلومات حول طابع عمل الكوماندوز البحري وتحديد إمكانيات الحركة، وأنماط استعداداتها للمواجهة القادمة وتسليمها لإسرائيل.

(1) بارئيل، تسفي، "التباري في تحمل المسؤولية عن عملية الاختطاف يؤسس لسيناريوهات تثير الفزع في السلطة" (צבי בראל | תחרות לקיחת האחריות על החטיפה מזינה תעשיית תרחישים מעוררת אימה ברשות)، **هآرتس**، 17 يونيو/حزيران 2014، (تاريخ الدخول: 17 يونيو/حزيران 2014):
http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2350954

(2) سيخاروف، آفي، "اعتقال عناصر الكوماندوز البحري يكشف حرب مصر الصامتة ضد حماس" (אבי יששכרוףאבי | מעצר לוחמי הקומנדו חושף את המלחמה השקטה של מצרים בחמאס)، **وللا**، 22 أغسطس/آب 2015، (تاريخ الدخول: 22 أغسطس/آب 2015):
http://news.walla.co.il/item/2883883

رابعًا: شَيْطَنَة المقاومة

لعبت مؤسسات الدولة المصرية وإعلامها دورًا مركزيًّا في شَيْطَنَة المقاومة الفلسطينية وتقليص الفضاء القانوني أمامها. وقام القضاء المصري بعد تولي السيسي زمام الأمور في القاهرة بدور مهم في محاربة المقاومة وتحريض الرأي العام المصري عليها. وقد وصل الأمر إلى حدِّ أن المحاكم المصرية أدانت فلسطينيين من أعضاء حماس بـ "جرائم" زُعم أنها ارتكبت بعد ثورة 25 يناير/كانون الثاني، مع العلم أن بعض هؤلاء الفلسطينيين إما أنهم قد قُتلوا على أيدي قوات الاحتلال أو اعتقلوا من قبلها قبل وقت طويل من وقوع ثورة 25 يناير/كانون الثاني. ولعل حكم الإعدام الصادر على حسن سلامة، القيادي في "كتائب عز الدين القسام"، الذي أدانته محكمة مصرية بجرم اقتحام السجون المصرية في فبراير/شباط 2011 أوضح دليل على تطويع القضاء المصري لشيطنة المقاومة؛ حيث إن سلامة يقضي حكمًا بالسجن مدى الحياة في السجون الإسرائيلية منذ العام 1996.

وقد أصدر القضاء المصري قرارًا باعتبار كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، تنظيمًا "إرهابيًّا"، ثم أصدر قرارًا باعتبار حركة حماس نفسها تنظيمًا إرهابيًّا. وعلى الرغم من أن القضاء تراجع عن القرار الثاني، إلا أن القرار الأول ظل ساري المفعول حتى الآن.

وقد احتفى الإسرائيليون بهذه القرارات واعتبروها سابقة في تاريخ تعامل العالم العربي مع المقاومة. ومن الأهمية بمكان الوقوف عند ما كتبه الصحفي الإسرائيلي، تسفي بارئيل، تعليقًا على قرار القضاء المصري اعتبار كتائب القسام منظمة "إرهابية"؛ إذ قال: "على الرغم من أنه كثيرًا ما نشبت خلافات وصدامات بين الأنظمة العربية وحركات المقاومة الفلسطينية، إلا أن القرار القضائي المصري يعدُّ المرة الأولى التي يجاهر فيها حاكم عربي برفض المبدأ القائل: إن حركات المقاومة التي تقاتل إسرائيل تخدم المصلحة العربية"[1]. وحسب بارئيل، فإن القرار

(1) بارئيل، تسفي، "قرار مصر اعتبار الذراع العسكرية لحماس "تنظيمًا إرهابيًّا": حرب على متهمين عاديين" (צבי בראל | החלטת מצרים להגדיר את הזרוע הצבאית של חמאס "ארגון טרור": מלחמה בחשודים הרגילים)، **هآرتس**، 1 فبراير/شباط 2015، (تاريخ

القضائي المصري قوبل بالرضا في إسرائيل؛ لأنه يضفي شرعية على تواصل إغلاق ومحاصرة قطاع غزة، على الرغم من أن الطرف الذي يتبنى المسؤولية عن العمليات التي تستهدف الجيش المصري في سيناء هو تنظيم "ولاية سيناء"، الذي يوجد في حالة خصومة مع حركة حماس[1].

وقد توقعت بعض مراكز التفكير في تل أبيب أن تُمثِّل القرارات القضائية المصرية ضد حماس مقدمة لعمل عسكري مصري ضد أهداف لها في قطاع غزة. ولم يستبعد مركز أورشليم لدراسة المجتمع والدولة أن يقوم الجيش المصري بقصف أهداف لحركة حماس بحجة أن لها دورًا في العمليات التي تستهدف القوات المصرية في سيناء[2].

وقد حاولت إسرائيل توظيف الصراع بين الجيش المصري وتنظيم "ولاية سيناء" في دفع العلاقة بين نظام السيسي وحركة حماس إلى مزيد من التأزم من خلال الادعاء بأنها حصلت على معلومات تؤكد أن هناك تعاونًا بين حماس و"ولاية سيناء"[3]. وتتناقض هذه المزاعم مع ما يعلنه تنظيم "ولاية سيناء" تجاه حركة حماس، التي يتهمها بالكفر.

الدخول: 1 فبراير/شباط 2015):

http://www.haaretz.co.il/news/world/middle-east/1.2553469

(1) المرجع السابق.

(2) بن مناحيم، يوني، "هل تقصف مصر غزة؟" (יוני בן-מנחם | האם מצרים תפציץ את רצועת עזה?)، **مركز أورشليم لدراسة المجتمع والدولة**، 23 فبراير/شباط 2015، (تاريخ الدخول: 23 فبراير/شباط 2015):

http://jcpa.org.il/2015/02/%D7%94%D7%90%D7%9D-%D7%9E%D7%A6%D7%A8%D7%99%D7%9D-%D7%AA%D7%A4%D7%A6%D7%99%D7%A5-%D7%90%D7%AA-%D7%A8%D7%A6%D7%95%D7%A2%D7%AA-%D7%A2%D7%96%D7%94

(3) "ليس هذا وقت تسوية الحسابات" (לא זמן לסגירת חשבונות)، **هآرتس**، 3 يوليو/تموز 2015، (تاريخ الدخول: 3 يوليو/تموز 2015):

http://www.haaretz.co.il/opinions/editorial-articles/1.2674886

خامسًا: السيسي والعدوان على غزة في يوليو/تموز 2014

مما لا شك فيه أن أكثر مظاهر استنفار نظام السيسي لمساعدة إسرائيل في مواجهة المقاومة تمثَّل في سلوكه خلال العدوان الذي شنَّه جيش الاحتلال على قطاع غزة، في يوليو/تموز 2014، وهو بعكس طابع رد الفعل المصري على عدوان 2012. وقد تعاون نظام السيسي خلال الحرب مع إسرائيل وساعدها في توفير البيئة الإقليمية والسياسية التي تمكنها من تحقيق أهدافها وإلحاق أكبر الأذى بالمقاومة وحرمانها من تحقيق إنجازات سياسية.

فقد تجاهل بيان وزارة الخارجية المصرية عند بدء الحرب طابع العدوان الإسرائيلي الذي استهدف بشكل أساس المدنيين الفلسطينيين، ورفض "أعمال العنف التي تؤدي إلى إزهاق أرواح المدنيين من الجانبين"، إلى جانب استخدام البيان مصطلح "الأعمال الحربية" بدل "العدوان"، وساوى بين المعتدي والمعتدى عليه من خلال تضمين البيان دعوة للأطراف المعنية بوقف القتال[1]. وقد برز بشكل واضح وصف السيسي للعدوان بـ "الاقتتال"، وتجنب ذكر طرفي الصراع[2].

ولم تقف الأمور عند هذا الحد؛ حيث إن الناطق بلسان الخارجية المصرية، بدر عبد العاطي، حمَّل المقاومة الفلسطينية جزءًا من المسؤولية عن اندلاع الحرب عندما قال: "إن الشعب الفلسطيني يدفع ثمن اعتداءات ومغامرات تحاك ضده لخدمة أغراض داخلية لا تصب في مصلحة المواطن الفلسطيني"[3].

(1) "الخارجية المصرية تدين الغارات الإسرائيلية على قطاع غزة"، **وفا**، 7 يوليو/تموز 2014، (تاريخ الدخول: 5 أكتوبر/تشرين الأول 2016):
http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=o0edDxa645394178583ao0edDx

(2) "السيسي وصف الوضع في غزة بالاقتتال"، **دغري خبر**، 24 يوليو/تموز 2014، (تاريخ الدخول: 15 يوليو/تموز 2016):
http://www.dogruhaberarapca.com/Haber/Haber-7971.html

(3) "كيف يبدو الموقف المصري في التعامل مع أزمة غزة؟"، **بي بي سي عربي**، 13 يوليو/تموز 2014، (تاريخ الدخول: 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2016):
http://www.bbc.com/arabic/interactivity/2014/07/140713_comments_egypt_gaza

وقد جاءت ردود أفعال القوى والأحزاب المصرية على عدوان 2014، بعكس ردودها على عدوان 2012؛ حيث كانت ضعيفة وباهتة ولم تتطرق للموقف الرسمي المصري في حين تعرضت غزة والمقاومة الفلسطينية لحملة تحريض عنيفة في الإعلام المصري المرتبط بالنظام خلال الحرب؛ فقد حمَّل الإعلامي والنائب السابق المرتبط بالنظام، توفيق عكاشة، حماس، المسؤولية عن اندلاع الحرب واعتبر أن الحرب نشبت بعد قيام الحركة باختطاف ثلاثة مستوطنين[1]. ووصفت الإعلامية، أماني الخياط، ضرب إسرائيل لغزة بأنها "مسرحية هزلية"، ودعت لمواصلة إغلاق معبر رفح[2]. وانضم جنرالات الجيش المصري المتقاعدون لحملة التحريض والتشويه ضد المقاومة؛ حيث وصف اللواء محمود خلف، القائد الأسبق للحرس الجمهوري، صواريخ حماس بـ "الظاهرة الصوتية"[3].

وفي 14 يوليو/تموز 2014 قدمت مصر مبادرة لإنهاء الحرب رحبت بها إسرائيل وقبلتها على الفور؛ حيث قال وزير المالية الإسرائيلي، يائير لبيد: إن المبادرة المصرية تحرم حماس من أية إنجازات[4]. وقد تم التوصل لاتفاق وقف

(1) "مؤيدو حماس في احتجاج عارم ضد توفيق عكاشة"، **المصدر**، 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، (تاريخ الدخول: 13 يوليو/تموز 2016):
http://www.al-masdar.net/مؤيدو-حماس-في-احتجاج-عارم-ضد-توفيق-عكاش/

(2) للإحاطة بطابع تحريض الإعلام المصري خلال الحرب على غزة والمقاومة، انظر: "الإعلام المصري يرقص على دماء غزة ويصفق لإسرائيل"، **عربي 21**، 9 يوليو/تموز 2014، (تاريخ الدخول: 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2016):
https://arabi21.com/story/760987/الإعلام-المصري-يرقص-على-دماء-غزة-ويصفق-لإسرائيل

(3) "اللواء د. محمود خلف قائد الحرس الجمهوري الأسبق: لا خوف من اختراق الجيش حتى لو دخله المرشد"، **الأهرام**، 23 أغسطس/آب 2013، (تاريخ الدخول: 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2016):
http://www.ahram.org.eg/News/920/83/227997-الحوار/اللواء-
محمود-خلف-قائد-الحرس-الجمهوري-E2%80%8F%E2%80%8Fد%
الأسبق%E2%80%8F%E2%80%8F-.aspx

(4) "صهاينة: مبادرة مصر تخدمنا وتحرم حماس من الإنجاز"، **البوصلة**، 15 يوليو/تموز 2014، (تاريخ: 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2016):
http://www.albosala.com/News/Arabic/2014/7/15/
صهاينة_مبادرة_مصر_تخدمنا_وتحرم_حماس_من_الانجاز

إطلاق النار، في 24 أغسطس/آب 2014، بناء على هذه المبادرة، التي ركزت ديباجتها على "العنف والعنف المضاد".

وتُظهر الديباجة والبنود الفرق بين هذا الاتفاق والاتفاق الذي تم التوصل إليه في عهد مرسي وأنهى حرب فبراير/شباط 2012[1]:

- المبادرة المصرية لإنهاء حرب 2014 تفرض على المقاومة الاعتراف بأن عملها عنف يبرِّر عنفًا مضادًّا.
- تضمَّن اتفاق 2012 التزام إسرائيل بوقف استهداف الأشخاص كافة، وفي مبادرة 2014: وقف استهداف المدنيين فقط.
- اتسع مفهوم "الأعمال العدائية" في مبادرة 2014 ليشمل أنشطة المقاومة تحت الأرض، أي حفر الأنفاق.
- المبادرة المصرية في 2014 أسقطت وقف تقييد حركة المدنيين، وربط فتح المعابر بالاستقرار الأمني.
- اتفاق وقف إطلاق النار في 2012 بحث وقف إطلاق النار فقط، بينما شملت المبادرة المصرية لإنهاء حرب 2014 بحث الكثير من القضايا الأمنية.
- قبلت إسرائيل المبادرة المصرية في 2014 بدون شروط؛ لأنها تضمَّنت تبني كل شروطها.
- التزمت مصر، كراعية لاتفاق 2014، بضبط الأنفاق وفق المفهوم الأمني الإسرائيلي.
- تلزم ديباجة مبادرة 2014 الفصائل الفلسطينية بـ "تحقيق السلام في المنطقة"، دون أن تشير إلى ضرورة تحقيق مبادئ السلام وتحقيق العدالة والشرعية الدولية.
- رفضت مصر تضمين اتفاق 2014 أي بند يتعلق بفتح معبر رفح.

---

(1) أبو النمل، حسين، "العدوان على قطاع غزة: قراءة مقارنة للمبادرة المصرية 2014 مع تفاهمات 2012"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، 11 أغسطس/آب 2014، (تاريخ الدخول: 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2016):
http://www.dohainstitute.org/release/47d63ca5-5cfc-446c-a8c4-9eddc62e947e

ويشهد الجنرال جادي شماني، قائد المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي أثناء حرب 2014، أن إسرائيل كانت على وشك الاستجابة لبعض مطالب حماس خلال الحرب، إلا أن السيسي هو من "أنقذها" من ذلك عبر إصراره على رفض الاستجابة لهذه المطالب[1]. ويرى شماني أن بقاء السيسي في الحكم أكبر فترة ممكنة يُمثِّل نافذة مهمة لإسرائيل ويحسِّن من قدرتها على مواجهة التحديات الإقليمية[2]. وعلى الرغم من الصدى الواسع الذي أحدثته تصريحات شماني إلا أنه لم يصدر أي تعقيب مصري عليها.

ويمتدح الجنرال آفي بنياهو، الناطق الأسبق بلسان الجيش الإسرائيلي، دور السيسي في عدوان 2014، حيث يقول: "السيسي هو الهدية التي منحها الشعب المصري لإسرائيل ويتوجب على نتنياهو إدراك الطاقة الكامنة في التعاون معه واستغلالها إلى أبعد حد"[3]. ولكي يوضح بنياهو مواطن الاختلاف بين السيسي ومبارك، يقول: "يخوض السيسي حربًا لا هوادة فيها ضد الإسلاميين، لدرجة أن قادة حماس باتوا يشتاقون لنظام مبارك ورجاله، لقد نجح السيسي في تخفيف منابع الإرهاب الفلسطيني في غزة من خلال عدم تردده في إغراق الأنفاق بمياه البحر، وهذا ما يجعل لإسرائيل مصلحة واضحة في تعزيز مكانة نظام السيسي وتثبيت أركانه"[4].

1- تحذيرات إسرائيلية من تبعات موقف السيسي من المقاومة

على الرغم من احتفاء المؤسسة الرسمية ومعظم النخب الإسرائيلية بعداء السيسي للمقاومة الفلسطينية، ممثلة بحركة حماس، إلا أنه قد برزت بعض الأصوات داخل تل أبيب تحذِّر من التبعات السلبية لموقف السيسي من الحركة وتدعو إلى إعادة النظر في التجاوب الإسرائيلي مع بعض مخرجات عداء النظام في القاهرة

---

(1) كارولينا، "فن الاحتلال كما يعرفه جادي شماني"، مرجع سابق.
(2) المرجع السابق.
(3) بنياهو، آفي، "الطريق الوحيدة لمواجهة المقاطعة: الحديث مع الفلسطينيين بمساعدة السيسي" (אבי בניהו | הדרך היחידה להתמודד עם החרם: לדבר עם הפלסטינים בסיוע א-סיסי)، **معاريف**، 27 سبتمبر/أيلول 2015، (تاريخ الدخول: 27 سبتمبر/أيلول 2015):
http://www.maariv.co.il/journalists/Article-499564
(4) المرجع السابق.

للمقاومة. وحسب هذا التقدير، فإن حرص نظام السيسي على الانحياز لإسرائيل وكراهيته المتطرفة لحماس والرغبة في حصارها يضر أحيانًا بمصالح إسرائيل ذاتها ويقلّص هامش المناورة أمامها. ويحاجج المعلق العسكري يوسي ميلمان بأنه على الرغم من أن إسرائيل قد استفادت من صعود نظام السيسي في تحسين بيئتها الاستراتيجية والإقليمية، إلا أن مواقف السيسي المتشددة تجاه حماس تقلّل من قدرة إسرائيل على تحقيق بعض مصالحها المهمة في غزة؛ حيث يرى أن إصرار السيسي على حرمان الحركة من أي إنجاز سياسي واقتصادي يمس بقدرة إسرائيل على التوصل لتسوية مع حماس تقلص من فرص اندلاع مواجهات مع الحركة، والحيلولة دون تهديد العمق الإسرائيلي[1]. وحسب ميلمان، فإن مصلحة إسرائيل تتمثّل في البحث عن طرف آخر غير نظام السيسي يرتبط بعلاقات إيجابية مع حركة حماس من أجل التوسط بينها وبين إسرائيل على أمل أن يفضي الأمر إلى تقليص فرص اندلاع مواجهات مستقبلية مع غزة؛ حيث يرى أن إصلاح العلاقة الإسرائيلية-التركية يمكن أن يسهم في التوصل لتسوية مع حماس تبعد شبح الحرب معها[2].

ويذهب معلق الشؤون العربية في إذاعة "صوت الجيش الإسرائيلي"، جاكي حوكي، بعيدًا في إبرازه "الضرر" الذي يعود على إسرائيل نتاج عداء السيسي لحماس. ويرفض حوكي مبالغة المستويات السياسية والنخبوية في إسرائيل في مدح نظام السيسي والإشادة بوقوفه إلى جانب إسرائيل في الحرب التي شنتها على قطاع غزة في صيف 2014[3]. ويرى أن رغبة السيسي في "إيذاء"

(1) ميلمان، يوسي، "شَرَك السيسي: علاقات إسرائيل بمصر تساعد لكنها تحبط أيضًا" (יוסי מלמן | מלכוד א-סיסי: קשרי ישראל מצרים מסייעים אך גם מכשילים)، **معاريف**، 30 يناير/كانون الثاني 2016، (تاريخ الدخول: 30 يناير/كانون الثاني 2016):
http://www.maariv.co.il/journalists/Article-523948

(2) المرجع السابق.

(3) حوكي، جاكي، "إسرائيل ومصر: قصة غرام أم زواج حقيقي؟" (ג'קי חוגי | ישראל ומצרים: רומן חשאי או זוגיות אמת)، **يسرائيل بالس**، 17 أغسطس/آب 2015، (تاريخ الدخول: 17 أغسطس/آب 2015):
http://www.al-monitor.com/pulse/iw/contents/articles/originals/2015/08/israel-egypt-peace-treaty-gaza-hamas-security-cooperation.html

حماس خلال الحرب دفعته لرفض أية صيغة سياسية ودبلوماسية كان يمكن أن تنهي الحرب مما أفضى إلى إطالة أمد الحرب لتكون ثاني أطول حرب في تاريخ إسرائيل، وهو ما زاد من الخسائر البشرية والمادية في الجانب الإسرائيلي[1]. ولا يساور حوكي الشك بأن السيسي انطلق من افتراض مفاده أن إطالة أمد الحرب يخدم المصالح الإسرائيلية، في حين كانت مصلحة إسرائيل الحقيقية هي في إنهاء الحرب.

2- التنسيق السياسي

ادَّعت محافل رسمية إسرائيلية أن نظام السيسي سعى لإيجاد بيئة تمكّن حكومة اليمين المتطرف في إسرائيل من التملص من مشاريع التسوية التي تطرحها الأطراف الدولية والتي لا تقبلها هذه الحكومة. فقد كتب الوزير الإسرائيلي، أيوب قرا، المسؤول عن ملف العلاقات الإقليمية في الحكومة الإسرائيلية، على حسابه الرسمي على تويتر، بتاريخ 14 فبراير/شباط 2017، تغريدة أكد فيها أن السيسي وضع بالفعل خطة لإقامة دولة فلسطينية في سيناء وقطاع غزة ستُعفي إسرائيل من الانسحاب من الضفة الغربية وتمهد لإقامة سلام شامل مع "التحالف السُّنِّي"[2]. وقد أكد الجنرال الإسرائيلي، آرئيل إلداد، مجددًا صحة ما ورد على لسان قرا على الرغم من النفي المصري[3].

وسبق للإعلام الإسرائيلي أن استند إلى تسريب من ديوان نتنياهو مفاده أن السيسي عرض على نتنياهو ورئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، أن تتنازل مصر عن 6000 كلم مربع من شمال سيناء لضمها لقطاع غزة ويتم إعلان الدولة الفلسطينية عليها، مقابل أن تبقى المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية في مكانها،

(1) المرجع السابق.

(2) تويتر، 14 فبراير/شباط 2017، (تاريخ الدخول: 14 فبراير/شباط 2017):
https://twitter.com/ayoobkara/status/831400751066923009

(3) إلداد، آرئيل، "الحقيقة العارية: بعد تنفيس قدسية خطة الدولتين، هناك حاجة لحل جديد" (אריה אלדד | האמת העירומה: אחרי ניפוץ קדושת תוכנית שתי המדינות, צריך פתרון חדש)، **معاريف**، 21 فبراير/شباط 2017، (تاريخ الدخول: 21 فبراير/شباط 2017):
http://www.maariv.co.il/journalists/Article

بحيث يقبل الفلسطينيون الذين يختارون البقاء في الضفة العيش ضمن حكم ذاتي فلسطيني[1].

وقد وصف الجنرال آرئيل إلداد، أحد أبرز قادة اليمين المتطرف، عرض السيسي هذا بأنه "الأكثر سخاء"؛ لأنه يسمح لليهود بممارسة حقهم كأصحاب السيادة على الضفة الغربية؛ حيث رأى أنه يتوجب على القيادة الإسرائيلية التشبث بمقترح السيسي والتعامل على أساسه وعدم السماح بالتخلي عنه لمجرد أن الفلسطينيين يرفضونه[2]. وحسب إلداد، فإنه يتوجب على نتنياهو التشبث بعرض السيسي والتأكيد على أن إسرائيل لا يمكنها أن توافق بحال من الأحوال على إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية[3].

وقد رأت بعض النخب اليسارية واليمينية في إسرائيل أن موافقة السيسي على التخلي عن جزيرتي "تيران" و"صنافير" للسعودية يمكن أن تساعد في التوصل لحل للقضية الفلسطينية يعفي إسرائيل من الانسحاب من الضفة الغربية وتفكيك المستوطنات التي أقامتها هناك. فقد اقترح كبير المعلقين في صحيفة "هآرتس"، أمير أورن، أن يتم تطبيق تسوية أوسع بين إسرائيل ومصر والسعودية على غرار صفقة "تيران" و"صنافير". وحسب مقترح أورن، فإنه يتوجب استغلال الأوضاع المالية الصعبة في مصر وإقناع السيسي بالتنازل عن مساحة من الأرض في شمال سيناء لتُضمَّ لقطاع غزة ولتقوم عليها الدولة الفلسطينية، مقابل أن تمنح السعودية مصر موطئ قدم على الشاطئ الشرقي للبحر الأحمر، في حين أن الثمن الذي تدفعه إسرائيل في المقابل هو أن تمنح السعودية مكانة في الإشراف على الأماكن المقدسة

(1) جرشوني، هليل، "المبادرة المصرية: من معني بالحل؟" (הלל גרשוני | היוזמה המצרית: מי מעוניין בפתרון?)، **ميكور ريشون**، 25 أغسطس/آب 2014، (تاريخ الدخول: 25 أغسطس/آب 2014):
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/619/341.html?hp=1&cat=479

(2) إلداد، آرئيل، "لماذا يتجاهل نتنياهو السيسي؟" (למה נתניהו מתעלם מא-סיסי?)، **هآرتس**، 17 سبتمبر/أيلول 2014، (تاريخ الدخول: 17 سبتمبر/أيلول 2014):
http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2435611

(3) المرجع السابق.

للمسلمين في القدس المحتلة!!![1]. وفي المقابل، فإن ما ستحصل عليه إسرائيل، وفق هذا التصور، هو تنازل فلسطيني عن المطالبة بالانسحاب من الضفة الغربية وعودة اللاجئين وتفكيك المستوطنات وغيرها من المطالب، التي تشكّل لُبَّ القضية الوطنية الفلسطينية.

وقد تبنَّى حجاي سيغل، رئيس تحرير صحيفة "ميكور ريشون"، التي تعبِّر عن اليمين الديني في إسرائيل نفس توجه أورن؛ حيث اعتبر أن الصفقة بين السعودية ومصر يمكن أن تعفي إسرائيل من تبعات حل القضية الفلسطينية وتضمن إضفاء شرعية دولية على ديمومة احتلالها للضفة الغربية، من خلال تسويغ إقامة دولة فلسطينية في سيناء[2]. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى الاستنتاج الذي ولج إليه سيغل؛ حيث قال: "لقد دلَّل تنازل السيسي عن الجزيرتين مقابل المال على أن الأرض ليست أمرًا مقدسًا لدى العرب، وبالتالي فإن السيسي لم يتنازل عن الجزيرتين من أجل تحقيق سلام مع السعودية، بل من أجل الحصول على المال"[3].

وقد سبق لقيادات عسكرية وسياسية إسرائيلية أن وضعت صيغًا لحل القضية الفلسطينية، وبشكل خاص مشكلة اللاجئين، عبر تدشين دولة فلسطينية في سيناء[4].

وفي المقابل، وصل التنسيق بين السيسي وإسرائيل إلى حدٍّ أن السيسي بات يوظِّف ثقل مصر في الساحة العربية والإقليمية من أجل توسيع هامش المناورة المتاح أمام حكومة اليمين المتطرف في تل أبيب بقيادة نتنياهو، وتمكينها من إحباط

(1) أورن، أمير، "اتفاق مصر-السعودية: سابقة إيجابية لتبادل أراض بمشاركة إسرائيل" (אמיר אורן | הסכם מצרים-סעודיה: תקדים חיובי לחילופי שטחים בהשתתפות ישראל)، **هآرتس**، 12 أبريل/نيسان 2016، (تاريخ الدخول: 12 أبريل/نيسان 2016):
http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2912225

(2) سيغل، حجاي، "دولة فلسطينية في سيناء لقاء مقابل مادي" (חגי סגל | מדינה פלסטינית תקום בסיני - תמורת תשלום)، **ميكور ريشون**، 17 أبريل/نيسان 2016، (تاريخ الدخول: 17 أبريل/نيسان 2016):
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/769/497.html?hp=1&cat=479&loc=9

(3) المرجع السابق.

(4) للإحاطة بهذه المشاريع، انظر: حبيب، إبراهيم، **المقاومة الفلسطينية والأمن القومي المصري**، (مكتبة سمير منصور، غزة، 2014)، ص 355-364.

مشاريع التسوية التي تطرحها الأطراف الدولية بهدف إحياء المفاوضات مع السلطة الفلسطينية بشأن التوصل لحل للصراع، والتي لا تحظى بقبول حكومة اليمين المتطرف في إسرائيل.

فعندما طرحت الحكومة الفرنسية، مطلع عام 2016، مبادرة، عُرفت بـ "المبادرة الفرنسية" ونصَّت على عقد مؤتمر دولي في باريس لحل الصراع وفق جدول زمني محدد، ساد قلق كبير في أوساط القيادة الإسرائيلية من أن يفضي رفض تل أبيب المبادرة إلى تمرير قرار في مجلس الأمن الدولي ينص على فرض حلّ بدون الحصول على موافقة تل أبيب. ومن أجل توفير مسوغات لتبرير الرفض الإسرائيلي للمبادرة اتفق كل من نتنياهو والسيسي على أن يطرح الأخير مبادرة سياسية ذات طابع فضفاض تنص على عقد لقاء ثلاثي يجمع نتنياهو ورئيس السُّلطة والسيسي نفسه، من أجل قطع الطريق على المبادرة الفرنسية ولكي يكون بوسع إسرائيل الزعم بأنه لا حاجة للمبادرة الفرنسية في ظل وجود مبادرة تطرحها الدول العربية الأكبر[1].

وبالفعل، وبدون مقدمات، فاجأ السيسي العالم في 17 مايو/أيار 2016، عندما كان يلقي كلمة في افتتاح أحد المشروعات في مدينة أسيوط المصرية، بطرح مبادرته. ومما أثار استهجان النخب الإعلامية الإسرائيلية حقيقة أن مبادرة السيسي تضمنت إنجازًا غير مسبوق لإسرائيل تمثَّل في إقرار المبادرة المسبق بحق إسرائيل في ترتيبات أمنية في أية تسوية سياسية للصراع[2]. وقد فتح خطاب السيسي الباب أمام بروز مؤشرات على

(1) تطرق الكثير من الصحفيين والمعلقين في إسرائيل لطابع التنسيق المسبق بين نتنياهو والسيسي قبل طرح الأخير مبادرته. انظر على سبيل المثال: كاسبيت، بن، "لا سبب للتأثر بالحديث عن العملية السياسية" (בן כספית | בינתיים רק מילים: אין סיבה להתרגש מהדיבורים על מהלך מדיני)، **معاريف**، 31 مايو/أيار 2016، (تاريخ الدخول: 31 مايو/أيار 2016):
http://www.maariv.co.il/journalists/Article-543785

(2) اعتبر معلق الشؤون العربية، آفي سيخاروف، أن إقرار السيسي بحق إسرائيل في ترتيبات أمنية يمثّل "تبنيًا لمواقف الليكود واليمين الإسرائيلي". انظر: سيخاروف، آفي، "السيسي يدعو إسرائيل لاستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين: سيغير الواقع على الأرض" (אבי יששכרוף | סיסי קורא לישראל לחדש את המו"מ עם הפלסטינים: "ישנה את פני האזור")، **وللا**، 17 مايو/أيار 2016، (تاريخ الدخول: 17 مايو/أيار 2016):
http://news.walla.co.il/item/2962078

استعداد الدول العربية لتعديل المبادرة العربية التي طرحتها القمة العربية في 2002[1].

وقد نُظر في إسرائيل لسعي السيسي لإحباط المبادرة الفرنسية على أنه محاولة منه لمساعدة إسرائيل على عدم توفير الظروف الهادفة إلى تدشين الدولة الفلسطينية، على اعتبار أن هذه المبادرة تنص على أنه في حال لم تفلح جهود باريس في التوصل لحل سياسي للصراع، فإنه يتوجب التحرك في مجلس الأمن من أجل إصدار قرار ملزم بإقامة دولة فلسطينية. فعلى سبيل المثال، رأى وزير القضاء الإسرائيلي الأسبق، يوسي بيلين، أن ممارسة السيسي الضغوط على قيادة السلطة الفلسطينية لمنعها من السعي لصدور قرار جديد من مجلس الأمن، ينص على تبني المجتمع الدولي لفكرة إقامة الدولة الفلسطينية، تعد بمثابة محاولة مصرية لمساعدة إسرائيل على عدم السماح بتوفير الظروف التي تسمح بإقامة هذه الدولة[2]. وحسب منطق بيلين، فإن موقف السيسي يعني أن تكون مرجعية المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين هو قرار 242، الذي لم يذكر الفلسطينيين أصلاً ولم يلزم إسرائيل بالانسحاب من أراضيهم المحتلة[3].

وقد نُظر لتحرك السيسي الهادف إلى إحباط المبادرة الفرنسية على أنه أيضًا يُمثّل محاولة لمساعدة إسرائيل لمنع تدويل الصراع مع الفلسطينيين والسماح بتوفير

(1) زعمت قناة التلفزة الإسرائيلية العاشرة أن مصادر دبلوماسية غربية نقلت لإسرائيل أن دول الخليج توافق على إعادة النظر في بعض بنود المبادرة وضمنها مسألة اللاجئين والحدود. انظر: فاردي، موآف، "الدول العربية مستعدة لإدخال تعديلات على المبادرة العربية" (מואב ורדי| מדינות ערב: מוכנות לדון בשינוי יוזמת השלום הערבית כדי לחדש המו"מ עם הפלסטינים)، **موقع القناة العاشرة**، 20 مايو/أيار 2016، (تاريخ الدخول: 20 مايو/أيار 2016):

http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=1189695

(2) بيلين، يوسي، "هناك شريك، بشرط" (יוסי ביילין | ש פרטנר, בתנאי)، **إسرائيل هيوم**، 17 يوليو/تموز 2016، (تاريخ الدخول: 17 يوليو/تموز 2016):
http://www.israelhayom.co.il/opinion/399273

(3) قال بيلين: "السيسي لا يريد الظهور متماهيًا مع إسرائيل إلى درجة أن يصوِّت مندوبه ضد مشروع قانون لصالح الدولة الفلسطينية؛ لذا فهو يسعى للحيلولة دون تحقق الظروف التي تسمح بتقديم هذا المشروع إلى مجلس الأمن". انظر: المرجع السابق.

بيئة تدفع المزيد من الأطراف للتدخل بشكل لا يخدم المصالح الإسرائيلية. وحسب المنطق الإسرائيلي، فإن اقتراح السيسي بعقد مؤتمر إقليمي بمشاركة مصر وإسرائيل والسلطة الفلسطينية والأردن يشكِّل "وصفة" لقطع الطريق على فكرة تدويل الصراع. وقد رأى مركز أورشليم لدراسة المجتمع والدولة في زيارة وزير الخارجية المصري، سامي شكري، لإسرائيل، في مطلع يوليو/تموز 2016، أنها محاولة مصرية للتدليل على أن بإمكان التحرك الإقليمي أن يكون بديلاً "ناجعًا" عن التحركات الدولية[1].

ويمكن القول: إن إسرائيل شعرت بارتياح إزاء رفض مصر، في أواسط يوليو/تموز 2016، التعاون مع السلطة الفلسطينية في تقديم مشروع قرار لمجلس الأمن يدين الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد اتهمت السلطة الفلسطينية مصر بالتلكؤ في الاستجابة لطلبها لعقد "اللجنة الرباعية العربية"، التي تضم كلاً من مصر والإمارات والبحرين والسعودية لبحث إمكانية تقديم مشروع قرار لمجلس الأمن لإدانة الاستيطان وذلك بواسطة مندوب مصر غير الدائم في مجلس الأمن في تلك الأثناء[2].

إن أكثر ما دلَّل على المسافة التي يبدي السيسي استعداده لقطعها خدمة لمصالح حكومة اليمين المتطرف في إسرائيل تَمثَّل في إصداره تعليمات، أواخر ديسمبر/كانون الأول 2016، لمندوب مصر غير الدائم في مجلس الأمن بسحب

(1) مزال، تسفي، "زيارة وزيرة الخارجية المصري لإسرائيل" (צבי מזאל | ביקורו של שר החוץ המצרי בישראל)، **مركز أورشليم لدراسة المجتمع والدولة**، 11 يوليو/تموز 2016، (تاريخ الدخول: 11 يوليو/تموز 2016):
http://jcpa.org.il/2016/07/%D7%91%D7%99%D7%A7%D7%95%D7%A8%D7%95-%D7%A9%D7%9C-%D7%A9%D7%A8-%D7%94%D7%97%D7%95%D7%A5-%D7%94%D7%9E%D7%A6%D7%A8%D7%99-%D7%91%D7%99%D7%A9%D7%A8%D7%90%D7%9C

(2) "مصر تجمد تقديم ملف الاستيطان لمجلس الأمن لخلاف مع عباس"، **الخليج أون لاين**، 1 أكتوبر/تشرين الأول 2016، (تاريخ الدخول: 1 أكتوبر/تشرين الأول 2016):
http://alkhaleejonline.net/articles/1469623421854035300/مصر-تجمد-تقديم-ملـف-الاستيطان-لمجلس-الأمن-لخلاف-مع-عباس/

مشروع قرار ينص على عدم شرعية الاستيطان اليهودي في الأراضي الفلسطينية التي احتُلَّت عام 1967، على الرغم من أن مصر ذاتها قدمت مشروع القانون، كممثلة للمجموعة العربية في المجلس. وقامت أربع دول غير عربية بتقديم مشروع القرار مجددًا للمجلس؛ حيث تم إقراره بعد أن رفضت الولايات المتحدة استخدام حق النقض (الفيتو) لإحباطه. وقد أحدث تمرير القرار ارتباكًا كبيرًا في أوساط القيادة الإسرائيلية التي خشيت تداعياته السلبية على مستقبل مشروعها الاستيطاني ومكانتها الدولية[1].

وقد كشف الأميركيون عن لقاء سري عُقد في مدينة العقبة الأردنية، في مارس/آذار 2016، جمع كلاً من السيسي ونتنياهو وملك الأردن، عبد الله الثاني، ووزير الخارجية الأميركي السابق، جون كيري؛ حيث قدَّم كيري في اللقاء مبادرة تسوية على أساس مبادرة السلام العربية، تحظى بدعم عبد الفتاح السيسي والملك عبد الله وتقوم على اعتراف العرب بيهودية إسرائيل[2]. وقد أقرَّ نتنياهو عقد اللقاء، في حين صدر عن الرئاسة المصرية بيان لم يُقرَّ أو ينفي اللقاء[3].

لكن عند إمعان النظر في بنود المبادرة التي نقلها كيري لنتنياهو بموافقة عبد الفتاح السيسي والملك عبد الله يتبيَّن أنها تمثِّل تصفية للقضية الفلسطينية، ومع ذلك

(1) للإحاطة بتداعيات مشروع القرار الذي حاول نظام السيسي إحباطه. انظر: النعامي، صالح، "ما الذي تخشاه إسرائيل من قرار مجلس الأمن 2234 الرافض للاستيطان؟"، **العربي الجديد**، 24 ديسمبر/كانون الأول 2016، (تاريخ الدخول: 24 ديسمبر/كانون الأول 2016):
https://www.alaraby.co.uk/politics/2016/12/24/2234-القرار-تأثيرات-تخشى-إسرائيل-وتراهن-على-ترامب

(2) رفيد، براك، "كيري عرض على نتنياهو مبادرة سلام إقليمية في لقاء سري مع السيسي وعبد الله قبل عام، ورئيس الوزراء تحفَّظ عليه" (ברק רביד | קרי הציג לנתניהו יוזמת שלום אזורית במפגש חשאי עם א־סיסי ועבדאללה לפני כשנה; רה"מ הסתייג)، **هآرتس**، 19 فبراير/شباط 2017، (تاريخ الدخول: 19 فبراير/شباط 2017):
http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.3870153

(3) "الرئاسة المصرية ترد على تقرير "اللقاء السري" بين نتنياهو والسيسي والملك عبدالله"، **سي.إن.إن العربية**، 19 فبراير/شباط 2017، (تاريخ الدخول: 19 فبراير/شباط 2017):
http://arabic.cnn.com/middleeast/2017/02/19/egypt-sisi-netanyahu-meeting

رفضها رئيس الحكومة الإسرائيلي[1].

تكرست قناعة لدى بعض النخب العسكرية والأمنية الإسرائيلية مفادها أن نظامي الحكم في كل من مصر والأردن معنيان بتكريس وتواصل التنسيق الأمني وتبادل المعلومات الاستخبارية والتعاون الاستراتيجي مع إسرائيل أكثر من اهتمامهما بإسناد الفلسطينيين في سعيهم لإقامة دولة فلسطينية. ويرى الجنرال تسفيكا فوجل، قائد أركان قيادة المنطقة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي الأسبق، أن كلاً من نظامي الحكم في القاهرة وعمَّان يعيان أن أي إصرار على الدفع نحو حل للقضية الفلسطينية عبر إقامة دولة فلسطينية يعني تهديد العلاقة مع إسرائيل والمخاطرة بحرمان النظامين من عوائد الشراكة الاستراتيجية مع تل أبيب[2].

لقد أسهم نظام السيسي بالمس بمكانة القضية الفلسطينية عربيًّا وعالميًّا عندما حرص على تطوير علاقاته مع الحكومة اليمينية الأكثر تطرفًا في تاريخ إسرائيل برئاسة بنيامين نتنياهو في الوقت الذي كانت تواصل فيه الاستيطان والتهويد وتجاهر بتوجهها نحو تغيير الوضع القائم في الحرم القدسي الشريف وتتعاون مع تنظيمات يهودية تنادي بتدمير المسجد الأقصى وبناء الهيكل على أنقاضه. ولم تؤثر تصريحات نتنياهو ووزرائه المتكررة بأنه لن يتم السماح بإقامة دولة فلسطينية على قرار السيسي بتعيين سفير مصري جديد في تل أبيب. لقد جاء هذا القرار في الوقت الذي كانت حركة المقاطعة الدولية (BDS)، التي تعمل في أرجاء أوروبا والولايات المتحدة تسعى لإقناع الحكومات والمجتمعات المدنية والمرافق الاقتصادية في أرجاء العالم بمقاطعة إسرائيل والتوقف عن التعاون معها وعدم الاستثمار فيها بسبب مسها بحقوق الشعب الفلسطيني.

---

(1) للإحاطة بدلالات وتداعيات لقاء العقبة السري، انظر: النعامي، صالح، "لقاء العقبة السري.. تداعيات ومحاذير"، **الجزيرة نت**، 21 فبراير/شباط 2017، (تاريخ الدخول: 21 فبراير/شباط 2017):
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/2/21/لقاء-العقبة-السري-تداعيات-ومحاذير

(2) فوجل، تسفيكا، "بعيد عن العين قريب من القلب" (צביקה פוגל | רחוק מהעין, קרוב ללב)، **يسرائيل هيوم**، 10 مارس/آذار 2014، (تاريخ الدخول: 10 مارس/آذار 2014):
http://www.israelhayom.co.il/opinion/163983

إن حرص السيسي وحكام عرب آخرين على ترتيب موضوع خلافة رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، لضمان عدم حدوث فوضى في حال تركه ساحة الأحداث دون تسمية من يحل مكانه، يلتقي مع المصالح الإسرائيلية. فتحرك أنظمة الحكم في كل من مصر ودول عربية أخرى للضغط على عباس لضمان هندسة الواقع الفلسطيني الداخلي بحيث لا يفضي تركه ساحة الأحداث إلى استفادة حركة حماس من المرحلة الجديدة، إلى جانب تقليص فرص اندلاع مواجهات واسعة بين الفلسطينيين وإسرائيل في الضفة الغربية، يحرج الأنظمة العربية وقد يؤثر على الأوضاع الداخلية في البلدان التي تحكمها.

لقد وعت إسرائيل طابع محددات السياسة الخارجية للسيسي وعملت على توظيفها لصالحها. ويقول وزير الخارجية والدفاع الإسرائيلي الأسبق، موشيه أرنس: إن حكام مصر "يدفعون ضريبة كلامية" فقط للفلسطينيين من خلال إظهار الاهتمام بقضيتهم، لكنهم يدركون أن مصالحهم الحقيقية مع إسرائيل وهم يعملون على هذا الأساس؛ حيث إن الحرب على الإسلام المتطرف "تشكِّل المبدأ الذي يقوم عليه التحالف بين إسرائيل ونظام الحكم"[1].

وبلغ رهان نتنياهو على السيسي لدرجة أنه استعان به في تحقيق مكاسب في الحلبة الحزبية الإسرائيلية الداخلية؛ فقد كان نتنياهو معنيًّا بكسر الطابع اليميني المتطرف لحكومته من خلال ضم حزب العمل المعارض للحكومة؛ حيث إن زعيم حزب العمل، إسحاق هيرتزوغ، كان متحمسًا لهذه الفكرة أيضًا، لكنه كان يواجه معارضة شديدة داخل حزبه؛ إذ نظر معظم قادة حزب العمل للانضمام لحكومة نتنياهو على أنه يمثِّل إضفاء شرعية على خطها السياسي المتشدد، الذي يتعارض بشكل جذري مع مواقف حزب العمل. وقد حاول كل من نتنياهو وهيرتزوغ توظيف مبادرة السيسي الهادفة إلى إحباط المبادرة الفرنسية في محاولة للتغلب على المعارضة داخل حزب العمل للانضمام للحكومة من خلال الزعم بأن

---

(1) أرنس، موشيه، "من المهم أن تكونوا أصدقاء لإسرائيل" (משה ארנס | כדאי להיות ידידים של ישראל)، **هآرتس**، 5 يوليو/تموز 2016، (تاريخ الدخول: 5 يوليو/تموز 2016):
http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2996248

قبول نتنياهو بمبادرة السيسي يدلّل على أنه ملتزم بأفق سياسي لحل الصراع مع الفلسطينيين. وقد وصل الأمر إلى حد أن عددًا من قادة حزب العمل الذين يعارضون الانضمام لحكومة نتنياهو قد اتهموا السيسي بأنه ألقى خطاب "أسيوط"، الذي أعلن فيه عن مبادرته، فقط من أجل منح هيرتزوغ المسوِّغ للموافقة على الانضمام لحكومة نتنياهو[1].

وتكمن المفارقة في أنه بعد أن فشل نتنياهو في ضمِّ حزب العمل لحكومته بسبب المعارضة داخل الحزب لهذه الخطوة، قام بضم حزب "يسرائيل بيتنا" بقيادة أفيغدور ليبرمان، الذي تولى منصب وزير الدفاع، مع العلم بأن ليبرمان سبق له أن دعا إلى تدمير السد العالي، بالإضافة إلى أن مواقفه المتطرفة جدًّا لا تجعل الحديث عن حل الصراع أمرًا منطقيًّا.

3- استراتيجية موحدة لمواجهة التحديات الإقليمية

وصلت العلاقة بين نظام السيسي وإسرائيل، حسب المسؤولين الإسرائيليين، من التطور إلى حد التوافق على وضع استراتيجية موحدة وتشكيل فرق عمل مشتركة لتنسيق سياسات الطرفين تجاه التحولات في المنطقة، وتحديدًا تجاه ما يوصف بـ "خطر الإسلام المتطرف". وقد أقر وكيل وزارة الخارجية الإسرائيلي، دوري غولد، بأنه خلال الزيارة التي قام بها للقاهرة، في 28 يونيو/حزيران 2015، اتفق مع المسؤولين المصريين على عقد اجتماعات بين الجانبين للاتفاق على قواعد عامة للاستراتيجية المشتركة[2]. وقد كان لافتًا توصيف غولد طابع تطابق وجهات

(1) أوزولاي، مورن، "مسؤولون كبار في حزب العمل: خطاب السيسي يبدو منسقًا وموجهًا من أجل ربط نتنياهو وهيرتزوغ" (מורן אזולאי| בכירים במחנה הציוני: "דברי א-סיסי נראים מתואמים ומכוונים לחיבור בין נתניהו להרצוג")، **واي نت**، 17 مايو/أيار 2016، (تاريخ الدخول: 17 مايو/أيار 2016):
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4804345,00.html

(2) كهانا، أرئيل، "إسرائيل ومصر تتكلمان نفس اللغة في مواجهة التحديات الإقليمية" (אריאל כהנא | "ישראל ומצרים דוברות אותה שפה מול אתגרי האזור")، **ميكور ريشون**، 28 يونيو/حزيران 2015، (تاريخ الدخول: 28 يونيو/حزيران 2015):
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/705/342.html?hp=1&cat=404

النظر بين الجانبين؛ حيث قال: "فوجئت تمامًا من التطابق التام في تصور كل منَّا للتحولات في المنطقة، فعلى الرغم من أننا في تل أبيب نتكلم العبرية وهم في القاهرة يتكلمون العربية، إلا أننا من ناحية سياسية نتكلم نفس اللغة"[1]. ولم يصدر عن الجانب الرسمي المصري أي تعقيب على ما قاله غولد.

وتجاهر دوائر صنع القرار في تل أبيب بأن رفض إسرائيل تقديم تنازلات من أجل حل القضية الفلسطينية لا يمثل مشكلة بالنسبة للسيسي يمكن أن تؤثِّر على نسق العلاقة القائم بين نظامه وإسرائيل. وقد سمح سلوك السيسي لنتنياهو باستنباط قاعدة سلوك في علاقات إسرائيل الإقليمية مع الدول العربية تُعلي من شأن التحالف ضد الحركات الإسلامية على حساب المفاوضات التي تهدف إلى حل القضية الفلسطينية؛ حيث تقول القاعدة كما وردت على لسان نتنياهو: "التحالفات بدل المفاوضات"[2]. ويشرح نتنياهو هذه القاعدة على النحو التالي: "القوي هو من يتمكن من العيش في وسط يقطنه العرب؛ فقوة إسرائيل تجعل الدول العربية معنية بالارتباط بتحالفات معنا من أجل مواجهة "الإرهاب الإسلامي"[3]. لكن نتنياهو لا يخفي أن إسرائيل تستفيد أكثر من نمط التحالف القائم مع مصر ودول عربية أخرى؛ حيث يقول: "على الرغم من أن إسرائيل تمثِّل قوة عسكرية كبيرة وتتمتع بتفوق تكنولوجي كبير ووضع اقتصادي ممتاز إلا أنها صغيرة وذات موارد محدودة، مما يفرض عليها بناء تحالفات مع دول المنطقة لمواجهة التحديات والمخاطر الإقليمية"[4].

لقد تبين أن صعود السيسي سمح بإرساء محاور إقليمية جديدة في المنطقة، تضم إسرائيل، تقوم على مواجهة الحركات الإسلامية ودول في حالة عداء مع

(1) المرجع السابق.

(2) موعالم، مزال، "استمعوا لنتنياهو: خطاب بارإيلان لم يعد قائمًا" (מזל מועלם | תקשיבו לנתניהו: נאום בר אילן לא תקף יותר)، **يسرائيل بالس**، 29 أغسطس/آب 2016، (تاريخ الدخول: 29 أغسطس/آب 2016):
http://www.al-monitor.com/pulse/iw/contents/articles/originals/2016/08/israel-pm-netanyahus-new-diplomatic-worldview.html

(3) المرجع السابق.

(4) المرجع السابق.

النظام الجديد في القاهرة وإسرائيل. وقد برز نوعان من المحاور الإقليمية: محور يضم إسرائيل ودولاً عربية لمواجهة الحركات الإسلامية، ومحور آخر يضم إسرائيل ومصر واليونان وقبرص لمواجهة تركيا.

ويجاهر نتنياهو بأن التحالف الإقليمي الذي بات يربط إسرائيل بمصر وعدد من الدول العربية يرتكز إلى المصلحة المشتركة في الحرب على "الإسلام المتطرف"، بعد أن أدركت أنظمة الحكم في هذه الدول حجم إسهام إسرائيل في الحرب على الإرهاب[1]. ومن الأهمية بمكان قراءة ما قاله نتنياهو: "الحرب على الإرهاب أوجدت تحالفات جديدة في الشرق الأوسط، دول سُنّيَّة، وعلى رأسها مصر، أدركت الخطر الكامن في الحركات الإسلامية السنية، من هنا، فإن هذه الدول أعادت تقييم موقفها من إسرائيل وربطت علاقتها معنا بقدر ما يمكن أن نقدمه في الحرب على الإرهاب؛ حيث اكتشفت قيادات هذه الدول أن إسرائيل تُمثِّل حليفاً لها في حربها ضد العدو المشترك، وهذا يفتح أمام إسرائيل فرصًا كبيرة"[2].

ويرى وزير الخارجية والدفاع الإسرائيلي الأسبق، موشيه أرنس، أن صعود السيسي للحكم قد أفضى إلى انهيار الجبهة العربية المعادية لإسرائيل نهائيًّا؛ حيث يرى أن السيسي وبعض الحكام العرب اكتشفوا أن هناك مجالاً واسعًا من القواسم المشتركة التي تربط أنظمتهم بإسرائيل على رأسها مواجهة "الإسلام الأصولي"[3]. وحسب تقديرات أرنس، فإنه في كل ما يتعلق بالسيسي تحديدًا، فإن التزام نظامه بمواجهة الحركات الإسلامية يتقدم على التزام مصر بتأييد القضية الفلسطينية[4]. وقد أفضى بروز هذا المحور إلى تسريع وتيرة التطبيع مع العالم العربي، بحيث إن

(1) "نتنياهو: النضال ضد الإرهاب أوجد تحالفات جديدة وهذه فرصة" (נתניהו: "המאבק בטרור יצר בריתות חדשות, זו הזדמנות לשלום")، **ميكور ريشون**، 11 سبتمبر/أيلول 2014، (تاريخ الدخول: 11 سبتمبر/أيلول 2014):
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/620/950.html?hp=1&cat=404

(2) المرجع السابق.

(3) أرنس، موشيه، "الجبهة العربية تتداعى" (משה ארנס | החזית הערבית מתפוררת)، **هآرتس**، 13 يوليو/تموز 2015، (تاريخ الدخول: 13 يوليو/تموز 2015):
http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2681946

(4) المرجع السابق.

مصر ودولاً عربية أخرى لم تعد تشترط للموافقة على التعاون مع إسرائيل إحداث تقدم على مسار حل القضية الفلسطينية، بل باتت معنية بأنماط متعددة من التعاون[1]. وحسب دراسة أصدرها مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، فقد أسهم صعود السيسي في تهيئة العالم العربي لتقبل أفكار التعاون مع إسرائيل وتنفيذ المشاريع الإقليمية والتعاون الثنائي والجماعي معها. وتلفت نتائج الدراسة إلى أن نظام السيسي اتسم "بجرأة غير مسبوقة في التنظير للتعاون مع إسرائيل في كل المجالات، وهو ما أسهم في دفع دول مهمة في العالم العربي لتوسيع التعاون والتنسيق السري وشبه العلني[2]. وتدلِّل الدراسة على دور صعود السيسي وإسهامه في إحداث تحولات على نمط تعاطي العالم العربي مع إسرائيل؛ حيث تشير إلى أن إسرائيل كانت في السابق هي التي تحاول بكل قوة إقناع العرب بالتعاون الثنائي، في حين يحدث الآن العكس[3]. ويرى الجنرال، ديفيد عبري[4]، أن صعود السيسي للحكم حسَّن من قدرة إسرائيل على استغلال وتوظيف التحولات التي طرأت في العالم العربي بعد تفجر ثورات الربيع العربي، ومنحها المزيد من الفرص في التعاطي مع البيئة الإقليمية بما يخدم مصالحها[5].

ومما يعكس التحول على طابع علاقات إسرائيل الإقليمية حقيقة أنه عندما توصلت كل من مصر والسعودية لاتفاق يقضي بنقل جزيرتي "تيران" و"صنافير" من السيادة المصرية إلى السيادة السعودية، أن الجانب المصري وضع إسرائيل في صورة الأمر قبل التوقيع وذلك عملاً بما جاء في اتفاقية كامب ديفيد، إلى جانب تقديم السعودية تعهدًا لإسرائيل بعدم إحداث تغيير على طابع توظيف الجزيرتين وإبقائهما منزوعتين من السلاح. وقد عرضت قناة تلفزة مصرية تسريبًا صوتيًّا لوزير الخارجية المصري سامح شكري وهو يتصل بإسحاق مولخو، المبعوث

(1) فنتور، "الشرق الأوسط الجديد-النسخة المصرية"، مرجع سابق، ص 35.

(2) المرجع السابق، ص 36.

(3) المرجع السابق، ص 36.

(4) كان قائدًا لسلاح الجو ووكيلاً لوزارة الدفاع الإسرائيلية.

(5) عبري، ديفيد، "التوازنات الأمنية في الشرق الأوسط" (דוד עברי | איזונים ביטחוניים במזרח התיכון)، **الدفاع الإسرائيلي**، (العدد 324، 20 يوليو/تموز 2015)، ص 23.

الخاص لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وهو يطلب منه ردَّ إسرائيل على فحوى الاتفاق مع السعودية[1].

ويقول موشيه يعلون، الذي كان وزيرًا للدفاع في إسرائيل عند التوصل للاتفاق، بأن حكومته وافقت على نقل الجزيرتين للسعودية بعدما تلقت ضمانات سعودية بضمان حرية الملاحة في مضيق "تيران"[2]. وحسب يعلون، فقد وافقت إسرائيل مسبقًا على تدشين جسر يربط مصر بالسعودية، وهو ما أُطلق عليه "جسر الملك سلمان"[3].

وقد وصل مستوى استفادة إسرائيل من الواقع الإقليمي الذي تلا صعود السيسي إلى حد أن تل أبيب رأت بخطورة كبيرة تدهور العلاقات بين نظام السيسي والسعودية، على اعتبار أن هذا التطور يحمل في طياته إمكانية انهيار ما تسميه "المحور السُّني المعتدل". وقد رأى مركز أورشليم لدراسة المجتمع والدولة أن المس باستقرار هذا المحور يؤثِّر في مصالح إسرائيل سلبًا بشكل مباشر، لا سيما في كل ما يتعلق بمواجهة ما أسماه بـ "الإرهاب الإسلامي السُّني" وإيران[4]. وحسب المركز، فإن انهيار هذا المعسكر سيسدد ضربة قوية للخطاب السياسي لليمين في إسرائيل، الذي

(1) "تسريب مكالمات بين سامح شكري ومحامي نتنياهو"، **الجزيرة نت**، 11 فبراير/شباط 2017، (تاريخ الدخول: 15 فبراير/شباط 2017):
http://www.aljazeera.net/programs/newsreports/2017/2/11/تسريب-مكالمات-بين-سامح-شكري-ومحامي-نتنياهو

(2) تيفون، أمير، "موافقة إسرائيل على نقل الجزيرتين في البحر الأحمر: بادرة حُسن نية تجاه مصر وإساءة للسعودية" (אמיר תיבון | הסכמת ישראל להעברת האיים בים סוף: מחווה למצרים וקריצה לסעודיה)، **وللا**، 12 أبريل/نيسان 2016، (تاريخ الدخول: 12 أبريل/نيسان 2016):
http://news.walla.co.il/item/2952094

(3) المرجع السابق.

(4) مزال، تسفي، "مصر والسعودية: تصدع في الكتلة السنية" (צבי מזאל | מצרים – סעודיה: סדקים בגוש הסוני?)، **مركز أورشليم لدراسة المجتمع والدولة**، 16 أكتوبر/تشرين الأول 2016، (تاريخ الدخول: 16 أكتوبر/تشرين الأول 2016):
http://jcpa.org.il/2016/10/%D7%9E%D7%A6%D7%A8%D7%99%D7%9D-%D7%A1%D7%A2%D7%95%D7%93%D7%99%D7%94-%D7%A1%D7%93%D7%A7%D7%99%D7%9D-%D7%91%D7%92%D7%95%D7%A9-%D7%94%D7%A1%D7%95%D7%A0%D7%99

يرى أنه بالإمكان التوصل لـ "تسوية إقليمية" للصراع تقوم على تجاوز الفلسطينيين وتضمن لإسرائيل الاحتفاظ بخارطة مصالحها في الضفة الغربية[1]. ومما يفاقم من خطورة تدهور العلاقة بين نظامي الحكم في مصر والسعودية في نظر إسرائيل الخوف من أن يفضي هذا التطور إلى تعزيز مكانة تركيا في العالم العربي، وهو تطور يمس بالمصالح الإسرائيلية ويزيد البيئة الإقليمية تعقيدًا[2].

وكان من اللافت أن الدوائر المقربة من صنَّاع القرار في تل أبيب قد دافعت عن سياسات السيسي الإقليمية التي لا ترتبط بشكل مباشر بإسرائيل. وقد أيد مركز أورشليم لدراسة المجتمع والدولة، المقرب من صنع القرار في تل أبيب، موقف السيسي من الأزمة الليبية وانتقد الحساسية التي تبديها بعض الدول الأوروبية إزاء قيام مصر بدور عسكري إلى جانب حليف السيسي في ليبيا، خليفة حفتر[3].

وقد رأت إسرائيل في حرب السيسي على جماعة الإخوان المسلمين حربًا لها؛ حيث برز بشكل خاص تجنُّد مراكز الأبحاث ذات العلاقة الوثيقة بدوائر صنع القرار في تل أبيب لمساعدة نظام السيسي على إقناع الغرب بأن الجماعة تشكيل "إرهابي".

وعندما قرر رئيس الوزراء البريطاني السابق، ديفيد كاميرون، تشكيل لجنة لتحديد الموقف القانوني من جماعة الإخوان المسلمين، حرص مركز أورشليم لدراسة المجتمع والدولة، على إصدار عدة أوراق ناقشت ما اعتبره "أدلة" على أن الجماعة تشكِّل "تهديدًا استراتيجيًّا" للأمن الداخلي في بريطانيا وكل دولة أوروبية[4].

لقد سمحت علاقات الشراكة بين إسرائيل ونظام السيسي بتدشين محور إقليمي آخر، يضم أيضًا قبرص واليونان؛ حيث إن أهم ما سوغ تبلور هذا المحور

(1) مزال، "مصر والسعودية: تصدع في الكتلة السنية"، مرجع سابق.

(2) المرجع السابق.

(3) المرجع السابق.

(4) انظر مثلاً الورقة التي أعدها السفير الإسرائيلي الأسبق في القاهرة، مزال، تسفي: "بريطانيا والإخوان المسلمون: هل هذه المرة؟" (צבי מזאל | בריטניה והאחים המוסלמים: האם נפל האסימון?)، **مركز أورشليم لدراسة المجتمع والدولة**، 4 أبريل/نيسان 2014، (تاريخ الدخول: 4 أبريل/نيسان 2014):
http://www.jcpa.org.il/Templates/showpage.asp?FID=964&DBID=1&LNGID=2&TMID=99&IID=28121

هو العداء المشترك لتركيا، التي يتهمها نظام السيسي بدعم جماعة الإخوان، إلى جانب أن عداءً تاريخيًّا يميز علاقة تركيا بكل من القبارصة واليونانيين. وتقر إسرائيل بأنه على الرغم من عدم مشاركتها في القمم التي عقدها قادة مصر واليونان وقبرص، إلا أنها تشارك في تحديد جدول أعمال هذه القمم وتسهم من وراء الكواليس في تحديد مخرجاتها[1]. وقد طلبت إسرائيل من كل من قبرص واليونان استغلال عضويتهما في الاتحاد الأوروبي لإحباط أي مشروع قرار يدعو لفرض عقوبات ضد نظام السيسي بسبب سجله في حقوق الإنسان[2].

وحتى بعد أن وقَّعت إسرائيل وتركيا على اتفاق لإنهاء الأزمة في العلاقات منذ مهاجمة الجيش الإسرائيلي سفينة مرمرة التركية في عرض البحر الأبيض، مطلع يونيو/حزيران 2010، فإن الافتراض الذي يحكم توجه صانع القرار الإسرائيلي نحو تركيا أن إمكانية انهيار العلاقات مجددًا واردة في كل وقت، وهو ما يستدعي الحفاظ على تماسك المحور الإقليمي الذي يضم قبرص واليونان ومصر.

4- مواقف السيسي من السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين

في الوقت الذي كانت منظمات حقوقية عالمية وفلسطينية تنبري فيه لاتهام الحكومة والجيش الإسرائيلي بممارسة الإرهاب وارتكاب جرائم حرب ضد الفلسطينيين، نفى نظام السيسي عن إسرائيل هذه التهمة؛ فقد قال وزير خارجية مصر، سامح شكري، في لقاء مع طلبة مصريين: إنه لا يمكن لأحد أن يتهم إسرائيل بممارسة الإرهاب ضد الفلسطينيين[3]. وتكمن المفارقة في أن

(1) تيفون، أمير، "السيسي واليونانيون: التحالف الإقليمي ضد أردوغان وداعش" (אמיר תיבון | א-סיסי והיוונים: הקואליציה האזורית נגד ארדואן ודאעש)، **وللا**، 30 أبريل/نيسان 2015، (تاريخ الدخول: 28 ديسمبر/كانون الأول 2016):
http://news.walla.co.il/item/2850182?utm_source=dlvr.it&utm_medium=twitter

(2) المرجع السابق.

(3) "شكري: لا يمكن وصف ممارسات إسرائيل بالإرهاب"، **الرسالة**، 22 أغسطس/آب 2016، (تاريخ الدخول: 31 أكتوبر/تشرين الأول 2016):
http://alresalah.ps/ar/post/146396/شكري-لا-يمكن-وصف-ممارسات-إسرائيل-بالإرهاب

دفاع شكري عن إسرائيل ورفضه وصم سلوكها تجاه الفلسطينيين بالإرهاب جاء في الوقت الذي لا يتردد فيه الكثير من النخب السياسية والإعلامية والمنظمات الحقوقية الإسرائيلية باتهام إسرائيل بممارسة الإرهاب ضد الفلسطينيين. ويكفي هنا أن نشير إلى شهادة المحامي حجاي إليعاد، رئيس منظمة "بتسيلم" الإسرائيلية الحقوقية، التي ترصد أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية أمام مجلس الأمن الدولي، في مطلع يونيو/حزيران 2016؛ إذ لم يكتف فقط باتهام إسرائيل بممارسة "جرائم حرب" ضد الفلسطينيين، بل حمَّل المجتمع الدولي أيضًا المسؤولية عن تواصل المعاناة التي يكابدها الفلسطينيون لعدم إقدامهم على التحرك ضد إسرائيل لإجبارها على وقف سلوكها ضد الفلسطينيين[1].

وينقل الصحفي الإسرائيلي، آرييه شافيت، عن مبعوث دولي التقى السيسي في يوليو/تموز 2016، أنه فوجئ برفض السيسي توجيه أي نقد لسياسات إسرائيل على الرغم من أنه أطلعه على جملة من الشواهد التي تدلل على تحمل إسرائيل المسؤولية عن الجمود في العملية التفاوضية مع السلطة الفلسطينية[2]. ويرى شافيت أن استجابة السيسي لنتنياهو مكَّنته من قيادة إسرائيل "بشكل ناجع في ذروة الاضطرابات والتحولات التي تشهدها المنطقة، ومنحته القدرة على الحفاظ على الأمن، دون الاضطرار إلى خوض مواجهات لا طائل منها"[3]. ويلفت شافيت الأنظار إلى مفارقة تتمثَّل في أن نتنياهو الذي يرأس "الحكومة اليمينية

(1) إليعاد، حجاي، "لماذا تحدثت أمام مجلس الأمن؟" (חגי אלעד | למה דיברתי במועצת הביטחון נגד הכיבוש)، **هآرتس**، 16 أكتوبر/تشرين الأول 2016، (تاريخ الدخول: 31 أكتوبر/تشرين الأول 2017):
http://www.haaretz.co.il/opinions/1.3096066

(2) يسمح شافيت لنفسه أن يقول: إن "السيسي يعشق نتنياهو". انظر: شافيت، آرييه، "بيبي قوي في العربية ضعيف في الإنجليزية" (ארי שביט| ביבי חזק בערבית, חלש באנגלית)، **هآرتس**، 30 يونيو/حزيران 2016، (تاريخ الدخول: 30 يونيو/حزيران 2016):
http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2991730

(3) المرجع السابق.

الأكثر تطرفًا في تاريخ إسرائيل هو تحديدًا الصديق المقرَّب والسري لقادة العالم العربي"[1].

وتجنب السيسي في الخطابات والكلمات التي ألقاها في المحافل الدولية توجيه أية انتقادات لإسرائيل بسبب سياساتها الاستيطانية والتهويدية ورفضها لمتطلبات تحقيق تسوية سياسية للصراع. إلى جانب ذلك، اعتمد السيسي - ومن منطلق الحرص على مراكمة شرعية دولية لنظامه - على التركيز على ضرورة توحيد جهود العالم لمواجهة "الإرهاب". ومن الواضح أن سلوك السيسي هذا ينسجم مع مصالح إسرائيل، على اعتبار أن التركيز على "الإرهاب"، المقصود به "إرهاب" الجماعات الإسلامية ما يساعد على اصطناع أجندة عالمية تتقلص معها فرص التفات المجتمع الدولي لاحتلالها الأراضي الفلسطينية وممارساتها ضد الشعب الفلسطيني. وحتى عندما تحدث السيسي عن القضية الفلسطينية فإنه رمى بالكرة في ملعب الفلسطينيين والعرب واعتبر أنهم مطالبون بالقيام بالخطوة الأولى من أجل حل هذه القضية. فخلال كلمته أمام اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، في أغسطس/آب 2015، دعا السيسي الدول العربية للانضمام لمسيرة التسوية، وهو يعي أن المواقف التي تطرحها حكومة اليمين المتطرف في تل أبيب تجاه الصراع لا تساعد على التوصل لأية تسوية. ليس هذا فحسب، بل إن مركز أورشليم لدراسة المجتمع والدولة الإسرائيلي رأى في مضامين خطاب السيسي "خدمة" للموقف الإسرائيلي وتتقاطع مع فكرة "السلام الإقليمي"، التي يطرحها اليمين في تل أبيب للتملص من متطلبات التسوية مع الشعب الفلسطيني[2].

(1) المرجع السابق.

(2) مزال، تسفي، "السيسي يعرض رؤيته أمام عالم غير مبال" (צבי מזאל | א-סיסי מציג את משנתו בפני עולם אדיש)، مركز أورشليم لدراسة المجتمع والدولة، 29 سبتمبر/أيلول 2015، (تاريخ الدخول: 29 سبتمبر/أيلول 2015):
http://jcpa.org.il/2015/09/%D7%90-%D7%A1%D7%99%D7%A1%D7%99-%D7%9E%D7%A6%D7%99%D7%92-%D7%90%D7%AA-%D7%9E%D7%A9%D7%A0%D7%AA%D7%95-%D7%91%D7%A4%D7%A0%D7%99-%D7%A2%D7%95%D7%9C%D7%9D-%D7%90%D7%93%D7%99%D7%A9

وقد بلغت الرهانات الإسرائيلية على السيسي درجة أن بعض النخب في تل أبيب دعت إلى توظيف مصر في محاربة حركة المقاطعة الدولية المعروفة بـ "BDS"، التي تدعو دول العالم لفرض عقوبات على إسرائيل بسبب سياساتها تجاه الشعب الفلسطيني، حيث إنه بات يُنظر إلى هذه الحركة في تل أبيب على أنها "تهديد وجودي". ويرى الجنرال آفي بنياهو، الناطق الأسبق بلسان الجيش الإسرائيلي، أن السيسي فقط "الوحيد القادر على إنقاذ إسرائيل من المقاطعة الدولية التي ستفضي، في حال حافظت على وتيرتها الحالية، إلى عزلة دولية خانقة وموجة مقاطعات تهدد بشكل غير مسبوق منعة إسرائيل الاقتصادية"[1]. وبحسب محاججة بنياهو، فما دامت حركة المقاطعة الدولية تستغل توقف المفاوضات مع السلطة الفلسطينية بشأن التوصل لحل للصراع في تبرير مطالبتها دول العالم والشركات العالمية وقف التعاون الاقتصادي وتجميد الاستثمارات في إسرائيل، فإن السيسي بإمكانه الضغط على قيادة السلطة الفلسطينية للعودة للمفاوضات بغضِّ النظر عن النتائج التي يمكن أن تترتب عليها[2].

5- التداعيات الاقتصادية

أسهم صعود السيسي للحكم في تراجع إسرائيل عن مخططاتها لتخصيص موارد مالية ضخمة لتعزيز القوة العسكرية؛ حيث كانت قيادة الجيش الإسرائيلي قررت بُعيد فوز مرسي زيادة الموازنة المخصصة للأمن بشكل كبير. لقد افترضت إسرائيل أن فرص نشوب حرب بينها وبين مصر تعاظمت بعد الثورة وتولي مرسي زمام الأمور؛ مما جعل هيئة أركان الجيش تطالب بموازنة إضافية بقيمة 15 مليار شيكل (4.4 مليارات دولار)[3]. وقد بلغت التقديرات الأولية للتكلفة المالية

(1) بنياهو، آفي، "الطريق الوحيد لمواجهة المقاطعة: الحديث مع الفلسطينيين بمساعدة السيسي" (אבי בניהו | הדרך היחידה להתמודד עם החרם: לדבר עם הפלסטינים בסיוע א-סיסי)، **معاريف**، 27 سبتمبر/أيلول 2015، (تاريخ الدخول: 27 سبتمبر/أيلول 2015):
http://www.maariv.co.il/journalists/Article-499564

(2) المرجع السابق.

(3) جرينبيرغ، حنان، "الجيش الإسرائيلي يرجع للجبهة المصرية ويطلب مبلغًا إضافيًّا بقيمة 15 مليار شيكل" (חנן גרינברג | צה"ל חוזר לחזית המצרית: ידרוש תוספת של כ-15 מיליארד שקל)، **معاريف**، 28 يونيو/حزيران 2012، (تاريخ الدخول: 28 يونيو/حزيران 2012):
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/381/473.html?hp=1&cat=875&loc=1

لمتطلبات إعادة بناء القوة العسكرية في أعقاب فوز مرسي، كما قدَّمها وزير الخارجية الإسرائيلي، أفيغدور ليبرمان، لحكومة نتنياهو الثانية، العشرة مليارات دولار[1].

إلى جانب ذلك، رأت إسرائيل أن تحسن بيئتها الاستراتيجية في أعقاب عزل مرسي سيسمح لجيشها بتجاوز مخططات تعزيز القوة العسكرية وإحداث إصلاحات على نظام بنيان القوة العسكرية بما يسمح بتقليص النفقات الأمنية[2]. وحسب المنطق الإسرائيلي، فقد قل2ص صعود السيسي من فرص نشوب حرب في المستقبل بين مصر وإسرائيل[3]. ومما حسن من البيئة الاستراتيجية لإسرائيل أن صعود السيسي جاء في أعقاب تفكك الجيش السوري وتقلص فرص تفرغ حزب الله لمواجهة إسرائيل في أعقاب تورطه في مواجهة الثورة السورية، وهذا يسمح بإحداث تقليص على موازنة الأمن؛ مما يعني توجيه المزيد من الموارد للمجالات المدنية.

إن صعود السيسي ضَمِن توفير الظروف الكفيلة بمواصلة مصر احترام اتفاقية كامب ديفيد، وهو ما يحمل في طياته أهمية استراتيجية كبرى لإسرائيل على الصعيد الاقتصادي؛ حيث إن ضمان الحفاظ على هذه الاتفاقية يعد ركنًا أساسيًّا من أركان الأمن القومي الإسرائيلي؛ لأنه ضمن أمور أخرى - يضمن عدم عودة إسرائيل للوضع الاقتصادي الكارثي الذي ساد بعد حرب 73.

وتتجه إسرائيل إلى توظيف مصر في أدوار احتياطية لضمان عدم المس بمصالحها الجيوستراتيجية والاقتصادية. فعلى الرغم من أن إسرائيل قد وقَّعت على اتفاق مع تركيا ينص على تصدير الغاز "الإسرائيلي" إلى أوروبا عبر تركيا؛ فإن

(1) كاسبيت، بن، ليبرمان "ليبرمان يحذر نتنياهو: مصر تثير القلق أكثر من إيران" (בן כספית | ליברמן התריע בפני נתניהו: מצרים יותר מדאיגה מאיראן)، **معاريف**، 22 أبريل/نيسان 2012، (تاريخ الدخول: 22 أبريل/نيسان 2012):
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/360/472.html?hp=1&cat=404

(2) ليفين، ألون، بوستون، يوفال، "مصر تغرق في الفوضى" (אלון לוין | אנרכיה במצרים)، **سيكور مموكاد**، (العدد 23، يوليو/تموز 2013)، ص 9.

(3) المرجع السابق.

إسرائيل تخشى من إمكانية أن يوقف الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، تدفق الغاز الإسرائيلي لأوروبا ردًّا على أي سلوك تراه تركيا مستفزًّا؛ لذلك ارتأت دوائر صنع القرار في تل أبيب أن يتم توفير بدائل أخرى لاستخدامها وقت الحاجة، وضمنها الاستعانة بمصر في تسويق الغاز[1]. وحسب المنطق الإسرائيلي، فإن إسرائيل ستعمل على تدشين خط لنقل الغاز إلى مصر؛ حيث تتم إسالته هناك وبعد ذلك يتم نقله في حاويات إلى أوروبا، على أن يتم اللجوء إلى هذا الخيار في حال ظهرت مؤشرات على تحول في الموقف التركي، كما حدث في الماضي[2].

وقد رأت إسرائيل الرسمية أن صعود السيسي قد جنَّبها سيناريوهات كان يمكن أن تؤثِّر بشكل كبير على أوضاعها الاقتصادية. ويقول يغال مور، رئيس سلطة الملاحة البحرية في وزارة المواصلات الإسرائيلية: إن 90% من التجارة الخارجية لإسرائيل تمر عبر الممرات البحرية، لا سيما الصادرات الإسرائيلية إلى جنوب شرق آسيا التي تمر عبر قناة السويس؛ مما يدلل على أهمية أن يتولى مقاليد الحكم في القاهرة نظام متعاون لا يمكن أن يسمح بالتشويش على حركة التجارة عبر القناة[3]. وحسب مور، فإن أعمال التطوير التي أدخلها السيسي على قناة السويس تحسِّن من قدرة إسرائيل على استغلال حقول الغاز المكتشفة حديثًا وتوسِّع من هامش الفرص التسويقية، إلى جانب أن هذا التطور يحسِّن من مكانة الموانئ التجارية الإسرائيلية[4].

(1) شطر نخليت، حازي، "فتح الطريق أمام تصدير الغاز لأوروبا" (חזי שטרנליכט|נפתחה הדלת לייצוא גז לאירופה)، **يسرائيل هيوم**، 16 أكتوبر/تشرين الأول 2016، (تاريخ الدخول: 16 أكتوبر/تشرين الأول 2016):
http://www.israelhayom.co.il/article/420081

(2) المرجع السابق.

(3) مور، يغال، "انعكاسات التحولات السياسية في الشرق الأوسط والبحر المتوسط والبحر الأحمر على تجارة إسرائيل البحرية" (גאל מאור| השלכות האירועים המדיניים במזרח הים התיכון ובים האדום על הסחר הימי של ישראל)، **عدكون استراتيجي**، (المجلد 18، العدد 2، يوليو/تموز 2015)، ص 42.

(4) المرجع السابق.

وقد تعززت السياحة الإسرائيلية إلى مصر بعد صعود السيسي، بعد أن توقفت تقريبًا بعد ثورة 25 يناير/كانون الثاني؛ حيث أصدرت "هيئة مكافحة الإرهاب"، التابعة لديوان رئيس الوزراء الإسرائيلي، تعليمات للجمهور الإسرائيلي تحذره من التوجه إلى مصر، وتحديدًا إلى سيناء بفعل تعاظم المخاطر الأمنية. وقد حدث تحول واضح على حركة السياحة الإسرائيلية إلى سيناء في العامين الماضيين؛ حيث توجه آلاف الإسرائيليين إلى سيناء[1].

وتلتزم مصر باتفاقية "المناطق الصناعية المؤهلة"، والتي تسمح ببيع المنتجات ذات المحتوى الإسرائيلي والمصري في الولايات المتحدة وهي معفاة من الرسوم الجمركية؛ حيث تعمل حاليًّا حوالي 700 شركة في هذه "المناطق"، التي تستوعب 280 ألف عامل مصري، وتشكِّل عائدات هذه المناطق 45 في المئة من الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة، أو حوالي مليار دولار سنويًّا[2].

6- العلاقات الدبلوماسية

توثقت العلاقات الدبلوماسية المصرية-الإسرائيلية في عهد السيسي بشكل واضح؛ فإلى جانب تعيين سفير مصري جديد في تل أبيب، حظيت السفارة الإسرائيلية في القاهرة بحريةٍ عمل وهامش تحرك غير مسبوق؛ حيث سمحت الخارجية المصرية للسفير دفيد غوبرين بلقاء ممثلي المجتمع المدني ومنظمات حقوقية مصرية، ناهيك عن أنه عمل على تعزيز التواصل مع الجالية اليهودية في القاهرة والإسكندرية. وقد قام السفير لأول مرة، خلال سبتمبر/أيلول 2016، بزيارة مدينة الإسكندرية وعقد لقاءات مع رجال أعمال وممثلين عن الأقباط.

(1) كامر، أساف، "الإسرائيليون يتجهون بجموعهم إلى سيناء في الأعياد" (אסף קמר| הישראלים נהרו לסיני בחגים)، **يديعوت أحرونوت**، 22 أكتوبر/تشرين الأول 2016، (تاريخ الدخول: 22 أكتوبر/تشرين الأول 2016):
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4868371,00.html

(2) "معهد واشنطن يفضح العلاقات الاستثنائية بين مصر وإسرائيل"، **عربي 21**، 19 ديسمبر/كانون الأول 2016، (تاريخ الدخول: 19 ديسمبر/كانون الأول 2016):
http://arabi21.com/story/968263/معهد-واشنطن-يفضح-العلاقات-الاستثنائية-بين-مصر-وإسرائيل

وفي 9 سبتمبر/أيلول 2015، قام وكيل وزارة الخارجية الإسرائيلي، دوري غولد، بافتتاح المقر الجديد للسفارة الإسرائيلية في القاهرة ورفع العلم الإسرائيلي فوقها في حي "المعادي" في القاهرة؛ حيث تم تسليط الأضواء على الحدث.

7- إسرائيل في المشهد الثقافي المصري

لقد ارتبط تولي السيسي مقاليد الحكم ببروز تحولات واضحة على اتجاهات وسائل الإعلام والنخب التي تدور في فلك النظام الجديد تجاه إسرائيل؛ حيث برزت الدعوات للتطبيع والمجاهرة بتبني طروحات ثقافية وتاريخية تتقاطع مع الرواية الصهيونية الدينية والتاريخية.

وجاهرت بعض النخب الإعلامية المحسوبة على نظام السيسي بالدعوة للتطبيع مع إسرائيل؛ فقد دعا النائب السابق والإعلامي المؤيد للسيسي، توفيق عكاشة، في إحدى إطلالاته على قناته "الفراعين"، السفير الإسرائيلي في القاهرة إلى منزله لتناول العشاء وتعهد بالقيام بزيارة إلى إسرائيل[1]. وقد رأى الكاتب الإسرائيلي، روعي كييس، أن دعوة عكاشة للتطبيع مع إسرائيل وإعلانه عزمه على زيارة إسرائيل يشكِّل "بالون اختبار" قام به نظام السيسي ليقيس ردَّة الفعل الجماهيرية المصرية على مثل هذا الخطوة[2].

وقد جاهرت بعض النخب الثقافية المصرية المحسوبة على نظام السيسي بتبني مواقف تتقاطع مع الدعاية الصهيونية والرواية التاريخية التي تشبثت بها إسرائيل لتسويغ احتلالها فلسطين. وقد برز بشكل خاص ما قاله المؤرخ المصري، يوسف زيدان، المؤيد لنظام السيسي، الذي نفى أن يكون المسجد الأقصى الذي ورد ذكره في القرآن هو المسجد الذي يؤمُّه المسلمون في القدس، ونفيه إسلامية القدس

(1) "عكاشة يستقبل السفير الإسرائيلي بمنزله"، **وكالة معا**، 25 فبراير/شباط 2016، (تاريخ الدخول: 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2016):
https://www.maannews.net/Content.aspx?id=831063

(2) كييس، روعي، "ما وراء تسخين العلاقات المصرية الإسرائيلية"، **يديعوت أحرونوت**، 1 مارس/آذار 2016، (تاريخ الدخول: 1 مارس/آذار 2016):
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4772755,00.html

وغيرها من المواقف[1]. وقد قوبل ما صدر عن زيدان باحتفاء إسرائيلي كبير؛ حيث اعتبرته بعض النخب الإسرائيلية إضفاء صدقية ليس فقط على الرواية الصهيونية الدينية بل نُظر إليه باعتباره يساعد على تبرير الإجراءات الإسرائيلية تجاه القدس والمسجد الأقصى. وقد شبَّه الكاتب الإسرائيلي، جاكي حوكي، ما قام به زيدان بما قام به قائد لواء المظليين في الجيش الإسرائيلي أثناء حرب 67، الجنرال ماتي غور، الذي تولى احتلال القدس والمسجد الأقصى؛ حيث قال: "كما قام غور بتسليم إسرائيل المسجد الأقصى باسم الجيش الإسرائيلي فإن يوسف زيدان يسلِّم القدس والأقصى لإسرائيل باسم العرب"[2]. فحسب حوكي، لم يكن "لأي يهودي أن يدافع عن يهودية القدس كما دافع عنها يوسف زيدان، ولم يحدث أن قام مثقف عربي بحجمه ونفى أن يكون هناك مسجد أقصى في القدس"[3].

وقد احتفت وسائل الإعلام الإسرائيلية وتحديدًا ذات التوجهات اليمينية بمحاربة مظاهر التدين في مصر في عهد السيسي، على اعتبار أن هذا التحرك يسهم في تجفيف مصادر "التطرف الإسلامي". وقد احتفت صحيفة "ميكور ريشون" اليمينية، والمقربة من حكومة نتنياهو بقرار عدد من المنتجعات في مصر بعدم السماح للمحجبات بارتيادها؛ حيث حرصت الصحيفة على اقتباس آراء قانونيين مصريين أكدوا أن الإجراء الذي أقدمت عليه هذه المنتجعات "قانوني"[4].

---

(1) "يوسف زيدان: المسجد الأقصى المذكور في القرآن هو ليس المسجد الموجود في فلسطين"، **موقع قناة "CBC"**، 4 ديسمبر/كانون أول 2014، (تاريخ الدخول: 4 أكتوبر/تشرين الأول 2016):
https://www.youtube.com/watch?v=XhtS-GAhNaE

(2) حوكي، جاكي، "جبل الهيكل في أيدينا: المثقف المصري الذي سلمنا الأقصى" (ג'קי חוגי|הר הבית בידנו: האינטלקטואל המצרי שנותן לנו את אל אקצא)، **معاريف**، 15 يونيو/حزيران 2015، (تاريخ الدخول: 15 يونيو/حزيران 2015):
http://www.maariv.co.il/news/world/Article-518569

(3) المرجع السابق.

(4) "مصر: النساء اكتشفن-شواطئ بدون حجاب" (מצרים: נשים נדהמו לגלות – חופים ללא רעלות)، **ميكور ريشون**، 30 يوليو/تموز 2015، (تاريخ الدخول: 30 يوليو/تموز 2015):
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/713/045.html?hp=1&cat=666&loc=57

وقد نظرت محافل التقدير ومراكز التفكير الإسرائيلية، لا سيما ذات التوجهات اليمينية، للتحولات الثقافية التي أملاها نظام السيسي حتى عندما لم تتعلق بشكل مباشر بإسرائيل والعلاقة معها؛ فقد امتدح مركز أورشليم لدراسة المجتمع الدولة ما اصطلح على تسميته في إسرائيل بـ "الثورة الدينية" و"الحرب "الثقافية" التي يشنها السيسي ضد ما أسماه "التطرف الديني" في مصر. وأكثر ما أثار المركز حرص السيسي على "تنقية" المنهاج التعليمي المصري من الكتب والمواد التي تحفز على "التطرف الديني"، لا سيما آيات القرآن الكريم التي تحث على الجهاد وتمتدحه وتلك التي تعبِّر في نظر النظام عن مواقف سلبية من الأديان الأخرى[1].

وقد كان من اللافت ارتياح الدوائر الثقافية الإسرائيلية لسعي إدارة السيسي للمس بالثقافة العربية والإسلامية ومحاولتها إحلال الثقافة الفرعونية محلها. وقد رأى كل من البرفسور إيلي فودا، رئيس دائرة الدراسات الشرقية في الجامعة العبرية، والباحث في القسم، إيلعاد جلعادي، أن الطريقة التي حرص السيسي على إحياء احتفالات شق تفريعة قناة السويس بها تدلِّل على أن النظام الجديد يريد إعادة مصر بقوة إلى ماضيها الفرعوني[2]. وقد لفت أنظار الباحثَيْن الإسرائيليَّيْن أن منظمي الحفل قد ألزموا الفرق الكشفية التي استقبلت السيسي بارتداء الزي الفرعوني؛ حيث اعتبرا أن هذه الخطوة تعكس سعي السيسي لقمع المركبات الإسلامية والعربية المنغرسة بعمق في الهوية المصرية[3].

ومع ذلك، فلم يكن من المفاجئ أن تعزيز العلاقات بين نظام السيسي وإسرائيل لم يؤثر في مواقف الشعب المصري من إسرائيل؛ فحسب استطلاع للرأي العام أجراه "المركز المصري لبحوث الرأي العام" (بصيرة)، اختار المصريون

---

(1) "إسرائيل تمتدح ثورة السيسي الدينية وحربه على المناهج"، **فلسطين اليوم**، 20 أبريل/نيسان 2015، (تاريخ الدخول: 15 ديسمبر/كانون الأول 2016):
https://paltoday.ps/ar/post/235477/-إسرائيل-تمتدح-ثورة-السيسي-الدينية-وحربه-على-المناهج

(2) فودا، إيلي، جلعادي، إيلعاد، "عودة الفراعنة" (אלי פודה ואלעד גלעדי | שיבת הפרעונים)، **هآرتس**، 15 أغسطس/آب 2015، (تاريخ الدخول: 15 أغسطس/آب 2015):
http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2708174

(3) المرجع السابق.

إسرائيل لتكون على رأس الدول المعادية لمصر[1]. فعلى سبيل المثال، ألغى مجلس النواب عضوية النائب توفيق عكاشة بسبب دعوته للتطبيع مع إسرائيل. من هنا، فإن الحساسية التي يبديها الرأي العام المصري تجاه التطبيع مع إسرائيل يقلّص من هامش المناورة أمام السيسي ويفرمل التوجهات نحو التطبيع.

ويرى السفير الإسرائيلي الأسبق، إسحاق ليفانون، أنه على الرغم من أن التعاون الأمني والتنسيق الاستخباري والسياسي بين مصر وإسرائيل لم يكن في يوم من الأيام أفضل مما هو عليه في عهد السيسي، فإن السيسي سيظل عاجزًا عن تغيير مواقف الجمهور المصري تجاه إسرائيل[2]. ويشير ليفانون إلى أنه على الرغم من التحولات الجذرية التي طرأت على مصر في عهد السيسي إلا أن إدراكه للقيود التي يفرضها الرأي العام المصري تجعله عاجزًا عن تجاوز حدود العلاقة التي كانت سائدة في عهد مبارك في كل ما يتعلق بالتطبيع[3].

8- الكيمياء الشخصية بين السيسي ونتنياهو

إن أحد أهم مظاهر تطور العلاقة بين مصر وإسرائيل في عهد السيسي تمثّل في الطابع الحميمي والدافئ للتواصل الشخصي بين السيسي ونتنياهو؛ فقد أقر السيسي في مقابلة أجرتها معه صحيفة "واشنطن بوست" بأنه "يتحدث كثيرًا مع نتنياهو"[4]. لكن

(1) "غضب إسرائيلي من استطلاع "بصيرة" باعتبارها أكثر الدول عداءً لمصر"، **الوفد**، 30 سبتمبر/أيلول 2015، (تاريخ الدخول: 13 أكتوبر/تشرين الأول 2016):
https://alwafd.org/.../915493...غضب-إسرائيلي-من-استطلاع-بصيرة-

(2) ليفانون، إسحاق، "مصر: نحو علاقات ثنائية كاملة" (יצחק לבנון | מצרים: יחסים בילטרליים מלאים)، **يسرائيل هيوم**، 11 فبراير/شباط 2016، (تاريخ الدخول: 11 فبراير/شباط 2016):
http://www.israelhayom.co.il/opinion/356057

(3) المرجع السابق.

(4) "Egyptian President Abdel Fatah al-Sissi, who talks to Netanyahu 'a lot,' says his country is in danger of collapse", **Washington Post**, (visited on 26 september 2016):
https://www.washingtonpost.com/opinions/egypts-president-says-he-talks-to-netanyahu-a-lot/2015/03/12/770ef928-c827-11e4-aa1a-86135599fb0f_story.html?utm_term=.603c5f0bc3e6

ما كشفته وسائل الإعلام الإسرائيلية عن وتيرة التواصل بين السيسي ونتنياهو يدلّل على أنها عالية جدًّا، ويصعب أن يحافظ زعيمان لدولتين على هذا النمط من التواصل. فحسب ما ذكرته صحيفة "معاريف" فإن السيسي يبادر بالاتصال بنتنياهو مرتين أسبوعيًّا[1]. وقد كان من اللافت أن السيسي يحتفظ بانطباعات شخصية إيجابية جدًّا تجاه شخص نتنياهو و"إمكانياته القيادية". فقد ذكر أعضاء وفد يُمثّل قادة اليهود في الولايات المتحدة بمؤتمر عُقد في تل أبيب، التقى بهم السيسي في القاهرة قبل يومين من عقد المؤتمر، أنه قال لهم: "نتنياهو زعيم ذو قدرات هائلة، هو بإمكانه ليس تحقيق نهضة لإسرائيل فحسب، بل للمنطقة والعالم أيضًا"[2]. وقد صافح نتنياهو السيسي خلال مشاركتهما في مؤتمر "الإقليم" الذي نظم في باريس في ديسمبر/كانون الأول 2015[3].

وقد دفع اهتمام وسائل الإعلام الإسرائيلية بالكشف عن خفايا العلاقات بين السيسي ونتنياهو بعض النخب اليمينية الأكثر حماسًا للعلاقة مع نظام السيسي إلى التحذير من أن الانشغال بذكر خفايا تلك العلاقات لا يخدم المصالح القومية لإسرائيل؛ فحسب تسفي مزال، السفير الإسرائيلي السابق في القاهرة، فإن طابع التغطية الإعلامية لمظاهر العلاقة الشخصية بين نتنياهو والسيسي تُظهر الأخير في نظر شعبه "عميلاً"، وهذا لا يخدم المصالح الإسرائيلية[4].

(1) كاسبيت، بن، "في هذه الأثناء مجرد كلام: الحديث عن عملية سياسية غير مثير" (בינתיים רק מילים: אין סיבה להתרגש מהדיבורים על מהלך מדיני)، **معاريف**، 31 مايو/أيار 2016، (تاريخ الدخول: 31 مايو/أيار 2016):
http://www.maariv.co.il/journalists/Article-543785

(2) كلاين، تسفيكا، "الدول العربية ترى في إسرائيل حليفًا" (צביקה קליין | מדינות ערביות רואות בישראל בעלת ברית)، **ميكور ريشون**، 14 فبراير/شباط 2016، (تاريخ الدخول: 14 فبراير/شباط 2016):
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/754/717.html?hp=1&cat=404&loc=13

(3) رفيد، براك، "رئيس الوزراء ورئيس مصر تصافحا لأول مرة منذ أن صعد السيسي للحكم" (רה"מ נתניהו ונשיא מצרים לחצו ידיים לראשונה מאז החל א-סיסי את כהונתו)، **هآرتس**، 3 ديسمبر/كانون الأول 2015، (تاريخ الدخول: 3 ديسمبر/كانون الأول 2015):
http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2790958

(4) "سفير إسرائيل السابق في مصر: السيسي ليس عميلاً لدى نتنياهو وهيرتزوغ" (שגריר ישראל במצרים לשעבר: "א-סיסי הוא לא סוכן של ביבי או הרצוג")، **معاريف**، 18 مايو/أيار

لقد جاء تعاطي السيسي على هذا النحو مع نتنياهو على الرغم من أنه قد أهان قادة العسكر في مصر عندما زعم أن المجلس العسكري الذي كان يحكم مصر خلال عام 2011 قام بفكِّ الحصار الذي فرضه متظاهرون مصريون على السفارة الإسرائيلية فقط بعد أن هددت إسرائيل بإرسال قوة عسكرية لتحرير العاملين في السفارة[1]. ولم يتراجع نتنياهو عن تصريحه هذا إلا بعد أن دحض صحفيون إسرائيليون أقواله؛ حيث أوضحوا أن الذي كان له الفضل في إقناع قيادة الجيش المصري بالتدخل لفض المتظاهرين من حول السفارة كان الرئيس الأميركي، باراك أوباما[2].

الموقف الإسرائيلي من تسليح الجيش المصري في عهد السيسي

تجندت إسرائيل لإقناع الولايات المتحدة بتزويد مصر بمروحيات من أجل مساعدتها على تنفيذ عمليات هجومية في قلب سيناء. وقد تدخل سفير إسرائيل في واشنطن، رون درمر، لدى أعضاء الكونغرس الذين عارضوا تزويد الجيش المصري بالمروحيات وأقنعهم بأن حصول المصريين على هذه الطائرات يخدم المصالح الاستراتيجية لإسرائيل[3]. وتكاد تكون هذه المرة الأولى التي تتجند فيها إسرائيل من أجل ضمان تزويد دولة عربية بالسلاح.

لكن إسرائيل التي تتجندَ من أجل ضمان تزويد نظام السيسي بأسلحة تحسِّن من قدرته على مواجهة معارضيه في الداخل، مثل مروحيات الأباتشي، ترفض أن

2016، (تاريخ الدخول: 18 مايو/أيار 2016):
http://www.maariv.co.il/news/politics/Article-542172

(1) تيفون، أمير، "نتنياهو يكشف: هددنا مصر بأننا سنرسل قوة عسكرية لإنقاذ عمال السفارة" (אמיר תיבון | נתניהו חשף: "איימנו על מצרים שנשלח כוח צה"ל לחילוץ אנשי השגרירות)، **وللا**، 10 مايو/أيار 2015، (تاريخ الدخول: 10 مايو/أيار 2015):
http://news.walla.co.il/item/2960263

(2) المرجع السابق.

(3) رفيد، برك، "إسرائيل للولايات المتحدة: واصلوا تزويد مصر بالمروحيات الهجومية" (ברק רביד | ישראל לארה"ב: המשיכו לספק מסוקי קרב למצרים)، هآرتس، 19 مارس/آذار 2014، (تاريخ الدخول: 19 مارس/آذار 2014):
http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2273640

تتزود مصر حتى تحت حكم السيسي بسلاح يمكن أن يهدد تفوق إسرائيل النوعي؛ فقد أبدت إسرائيل قلقًا إزاء طلب مصر من روسيا التزود بالمنظومة المضادة للصواريخ "S300" المتطورة، وطائرات عسكرية نفاثة متطورة من طراز "ميغ 35"، إلى جانب اعتراض الإسرائيليين حتى على مطالبة مصر بالحصول على الصواريخ المضادة للدروع من طراز "كورنيت"، وهي الصواريخ التي بحوزة منظمات مثل حركة حماس وحزب الله[1].

ويدلِّل هذا التعاطي على طابع النظرة الإسرائيلية لمصر ولنظام الحكم الذي يدير شؤونها، فهي معنية بأن يتزود النظام بكل ما يمكنه من ضرب معارضيه في الداخل، الذين يشكِّلون تهديدًا لها أيضًا، لكنها في المقابل غير معنية بأن تحصل مصر على سلاح يحسِّن من قدرتها على مواجهة تهديدات خارجية. لقد سمح الاعتراض الإسرائيلي على تزود مصر بسلاح مخصص لمواجهة التهديدات الخارجية بالتعرف على طابع الرهان الإسرائيلي على اتفاقية كامب ديفيد. وقد أعربت إسرائيل عن رضاها التام؛ لأن السيسي لم يُقدِم على خطوات عملية تهدف إلى تعزيز قدرات الجيش المصري القتالية والتسليحية بشكل يهدد التفوق النوعي الإسرائيلي. وحسب الجنرال عاموس جلعاد، مدير الدائرة السياسية والأمنية في وزارة الحرب الإسرائيلية، ومسؤول ملف العلاقات مع مصر، فإن السياسة التسليحية ونمط وأهداف بناء القوة العسكرية في مصر في عهد السيسي يدلِّل على أن الجيش المصري لا يمكن أن يشكِّل تهديدًا لإسرائيل[2].

(1) Bob, yonh, “Do new Egyptian arms purchases undermine Camp David treaty”, **Jerusalem Post**, (visited on: 3 november 2014):
http://www.jpost.com/Middle-East/Analysis-Do-new-Egyptian-arms-purchases-undermine-Camp-David-treaty-344960

(2) عوفر، يحيي، "عاموس جلعاد: رغم التهديدات أتوقع صيفًا هادئًا" (עמוס גלעד: "חרף האיומים, אני צופה קיץ שקט")، **ميكور ريشون**، 8 يونيو/حزيران 2015، (تاريخ الدخول: 8 يونيو/حزيران 2015):
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/699/240.html

السيسي في الوعي الإسرائيلي

لقد جاهر عدد من كبار المسؤولين الإسرائيليين بالاحتفاء بالعوائد الاستراتيجية التي ساعد نظام السيسي إسرائيل على تحقيقها؛ فعلى الملأ وأمام مؤتمر "هرتسليا السنوي للحصانة القومية" الذي عُقد في 6 يونيو/حزيران 2015، اعتبر الجنرال عاموس جلعاد، مدير الدائرة السياسية والأمنية في وزارة الدفاع الإسرائيلية ومسؤول ملف العلاقات مع مصر، عزل مرسي وصعود السيسي للحكم "معجزة لإسرائيل، فلم يكن لنا - ولا في أكثر الأحلام وردية - أن نتوقع أن يهُبَّ جنرال ويخلصنا ويخلص المنطقة من حكم الإخوان المسلمين"[1]. ومن الأهمية الإشارة إلى مسوغات تقدير جلعاد للسيسي؛ إذ قال: "أكثر ما يتسم به السيسي هو حقيقة أنه رجل أفعال في كل ما يتعلق بالحرب على الإسلاميين، فهو يشنُّ حربًا لا هوادة فيها على الإخوان في مصر والجهاديين في سيناء وحماس في قطاع غزة"[2].

وقد أظهر الرأي العام الإسرائيلي حماسًا كبيرًا للخطوة التي أقدم عليها السيسي. وقد عبَّر آرييه شافيت، أحد أبرز كتاب الأعمدة في صحيفة "هآرتس"، عن عمق الحماس النخبوي والشعبي الإسرائيلي لما تم في مصر في 3 يوليو/تموز؛ حيث قال: "الجنرال عبد الفتاح السيسي هو بطل إسرائيل، فلا يحتاج المرء أن يكون لديه عين ثاقبة بشكل خاص حتى يكتشف حجم التشجيع العميق والإعجاب الخفي الذي تكنه النخبة الإسرائيلية تجاه قائد قوات الجارة الكبرى من الجنوب، الذي قام للتوِّ بسجن الرئيس المنتخب الذي قام بتعيينه في منصبه. وفي الوقت الذي يحتدم الجدل في الولايات المتحدة بشأن الموقف من التنوير غير الديمقراطي، الذي يمثِّله الجنرال السيسي والديمقراطية غير المتنورة للرئيس مرسي؛ فإنه في إسرائيل لا يوجد ثمة جدل حول هذه المسألة، فكلنا مع السيسي، كلنا مع

(1) دبوري، نير، "عاموس جلعاد: مصر أغلقت 90% من الأنفاق المؤدية إلى غزة" (ניר דבורי | עמוס גלעד: "מצרים חסמה 90% מהמנהרות לעזה")، **موقع قناة التلفزة الإسرائيلية الثانية**، 12 مارس/آذار 2014، (تاريخ الدخول: 12 مارس/آذار 2014):
http://www.mako.co.il/news-military/security/Article-ea977434c65b441004.htm

(2) المرجع السابق.

الانقلاب العسكري، كلنا مع الجنرالات حليقي اللحى، الذين تلقوا تعليمهم في الولايات المتحدة، ونحن نؤيد حقهم في إنهاء حكم زعيم منتخب وملتح، مع أنه أيضًا تلقى تعليمه في الولايات المتحدة، في الوقت الذي كان يجب على هؤلاء الجنرالات أن يكونوا خاضعين لتعليماته، كما هي الحال في النظم الديمقراطية"[1].

لقد راهنت إسرائيل على إسهام عزل مرسي ووصول السيسي للحكم في وضع حدٍّ لثورات الربيع العربي وإيقاف عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي التي تنطوي على تحولات تمس بالأمن "القومي" الإسرائيلي[2].

وقد كان من الملاحظ أن النخب الإسرائيلية المتدينة وذات التوجه اليميني المتطرف كانت تحديدًا الأكثر حماسًا لنظام السيسي والعلاقة معه؛ حيث إنها رأت أن مواقفه تضفي مصداقية على طروحاتها الأيديولوجية والسياسية، إلى جانب تقديرها لدوره في مساعدتها على مواجهات التحديات والمخاطر؛ فقد اعتبر الحاخام يوئيل بن نون، أحد أبرز المرجعيات الدينية في إسرائيل، وأحد أهم قادة المستوطنين في الضفة الغربية، وصول السيسي للسُّلطة في مصر بمثابة "معجزة" جنَّبت إسرائيل العوائد الكارثية لوصول الإسلاميين للحكم في مصر"[3].

وقد نشر الحاخام نير بن آرتسي، أحد أهم مرجعيات الإفتاء في إسرائيل، شريط فيديو يظهر فيه وهو "يبتهل للرب" أمام أعضاء الكنيس الذي يديره من أجل بقاء السيسي ونظامه. وجاء على لسان بن آرتسي: "ندعو الرب في عليائه أن يحفظ المساكين في مصر ورئيسهم السيسي، وأنا أقول له من هنا: حافظ على نفسك، ولا تثق بمن هم في محيطك، فالكل يتآمر عليك، وهناك أيضًا تنظيم

(1) شافيت، آرييه، "توق الإسرائيليين للسيسي" (ארי שביט | הכמיהה הישראלית לא־סיסי)، **هآرتس**، 11 يوليو/تموز 2013، (تاريخ الدخول: 11 يوليو/تموز 2013):
http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2068559

(2) سبق أن أشرنا إلى مسوغات القلق الإسرائيلي من ثورات الربيع العربي.

(3) بن نون، بوئيل، "الولايات المتحدة فشلت في فهم الشرق الأوسط" (הרב יואל בן נון | מחדל הקונספציה: ארה"ב נכשלת בהבנת המזרח התיכון)، **ميكور ريشون**، 6 مارس/آذار 2015، (تاريخ الدخول: 6 مارس/آذار 2015):
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/680/976.html?hp=1&cat=479&loc=10

"الدولة الإسلامية" في سيناء وحماس في غزة"[1].

وفي المقابل، تصدى عدد قليل من النخب الإسرائيلية لما أسمته بـ "النفاق" الذي يعكسه حماس صنّاع القرار وكتاب الرأي ومواقع التواصل الاجتماعي والرأي الإسرائيلي لـ "الانقلاب" الذي أفضى إلى عزل مرسي. وقد استهجن الكاتب الإسرائيلي، جون لنتسنير، أن "تتباهى" إسرائيل بأنها "واحة" الديمقراطية في الشرق وفي الوقت ذاته تبدي حماسًا لانقلاب أفضى إلى "عزل رئيس منتخب وحدثت خلاله عمليات قمع رهيبة"[2].

التحوط الإسرائيلي لمرحلة ما بعد السيسي

على الرغم من رهان إسرائيل الكبير على عوائد العلاقة مع نظام السيسي فإن قلقًا يسود دوائر صنع القرار في تل أبيب على مصير النظام بسبب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها مصر في ظل حكمه. وحسب التقديرات الاستراتيجية الإسرائيلية، فإن العام 2017 سيشهد اضطرابات اجتماعية ستؤثّر بشكل كبير على استقرار النظام. ويسود اعتقاد في الدوائر الرسمية الإسرائيلية بأن السيسي لن يتمكن من إكمال فترة حكمه بسبب جدية المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تفجرت في مصر خلال عهده[3]. وقد بلغت الجدية التي تنظر بها

(1) "الحاخام بن آرتسي للسيسي: احذر وحافظ على نفسك" (הרב ניר בן ארצי סיסי תזהר תשמור על עצמך)، **يوتيوب**، 15 أكتوبر/تشرين الأول 2016، (تاريخ الدخول: 15 أكتوبر/تشرين الأول 2016):
https://www.youtube.com/watch?v=WUOj9Cw5_WM

(2) لنتسنير، جون، "يا له من انقلاب ساحر" (זיו לנצ'נר | איזו הפיכה מקסימה)، **واي نت**، 7يوليو/تموز 2013، (تاريخ الدخول: 7 يوليو/تموز 2013):
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4401602,00.html

(3) يقول السيناتور الأميركي السابق عن الحزب الجمهوري، وين فيبر، إنه التقى الكثير من المسؤولين في إسرائيل الذين توقعوا ألا يتمكن السيسي من إكمال فترته الرئاسية. انظر: "إسرائيل تخشى سقوط السيسي"، **مصر العربية**، 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، (تاريخ الدخول: 25 أكتوبر/تشرين الأول 2016):
http://www.masralarabia.com/صحافة-أجنبية/785375-معاريف-إسرائيل-تخشى-سقوط-السيسي

إسرائيل إلى المخاطر التي يتعرض لها نظام السيسي لدرجة أنها أجرت اتصالات مع الولايات المتحدة الأميركية للتباحث حول سبل مساعدة السيسي على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يتعرض لها نظامه والتي تهدد استقراره؛ حيث تقرر أن تتم دراسة أفكار لمساعدة النظام في مواجهة المشاكل المتعلقة بالطاقة والزراعة والماء وغيرها من تحديات[1].

وقد أفضت حالة انعدام اليقين بشأن مستقبل نظام السيسي إلى تخوف إسرائيل من وقوع الترسانة العسكرية التقليدية المصرية تحت تصرف نظام "مُعاد" في حال سقط النظام الحالي؛ وهذا ما جعل إسرائيل تبدي قلقًا كبيرًا إزاء صفقات شراء السلاح التي تمت في عهد السيسي، على الرغم من أن هذه الصفقات لا تهدد التفوق النوعي الواضح لإسرائيل.

وطالبت نخب إسرائيلية نتنياهو بإلزام السيسي بالتوقيع على تعهد يلتزم بموجبه بسحب القوات المصرية من شمال سيناء بمجرد أن تنتهي الحرب على "ولاية سيناء"، وذلك بسبب المخاوف الجدية على مستقبل نظام السيسي، وإمكانية أن يحل محله نظام "معاد" يستغل التواجد العسكري المصري في سيناء للإضرار بالأمن الإسرائيلي.

(1) "مخاوف إسرائيلية من انهيار نظام السيسي"، **العربي الجديد**، 18 أكتوبر/تشرين الأول، (تاريخ الدخول: 18 أكتوبر/تشرين الأول 2016):
https://www.alaraby.co.uk/politics/2016/10/18/مخاوف-إسرائيلية-من-انهيار-نظام-السيسي

خاتمة

مثّلت ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011 فرصة تاريخية لإحداث تحول على مسار العلاقة المصرية-الإسرائيلية وإعادة صياغتها على أسس جديدة؛ فقد منحت الثورة الرأي العام المصري الفرصة للتأثير في دوائر الحكم واتجاهات عملية صنع القرار بعد الثورة، وسمحت مظاهر التحول الديمقراطي التي خبرتها مصر بعد الثورة للأحزاب والحركات السياسية والقوى الشبابية المصرية التي تتبنى مواقف رافضة للعلاقة مع إسرائيل بالتعبير عن مواقفها المطالبة بإعادة النظر في اتفاقية كامب ديفيد.

ومع ذلك، فقد كانت فرص إحداث تحول جذري على طابع العلاقة المصرية-الإسرائيلية محدودة، بفعل العوامل التالية:

أولاً: منح الأولوية لمعالجة التحديات الداخلية واستكمال متطلبات إنجاز أهداف الثورة، بحيث لم يمثّل السعي لإعادة النظر في العلاقة مع إسرائيل أولوية بالنسبة للقوى السياسية والرأي العام المصري.

ثانيًا: لقد أُجريت أول انتخابات تشريعية ورئاسية قبل أن تنجح الثورة في إحداث تغيير جذري وثابت على بنية نظام الحكم؛ حيث ظلت اتجاهات مؤسسات الدولة المصرية مرتبطة بالأجندة التي تبنّاها نظام مبارك، وضمنها نمط العلاقة مع إسرائيل. فقد تعاونت المؤسسة العسكرية والجهاز القضائي والإعلام على الحيلولة دون تمكين الأطر المنتخبة، التي تحمل رؤية مغايرة من إسرائيل والاتفاقات الموقعة معها، من تطبيق رؤاها؛ إذ تم حلّ المجلس النيابي بعد الطعن في دستوريته، وظل المجلس الأعلى للقوات المسلحة يمسك بالكثير من الخيوط أثناء حكم الرئيس مرسي.

ثالثًا: سمحت حالة الاستقطاب السياسي والمجتمعي التي تولدت بعد نجاح الثورة ببروز محاور اصطفاف جديدة في الساحة المصرية شتَّتت القوى السياسية والأطر الشبابية المصرية التي وحدها المطالبة بإعادة النظر في العلاقة مع إسرائيل؛ حيث اختار بعضها الوقوف إلى جانب النخب النافذة في مؤسسات الدولة، والتي كانت غير معنية بإعادة النظر في العلاقة مع إسرائيل.

رابعًا: قلصت القيود التي فرضها النظام الدولي فرص إحداث تحول حقيقي على العلاقة المصرية-الإسرائيلية؛ حيث إن الكثير من القوى العالمية ربطت علاقاتها بمصر بمدى التزامها بالاتفاقات الموقعة مع إسرائيل، لا سيما الولايات المتحدة التي تقدم مساعدات مالية وعسكرية سنوية لمصر. وقد أسهم تدهور الأوضاع الاقتصادية في مصر بعد الثورة من زيادة الحساسية لموقف القوى الدولية خاصة الموقف الأميركي.

وعلى الرغم من القيود السابقة، فقد شهدت العلاقة المصرية-الإسرائيلية بعد عزل مبارك وحتى تولي المجلس الأعلى مقاليد الحكم تحولات، تمثَّلت في التالي:

1- تراجع مستوى التعاون والتنسيق الأمني، الذي اقتصر على إشكاليات تتعلق بالحدود وقضايا طارئة.

2- تقليص العلاقات السياسية وتوقف زيارات المسؤولين، لا سيما الإسرائيليين للقاهرة، وخفض مستوى الاهتمام المصري بالعلاقات مع إسرائيل من خلال تسليم هذا الملف لوزارة الخارجية بعد أن كان من الملفات التي تحتكر الرئاسة التعامل معها.

3- تجاوزت مصر ولأول مرة بنود الملحق الأمني في اتفاقية كامب ديفيد وقامت بالدفع بدبابات وطائرات إلى شمال سيناء بدون التنسيق مع إسرائيل.

4- تعاظمت الدعوات داخل مصر لإعادة النظر في اتفاقية كامب ديفيد وإدخال تعديلات عليها؛ وتوصية أول مجلس نيابي مصري بعد الثورة باعتبار إسرائيل "عدوًّا" لمصر ودعوته لتقديم الدعم للمقاومة الفلسطينية.

5- عزَّز السلوك المصري في هذه المرحلة البيئة الإقليمية للمقاومة الفلسطينية؛ حيث أُخضعت العلاقة مع تل أبيب للاعتبارات المتعلقة

بالسلوك الإسرائيلي تجاه المقاومة. ولقد أسهم الموقف المصري الرسمي الحاسم تجاه العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين في أن تكون حرب 2012 التي شنَّتها إسرائيل على قطاع غزة هي أقصر حرب وأقلها أضرارًا مقارنة بحربي 2008 و2014.

6- تعاظم مستوى القلق الإسرائيلي من الثورة وتداعياتها فتحركت القيادة السياسية في تل أبيب لشَيْطَنَة ثورة 25 يناير/كانون الثاني دوليًّا، وعملت على نزع الشرعية الدولية عن إفرازاتها من خلال التحريض عليها. إلى جانب ذلك، استُنفرت إسرائيل لمواجهة تبعات الثورة وفوز مرسي وأعدت مخططات لإعادة صياغة بناء القوى العسكرية لديها بما يتناسب مع متطلبات مواجهة التحديات المستجدة. وقد خشيت إسرائيل أن تسفر 25 يناير/كانون الثاني عن تداعيات اقتصادية بالغة القسوة عليها، لا سيما بفعل توقعها زيادة النفقات الأمنية.

وفي المقابل، لم تؤد سيطرة الجيش على مقاليد الحكم وعزل مرسي، في 3 يوليو/تموز 2013، فقط إلى تهيئة الظروف لاستعادة العلاقات المصرية-الإسرائيلية زخمها في عهد مبارك، بل إن هذا التحول سمح بتعميق هذه العلاقات وتوسيع مجالاتها بشكل فاق ما كانت عليه الأمور قبل الثورة.

لقد دفعت أزمة غياب الشرعية الدولية وتردد الكثير من الدول في الاعتراف بالنظام الجديد للتقرب من إسرائيل بهدف إقناع القيادة الإسرائيلية بالعمل على تأمين دعم دولي له من خلال استغلال ثقلها ونفوذ حلفائها في الولايات المتحدة. في الوقت ذاته، كان السيسي معنيًّا بتعزيز العلاقة مع إسرائيل والتعاون معها في مواجهة المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة والحركات الجهادية في سيناء من أجل إضفاء صدقية على شعار "محاربة الإرهاب" الذي تذرَّع به في تبرير الانقلاب على المسار الديمقراطي.

وقد اتسمت العلاقات المصرية-الإسرائيلية في عهد السيسي بالتالي:

أولاً: تعزيز التعاون الأمني والاستخباري والتكامل العملياتي في مواجهة الحركات الجهادية في سيناء.

ثانيًا: شراكة في مواجهة المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة وتجفيف منابعها وحرمانها من أية إنجازات.

ثالثًا: التنسيق المشترك لإحباط مشاريع الحل التي تطرحها الأطراف الدولية لتسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي وتتعارض مع توجهات حكومة اليمين المتطرف في إسرائيل.

رابعًا: استنفار نظام السيسي للدفاع عن إسرائيل في المحافل الدولية.

خامسًا: تشكيل مصر وإسرائيل نواة محور إقليمي لمواجهة تحديات إقليمية مشتركة.

سادسًا: حاول نظام السيسي التأثير في توجهات المجتمع المصري إزاء إسرائيل وسلوكها تجاه الشعب الفلسطيني ورفض نخب الحكم في القاهرة تصنيف الجرائم الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني كأعمال إرهابية.

عند مقارنة المكاسب التي جنتها إسرائيل من نظام السيسي والتي تمثّلت في عوائد استراتيجية مهمة عزّزت من أمنها "القومي" وحسّنت من قدرتها ككيان على مواجهة التحديات والمخاطر، نجد أن مصر كدولة، في المقابل، لم تحصل على أية مكاسب استراتيجية يمكن أن تسهم في تعزيز أمنها القومي. فقد استفاد نظام السيسي بشكل محدود من العلاقة بإسرائيل، التي عملت على تأمين شرعية دولية له، مع العلم أن إسرائيل لم تنجح بشكل كبير في ذلك، على اعتبار أنه حتى بعد أكثر من ثلاث سنوات على الإطاحة بالرئيس مرسي، فإن نظام السيسي لا يزال يواجه أزمة شرعية دولية. إلى جانب ذلك، أسهم الكشف عن مظاهر التعاون والتنسيق بين إسرائيل والنظام في المسِّ بشرعيته الداخلية، حتى إن بعض النخب المصرية الوازنة التي دعمت السيسي هاجمت مظاهر التعاون بينه وبين إسرائيل[1]. ولم يسهم التعاون مع إسرائيل في تقليص المخاطر الأمنية التي تواجهها مصر، لا

(1) على سبيل المثال، مهاجمة الكاتب عبد الحليم قنديل، الذي كان من أكثر النخب دفاعًا عن نظامه، بسبب تقربه من إسرائيل. انظر: "عبد الحليم قنديل يحذّر السيسي: كل من اقترب من إسرائيل في هذا البلد احترق"، **موقع قناة المصرية**، 21 مايو/أيار 2015، (تاريخ الدخول: 25 ديسمبر/كانون الأول 2016):
https://www.youtube.com/watch?v=WrJjeI4-Rtw

سيما الخطر الجهادي في سيناء، بل على العكس تفاقم هذا الخطر وتطور إلى مستويات غير مسبوقة.

لقد أدركت إسرائيل أن مستقبل علاقاتها مع مصر في عهد السيسي يتوقف على عاملين أساسيين، وهما: قدرة السيسي على البقاء في الحكم ومستقبل العلاقات المصرية-الأميركية، على اعتبار أن هذه العلاقة تجعل نظام السيسي يراعي المصالح الإسرائيلية بشكل أكثر. لكن معضلة إسرائيل تكمن في أنها غير قادرة على التأثير على مستقبل بقاء نظام السيسي، وليس لدى إسرائيل القدرة على التأثير عليها. من هنا فقد عمدت إسرائيل للاحتياط لمرحلة ما بعد السيسي في ظل مؤشرات عدم استقرار نظامه بفعل الضائقة الاقتصادية الخانقة ومظاهر تداعي الشرعية.

لقد دلّل الاستنفار الإسرائيلي لمواجهة تبعات ثورة 25 يناير/كانون الثاني على طابع القلق الذي استبد بالكيان الصهيوني من إمكانية أن تفضي ثورات التحول الديمقراطي التي بدأت في تونس إلى فرز أنظمة حكم عربية تعبِّر عن الإرادات الشعبية العربية وتستجيب لتطلعات الشعوب العربية وتعيد رسم علاقاتها مع هذا الكيان وفق معايير ومنطلقات جديدة.

وأدركت القيادات والنخب الإسرائيلية أن قدرة الكيان الصهيوني على تحقيق مصالحه تتوقف بشكل كبير على وجود أنظمة حكم مستبدة في العالم العربي كل ما يعنيها تأمين ظروف بقائها. فهذه الأنظمة مستعدة للتفريط بمصالح الشعوب والأمة وتهدد الأمن الوطني والقومي في حال كان ذلك من متطلبات استقرارها.

إن استعادة عملية التحول الديمقراطي في مصر زخمها ستقترن حتمًا بإحداث تغيير في بيئة ونمط واتجاهات العلاقات مع إسرائيل، وستفضي إلى إحداث تحولات كبيرة على موازين القوى الإقليمية، وستُفاقم من التحديات الاستراتيجية على إسرائيل.

ملاحق

ملحق (1)

مبادرة الرئيس مبارك، في السادس من يناير/كانون الثاني 2009، لوقف إطلاق النار

تتضمن المبادرة المبادئ التالية[1]:

1. قبول "إسرائيل" والفصائل الفلسطينية جميعها بوقف فوري لإطلاق النار لمدة محدودة؛ لإتاحة الفرصة لإيصال مواد الإغاثة إلى سكان غزة من خلال ممرات محددة.
2. تدعو مصر "إسرائيل" والفلسطينيين، إضافة إلى ممثلين عن الاتحاد الأوروبي وجهات أخرى للاجتماع؛ لمناقشة سبل ضمان عدم تكرار الوضع الراهن ومعالجة جذوره. وتتضمن هذه السبل ضبط حدود قطاع غزة، أي: منع تهريب الأسلحة من مصر إلى القطاع، وتقوم "إسرائيل" ومصر بالمقابل بفتح المعابر البرية.
3. تستضيف مصر حوارًا للمصالحة الفلسطينية يهدف إلى إنهاء الصراع بين حركتي فتح وحماس، وتشكيل حكومة فلسطينية جديدة تكون مقبولة من جانب المجتمع الدولي.

---

(1) **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27–2009/1/18)**، مرجع سابق، ص 41.

ملحق (2)

اتفاق وقف إطلاق النار الذي أنهى الحرب التي شنَّتها إسرائيل على قطاع غزة في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2012[1]

أ- تقوم إسرائيل بوقف كل الأعمال العدائية على قطاع غزة برًّا، وبحرًا، وجوًّا بما في ذلك الاجتياحات وعمليات استهداف الأشخاص.

ب- تقوم الفصائل الفلسطينية بوقف كل العمليات من قطاع غزة تجاه الجانب "الإسرائيلي" بما في ذلك عمليات إطلاق الصواريخ والهجمات على خط الحدود.

ج- فتح المعابر وتسهيل حركة الأشخاص والبضائع وعدم تقييد حركة السكان أو استهدافهم في المناطق الحدودية، والتعامل مع إجراءات تنفيذ ذلك بعد 24 ساعة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

د- يتم مناقشة أية قضايا أخرى إذا ما تم طلب ذلك.

آلية التنفيذ

أ- تحديد ساعة الصفر لدخول تفاهمات التهدئة حيز التنفيذ.

ب- حصول مصر على ضمانات من كل طرف بالالتزام بما تم الاتفاق عليه.

ج- التزام كل طرف بعدم القيام بأية أفعال من شأنها خرق هذه التفاهمات، وفي حال وجود أي ملاحظات يتم الرجوع إلى مصر راعية التفاهمات لمتابعة ذلك.

(1) "المكتب الإعلامي لـ "حماس" ينشر بنود اتفاق التهدئة"، **مركز الإعلام الفلسطيني**، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، (تاريخ الدخول: 15 فبراير/شباط 2017):
https://www.palinfo.com/news/2012/11/21/المكتب-الإعلامي-لـ-حماس-ينشر-بنود-اتفاق-التهدئة

ملحق (3)

المبادرة المصرية لإنهاء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة 2014[1]

1. انطلاقًا من المسؤولية التاريخية لمصر... وإيمانًا منها بأهمية تحقيق السلام في المنطقة وحرصًا على أرواح الأبرياء وحقنًا للدماء، تدعو مصر كلاًّ من إسرائيل والفصائل الفلسطينية إلى وقف فوري لإطلاق النار، نظرًا لأن تصعيد المواقف والعنف والعنف المضاد وما سيسفر عنه من ضحايا لن يكون في صالح أي من الطرفين، ومن هذا المنطلق يلتزم الطرفان خلال فترة وقف إطلاق النار بالآتي:

أ- تقوم إسرائيل بوقف جميع الأعمال العدائية (Hostilities) على قطاع غزة برًّا وبحرًا وجوًّا، مع التأكيد على عدم تنفيذ أي عمليات اجتياح بري لقطاع غزة أو استهداف المدنيين.

ب- تقوم كافة الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة بإيقاف جميع الأعمال العدائية من قطاع غزة تجاه إسرائيل جوًّا، وبحرًا، وبرًّا، وتحت الأرض مع التأكيد على إيقاف إطلاق الصواريخ بمختلف أنواعها والهجمات على الحدود أو استهداف المدنيين.

ج- فتح المعابر وتسهيل حركة عبور الأشخاص والبضائع عبر المعابر الحدودية في ضوء استقرار الأوضاع الأمنية على الأرض.

(1) "المبادرة المصرية"، وزارة الخارجية المصرية، 14 يوليو/تموز 2014، (تاريخ الدخول: 13 يناير/كانون الثاني 2017):
http://www.mfa.gov.eg/Arabic/Minister/Articles/Pages/ArticleInterviewDetails.aspx?Source=1d5b0202-c337-4794-ab10-342893d069e1&articleID=31e70bc0-7c5b-466f-9cb2-8ccdc5b587ae

د- أما باقي القضايا، بما في ذلك موضوع الأمن، فسيتم بحثها مع الطرفين.

2. أسلوب تنفيذ المبادرة:

أ- تحددت ساعة 06:00 يوم 2014/7/15 (طبقًا للتوقيت العالمي) لبدء تنفيذ تفاهمات التهدئة بين الطرفين، على أن يتم إيقاف إطلاق النار خلال 12 ساعة من إعلان المبادرة المصرية وقبول الطرفين بها دون شروط مسبقة.

ب- يتم استقبال وفود رفيعة المستوى من الحكومة الإسرائيلية والفصائل الفلسطينية في القاهرة خلال 48 ساعة منذ بدء تنفيذ المبادرة لاستكمال مباحثات تثبيت وقف إطلاق النار واستكمال إجراءات بناء الثقة بين الطرفين، على أن تتم المباحثات مع الطرفين كلٍّ على حدة (طبقًا لتفاهمات تثبيت التهدئة بالقاهرة عام 2012).

ج- يلتزم الطرفان بعدم القيام بأي أعمال من شأنها التأثير بالسلب على تنفيذ التفاهمات، وتحصل مصر على ضمانات من الطرفين بالالتزام بما يتم الاتفاق عليه، ومتابعة تنفيذها ومراجعة أي من الطرفين حال القيام بأي أعمال تعرقل استقرارها.

قائمة المراجع

1- مراجع عربية

كتب

- البنا، حسن، مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، (مكتبة الإيمان، المنصورة، 1992).
- جبور، سمير، مخططات إسرائيل الاقتصادية في ضوء معاهدة الصلح المنفرد، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1981).
- حبيب، إبراهيم، المقاومة الفلسطينية والأمن القومي المصري، (مكتبة سمير منصور، غزة، 2014).
- حسين، عادل، العلاقات الاقتصادية بين مصر وإسرائيل، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا، 1984).
- الخزرجي، ثامر، العلاقات السياسية الدولية والاستراتيجية، (دار مجدلاوي، عمان، 2009).
- زهران، جمال، الإطار النظري لصنع القرار السياسي: رؤية استراتيجية لصنع القرار التنموي في مصر، (جامعة قناة السويس، الإسماعيلية، 2004).
- عبد الخالق، فريد، الإخوان المسلمون في ميزان الحق، (دار الصحوة، القاهرة، 1977).
- العثمان، عثمان، مأزق التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، (مجد- المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 2003).
- العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27- 2009/1/18)، (مركز

الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2009).

- نافعة، حسن، مصر والصراع العربي الإسرائيلي: من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة، (مركز بحوث دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984).

تقارير

- غنام، هنيدة، تقرير مدار الاستراتيجي 2012: المشهد الإسرائيلي 2011، (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2012).
- غنام، هنيدة، تقرير مدار الاستراتيجي 2013: المشهد الإسرائيلي 2012، (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2013).
- غنام، هنيدة، تقرير مدار الاستراتيجي 2014: المشهد الإسرائيلي 2013، (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2014).
- غنام، هنيدة، تقرير مدار الاستراتيجي 2015: المشهد الإسرائيلي 2014، (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2015).

رسائل جامعية

- جبر، ظافر، أثر ثورة 25 يناير المصرية على القضية الفلسطينية، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2013).

الدوريات والمجلات والصحف

- أبو زيد، أحمد، "محددات السياسة الخارجية المصرية بعد 25 يناير"، المستقبل العربي، العدد 391، سبتمبر/أيلول 2011.
- أبو شرار، هند، "تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل في المجالات الثقافية والاقتصادية"، شؤون فلسطينية، العدد 116، يوليو/تموز 1981.
- أبو طالب، حسن، "السياسة الخارجية المصرية في البيئة العربية 1970-1987"، المستقبل العربي، العدد 12، 1989).
- "ازدياد عدد المراجعين عبر معبر رفح بشكل ملحوظ"، فلسطين، (العدد 2063، 16 فبراير/شباط 2013).

- الغزالي حرب، أسامة، "الأعوام العشرة الأولى للعلاقات المصرية الإسرائيلية"، السياسة الفلسطينية، العدد 1، يناير/كانون الثاني 1990، ص ص 85-92.
- "مرسي: مصر حكومة وشعبًا مع غزة وطلبت من أوباما التدخل"، الحياة الجديدة، (العدد 6118، 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2012).

مواقع وصفحات الإنترنت

- "اتحاد شباب الثورة يتمسك بمطلبه بتعديل كامب ديفيد"، اليوم السابع، 29 أكتوبر/تشرين الأول 2012: goo.gl/yYZpxE
- "الإخوان رفضوا حضور السفير الإسرائيلي بمجلس الشعب"، مصرس، 24 يناير/كانون الثاني 2012: http://www.masress.com/kelmetna/47755
- "الإخوان: كامب ديفيد معاهدة مهمة لكن بحاجة لمراجعة"، الكرامة برس، 9 ديسمبر/كانون الأول 2011: http://www.karamapress.com/arabic/index.php?Action=PrintNews&ID=2575
- "إسرائيل ترحب ببيان الجيش المصري"، الجزيرة نت، 12 فبراير/شباط 2011: goo.gl/WrBaHs
- إشكنازي، جابي، "الاستقرار أفضل من الديمقراطية"، سما، 11 فبراير/شباط 2011: https://goo.gl/a1SycX
- أبو العلا، عبد الرحمن، "غزة بين مبارك ومرسي"، الجزيرة نت، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2012: goo.gl/j6wfpx
- "أبو الفتوح: كامب ديفيد اتفاقية إذعان و(المعاملة بالمثل) مبدأ علاقتنا بالدول"، الشروق، 9 مايو/أيار 2012: http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=09052012&id=326efb0f-a91f-446e-ad7f-644c0e2ba788
- أبو النمل، حسين، "العدوان على قطاع غزة: قراءة مقارنة للمبادرة المصرية 2014 مع تفاهمات 2012"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 11 أغسطس/آب 2014:

http://www.dohainstitute.org/release/47d63ca5-5cfc-446c-a8c4-9eddc62e947e

- "أحمد شفيق: مستعد لزيارة "إسرائيل" وأول زيارة لأميركا"، الاستقلال، 2 مايو/أيار 2012:
https://alestqlal.com/ar/index.php?act=Show&id=983
- "أزمة جديدة بين مصر وحماس بسبب تعذيب معتقلين"، الجزيرة نت، 22 مارس/آذار 2008: goo.gl/VWZvsz
- "أيمن نور: إعادة صياغة كامب ديفيد بدلاً من طرد السفير"، اليوم السابع، 5 سبتمبر/أيلول 2012: goo.gl/ujksb7
- بدوان، علي، "ضرورة تصحيح خلل العلاقات الفلسطينية-المصرية"، فلسطين الآن، 16 مارس/آذار 2011: goo.gl/dcLJyx
- "البرلمان المصري يطالب المفتي بالاعتذار والاستقالة"، جزيرة برس، 23 أبريل/نيسان 2012:
http://www.djazairess.com/akhbarelyoum/53951
- "البرلمان المصري يوافق على طرد السفير الإسرائيلي من القاهرة واستدعاء سفير مصر من إسرائيل"، دنيا الوطن، 13 مارس/آذار 2012:
- البرلمان المصري يهدد بإلغاء اتفاق السلام مع إسرائيل"، شبكة فلسطين للحوار، 13 فبراير/شباط 2012:
https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=951488
- تسريب مكالمات بين سامح شكري ومحامي نتنياهو"، الجزيرة نت، 11 فبراير/شباط 2017:
http://www.aljazeera.net/programs/newsreports/2017/2/11/
تسريب-مكالمات-بين-سامح-شكري-ومحامي-نتنياهو
- "حالة استنفار قصوى في غزة وإغلاق معبر رفح وسد الأنفاق"، الشرق الأوسط، 7 أغسطس/آب 2012:
http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12306
&article=689810&feature=#.WBiDPtIrLIU
- حنفي، عبد العظيم، "العلاقات الأميركية المصرية.. تجاوز محطة الخلاف

حول 30 يونيو"، العربية نت، 5 مايو/أيار 2014:
http://studies.alarabiya.net/hot-issues/العلاقات-الأمريكية-المصرية-
تجاوز-محطة-الخلاف-حول-30-يونيو

- "الرئاسة المصرية: الرسالة لبيريس بروتوكولية"، الجزيرة نت، 19 أكتوبر/تشرين الأول 2012: goo.gl/WSrTBE
- "الرئيس المصري يبحث تعديل معاهدة السلام مع إسرائيل"، الحرة، 12 أغسطس/آب 2012:
http://www.alhurra.com/a/egyptian-president-amends-israeli-egyptian-peace-treaty/209159.htm\
- سلطان، جمال، "مرسي والسيسي والعلاقات "الدافئة" مع إسرائيل"، المصريون، 25 أغسطس/آب 2016: goo.gl/iLeaEG
- "شباب الثورة" يقاضي مرسي وقنديل وعمرو لتعديل "كامب ديفيد" وفرض السيطرة على سيناء"، بوابة الأهرام، 11 أغسطس/آب 2012:
http://gate.ahram.org.eg/News/239990.aspx
- "صباحي يتعهد بقطع الغاز عن إسرائيل ويعد بإلغاء (كامب ديفيد) إذا طلب الشعب"، سولا برس، 28 يونيو/حزيران 2012:
http://www.arabsolaa.net/articles/view/15421/صباحي-يتعهد-
بقطع-الغاز-عن-إسرائيل-ويعد-بإلغاء-(كامب-ديفيد)-إذا-طلب-
الشعب
- عبد اللطيف، عنتر، "بن إليعازر وصفه بأنه أعظم كنز استراتيجي لإسرائيل: هل كان مبارك عميلاً للموساد؟"، مصرس، 27 مارس/آذار 2011:
http://www.masress.com/soutelomma/8543
- عبد الله، بلال، "الثورة والسياسة الخارجية المصرية: الواقع والمحتمل"، معهد العربية للدراسات، 11 مارس/آذار 2014: goo.gl/o9aWp7
- العدوي، عادل، "سياسة مصر الخارجية المتغيرة"، معهد واشنطن، 17 أكتوبر/تشرين الأول 2013:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/egypts-evolving-foreign

- فايسغلاس، دوف، "صفعة أميركية"، فلسطين اليوم، 15 يونيو/حزيران 2011: http://paltoday.ps/arabic/News-100636.html
- فهمي، نبيل، "السياسة الخارجية لمصر عقب ثورة 25 يناير"، السياسة الدولية، 25 مارس/آذار 2011: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1700.aspx\
- فيشمان، إليكس، "الشارع سيجبر مرسي على تعليم الإسرائيليين درسًا"، القدس، 23 أغسطس/آب 202: http://www.alqudsalarabi.info/index.asp?fname=data/2012/08/08-23/23qpt969.htm
- "القضاء الإداري يلزم رئيس الجمهورية بهدم أنفاق غزة"، الشروق، 26 فبراير/شباط 2013: http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=26022013&id=eec7a842-8671-41ae-ae27-14702ccf2f12
- "لجنة الشؤون العربية بالبرلمان المصري: نظام مبارك خنق غزة"، المركز الفلسطيني للإعلام، 7 مايو/أيار 2012: https://www.palinfo.com/news/2012/5/7/لجنة-الشؤون-العربية-بالبرلمان-المصري--نظام-مبارك-خنق-غزة
- "ما هي بنود اتفاق وَقف إطلاق النار بغزة؟، سي إن إن العربية، 21 ديسمبر/كانون الأول 2012: http://archive.arabic.cnn.com/2012/middle_east/11/21/Gaza-Cease-Fire-Articles
- ما هي خفايا ودور مصر في حرب الرصاص المصبوب 2008؟ وكيف كانت علاقتها مع حماس قبل ثورة 25 يناير؟.. أبو الغيط يكشف وبالتفاصيل"، دنيا الوطن، 3 يناير/كانون الثاني 2013: https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2013/01/03/348399.html\
- "المتحدث العسكري: لا توجد ضغوط على الجيش لغلق الأنفاق"، مصرس، 22 فبراير/شباط 2013: http://www.masress.com/almesryoon/208280

- "المجلس العسكري بمصر "طمأن إسرائيل"، الجزيرة نت، 20 يونيو/حزيران 2012: goo.gl/QLQkps
- "مرسي: الأمة الإسلامية عازمة على التصدي لتهويد القدس"، الرأي، 7 فبراير/شباط 2013: goo.gl/GU9wGE
- مرسي: معبر رفح يجب أن يفتح 24 ساعة"، شبكة فلسطين للحوار، 10 مايو/أيار 2012: https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=989370
- "مرسي: لن نترك غزة وحدها"، الرياض، 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2012: http://www.alriyadh.com/784960
- مرشح الرئاسة المصرية عمرو موسى: اتفاقية كامب ديفيد ماتت ودفنت"، معا، 30 أبريل/نيسان 2012: http://www.maannews.net/Content.aspx?id=481161
- "مرشد الإخوان: نظام مبارك ظلم القضية الفلسطينية لصالح المشروع الصهيوني"، المركز الفلسطيني للإعلام، 18 سبتمبر/أيلول 2011: https://www.palinfo.com/news/2011/9/18/مرشد-الاخوان--نظام-مبارك-ظلم-القضية-الفلسطينية-لصالح-المشروع-الصهيوني
- "المكتب الإعلامي لـ "حماس" ينشر بنود اتفاق التهدئة"، المركز الفلسطيني للإعلام، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2012: goo.gl/6SXhN5
- نافعة، حسن، "أسس ومرتكزات السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك"، مركز الجزيرة للدراسات، 13 أكتوبر/تشرين الأول 2011: http://studies.aljazeera.net/ar/files/2011/08/20118873617259806.html
- "نص كلمة الرئيس مرسي أمام الأمم المتحدة"، مصرس، 26 سبتمبر/أيلول 2012: http://marsadpress.net/?p=5912
- "النص الكامل لكلمة الرئيس مرسي بقاعة الاحتفالات بجامعة القاهرة"، بوابة الأهرام، 30 يونيو/حزيران 2013: http://gate.ahram.org.eg/News/226294.aspx
- النعامي، صالح، "الذعر الإسرائيلي من الثورة التونسية"، الجزيرة نت، 30 يناير/كانون الثاني 2011:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1DA92564-ACEF-405E-91BC-A023B936F9AC.htm

- هنية يعود إلى غزة اليوم بعد اتفاق مصري–إسرائيلي بعدم إدخال الأموال"، بوابة الأقصى، 14 فبراير/شباط 2006:
http://alaqsagate.org/vb/showthread.php?t=618
- "وزير الأوقاف المصري يدعو لضرب عمق "إسرائيل"، فلسطين، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2012: goo.gl/t48em5
- "وزير خارجية مصر: موقفنا في حرب غزة كان مشينًا"، منبر الأقصى، 4 أبريل/نيسان 2011:
http://minbaralaqsa.com/detail.aspx?id=1302

2- مراجع أجنبية

كتب

- جوزنسكي، يوئيل، هيلير، مارك، (محرران)، عام على الربيع العربي: تداعيات إقليمية ودولية (יואל גוז'נסקי ומרק הלר, עורכים | שנה לאביב הערבי:השלכות אזוריות ובינלאומיות)، (مركز أبحاث الأمن القومي، تل أبيب، مارس/آذار 2012).
- روتشيلد، داني، شتاينر، تومي، تقدير هرتسليا 2012: إسرائيل في عين العاصفة (דני רוטשילד، טומי שטיינר | הערכת הרצליה 2012: ישראל בעין סערות)، (مركز هرتسليا متعدد الاتجاهات، هرتسليا، 2012).
- غازيت، شلومو، فجأة أصبحنا في ورطة: ثلاثون عامًا على سياسة إسرائيل في المناطق (שלמה גזית | פתאים במלכודת- 30 שנות מדיניות ישראל בשטחים)، (زمورا بيتان، تل أبيب، 1999).
- Eran, Oded, “Egypt–Israel–United States: Problems on the Horizon?”, INSS Insight, No. 255, 15 May 2011.
- Inbar, Efraim, “The 2011 Arab Uprisings and Israel’s National Security”, THE BEGIN-SADAT CENTER FOR STRATEGIC STUDIES, Mideast Security and Policy Studies, No. 95.
- THE BEGIN-SADAT CENTER FOR STRATEGIC STUDIES, “What Arab Spring?”, BESA Bulletin, No. 28, April 2012.

الدوريات والمجلات والصحف

- أودي، برلوف، أوريت، جوزنسكي، يوئيل، "الثورة في مصر: توصيات لإسرائيل" (אודי דקל, אורית פרלוב , יואל גוז'נסקי | המהפיכה במצרים: המלצות לישראל)، مباط عال، (العدد 445، 11 يوليو/تموز 2013).
- بيدهتسو، "ثقافة الأمن الإسرائيلية: مصادرها وتأثيرها على الديمقراطية الإسرائيلية" (ראובן פדהצור | תרבות הביטחון" הישראלית - מקורותיה והשפעתה על הדמוקרטיה הישראלית)، بوبوليتكا، (العدد 46، مايو/أيار 2002).
- تيرا، رون، "اهتزاز فضاء إسرائيل الاستراتيجي" (רון טירה| התערערות התצרף האסטרטגי של ישראל)، عدكون استراتيجي، (المجلد 14، العدد 3، أكتوبر/تشرين الأول 2011).
- سفايتسر، يورام، بروم، شلومو، "الإرهاب يعود لمصر" (יורם שוייצר, שלמה ברום| הטרור חוזר למצרים)، مباط عال، (العدد 486 فبراير/شباط 2014).
- شفايتسر، يورام، "حرب مصر في شبه جزية سيناء ليست حربها وحدها" (יורם שוייצר | מלחמתה של מצרים בחצי-האי סיני – לא שלה בלבד)، مباط عال، (العدد 661 فبراير/شباط 2015).
- غال، يتسحاك، "التحديات الاقتصادية التي يواجهها السيسي: هل ينجح؟" (יצחק גל | האתגרים הכלכליים של א־סיסי: האם יצליח?)، عدكون استراتيجي، (المجلد 18، العدد 2، يوليو/تموز 2015).
- فنتور، أوفير، "عام على السيسي في الحكم: بناء الشرعية، مكانة الديمقراطية والعلاقة مع إسرائيل" (شنا لسيسي بشلطون: بنيات ليغتيماتسيا، تفكيد هديموكراتيا فهيحسيم عم يسرائيل)، عدكون استراتيجي، (المجلد 18، العدد 2، يوليو/تموز 2015).

- فنتور، أوفير، "الشرق الأوسط الجديد-النسخة المصرية"، (همزراح هتيخون هحداش-هجرساه همتسريت)، مباط عال، (العدد 826، 7 يونيو/حزيران 2016).
- ليفين، ألون، "تأثير مرسي" (אלון לוין | השפעת מורסי)، سيكور مموكاد، (المجلد 4، العدد 8، أغسطس/آب 2012).
- ليفين، ألون، بوستون، يوفال، "أنارخيا بمتسريام" (مصر تغرق في الفوضى)، سيكور مموكاد، (العدد 23، يوليو/تموز 2013).
- مور، يغال، "انعكاسات التحولات السياسية في الشرق الأوسط والبحر المتوسط والبحر الأحمر على تجارة إسرائيل البحرية" (יגאל מאור | השלכות האירועים המדיניים במזרח הים התיכון ובים האדום על הסחר הימי של ישראל)، عدكون استراتيجي، (المجلد 18، العدد 2، يوليو/تموز 2015).

مواقع وصفحات الإنترنت

- إلداد، آرييه، "لماذا يتجاهل نتنياهو السيسي؟" (למה נתניהו מתעלם מא-סיסי?)، هآرتس، 17 سبتمبر/أيلول 2014:
http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2435611
- إلداد، آرييه، "الحقيقة العارية: بعد تنفيس قدسية خطة الدولتين، هناك حاجة لحل جديد" (אריה אלדד | האמת העירומה: אחרי ניפוץ קדושת תוכנית שתי המדינות, צריך פתרון חדש)، معاريف، 21 فبراير/شباط 2017:
http://www.maariv.co.il/journalists/Article
- إلدار، دان، "نبوءة قاتمة" (דן אלדר | תחזית קודרת)، هآرتس، 20 فبراير/شباط 2011:
http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1216241.html
- إليعاد، حجاي، "لماذا تحدثت أمام مجلس الأمن؟" (חגי אלעד | למה דיברתי במועצת הביטחון נגד הכיבוש)، هآرتس، 16 أكتوبر/تشرين الأول 2016:
http://www.haaretz.co.il/opinions/1.3096066

- "إيهود باراك: إسرائيل تدرس الطلب من الولايات المتحدة إضافة 20 مليار دولار لموازنة الأمن" (אהוד ברק: ישראל שוקלת לבקש מארה"ב תוספת של 20 מיליארד דולר לתקציב הבטחון)، **ذي ماركر**، 8 مارس/آذار 2011:
http://www.themarker.com/misc/1.605082
- أبيطال، تومر، "جانز: يجب إضافة موازنة للجيش" (תומר אביטל | בני גנץ: הצבא יזדקק לתוספת תקציבית)، كالكيست، 31 مايو/أيار 2011:
http://www.calcalist.co.il/local/articles/0,7340,L-3519547,00.html
- أرنس، موشيه، "الجبهة العربية تتداعى" (משה ארנס| החזית הערבית מתפוררת)، هآرتس، 13 يوليو/تموز 2015:
http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2681946
- أرنس، موشيه، "من المهم أن تكونوا أصدقاء لإسرائيل" (משה ארנס | כדאי להיות ידידים של ישראל)، هآرتس، 5 يوليو/تموز 2016:
http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2996248
- أرنس، موشيه، "غزة: خليط سام" משה ארנס | עזה — שילוב רעיל)، هآرتس، 24 أكتوبر/تشرين الأول 2016:
http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2939213
- أفيدار، إيلي، "سيطرة مزدوجة" (אילי אבידר | השתלטות כפולה)، معاريف، 2 أبريل/نيسان 2012:
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/352/538.html
- أورن، أمير، "اتفاق مصر السعودية: سابقة إيجابية لتبادل أراض بمشاركة إسرائيل" (אמיר אורן | הסכם מצרים-סעודיה: תקדים חיובי לחילופי שטחים בהשתתפות ישראל)، هآرتس، 12 أبريل/نيسان 2016:
http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2912225
- أوزولاي، مورن، "مسؤولون كبار في حزب العمل: خطاب السيسي يبدو منسقًا وموجهًا من أجل ربط نتنياهو وهيرتزوغ" (מורן אזולאי| בכירים במחנה הציוני: "דברי א-סיסי נראים מתואמים ומכוונים לחיבור בין נתניהו להרצוג")، واي نت، 17مايو/أيار 2016:
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4804345,00.html

- بارئيل، تسفي، "حول معلقين وأنبيـــاء" (צבי בראל | על פרשנים ונביאים)، هآرتس، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2012:
http://www.haaretz.co.il/opinions/1.1861814
- بارئيل، تسفي، "التباري في تحمل المسؤولية عن عملية الاختطاف يؤســس لسيناريوهات تثير الفزع في السلطة" (צבי בראל | תחרות לקיחת האחריות על החטיפה מזינה תעשיית תרחישים מעוררת אימה ברשות)، هـــآرتس، 17 يونيو/حزيران 2014:
http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2350954
- بارئيل، تسفي، "قرار مصر اعتبار الذراع العسكرية لحماس "تنظيمًا إرهابيًّا": حرب على متـــهمين عـــاديين" (צבי בראל|החלטת מצרים להגדיר את הזרוע הצבאית של חמאס "ארגון טרור": מלחמה בחשודים הרגילים)، هـــآرتس، 1 فبراير/شباط 2015:
http://www.haaretz.co.il/news/world/middle-east/1.2553469
- برعام، عوزي، "ضربة مصر" (עוזי ברעם | מכת מצרים)، الإخوان المسلمون بجانب الطريق"، يسرائيل هيوم، 2 فبراير/شباط 2011:
http://www.israelhayom.co.il/site/newsletter_opinion.php?id=5513
- برندشتيان، إيلي، "خطة نتنياهو لوقف صعود الإسلاميين" ((אלי ברדנשטיין | תוכנית מרשל של רה"מ לעצירת האיסלאם)، ميكور ريشون، 8 مـــارس/آذار 2011:
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/219/690.html?hp=1&cat=404
- بن، ألوف، "نتنياهو بات مشتاقاً" (אלוף בן | נתניהו כבר מתגעגע)، هآرتس، 4 فبراير/شباط 2011:
http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1212916.html
- بن حورين، إسحاك، "إسرائيل تعهدت للسيسي بأن المساعدات لـــن يـــتم مسها" (יצחק בן-חורין|ישראל הבטיחה לסיסי שהסיוע לא ייפגע)، يـــديعوت أحرنوت، 13 أغسطس/آب 2013:
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4418926,00.html

- بن مناحيم، يوني، "هل تقصف مصـــر غـــزة؟" (יוני בן-מנחם | האם מצרים תפציץ את רצועת עזה?)، مركز أورشليم لدراسـة المجتمـع والدولــة، 23 فبراير/شباط 2015:
http://jcpa.org.il/2015/02/%D7%94%D7%90%D7%9D-%D7%9E%D7%A6%D7%A8%D7%99%D7%9D-%D7%AA%D7%A4%D7%A6%D7%99%D7%A5-%D7%90%D7%AA-%D7%A8%D7%A6%D7%95%D7%A2%D7%AA-%D7%A2%D7%96%D7%94
- بنياهو، آفي، "الأخطاء الصعبة لرئيس الولايات المتحدة في الشرق الأوسـط" (אבי בניהו|הטעויות הקשות של נשיא ארה"ב ברק אובמה במזרח התיכון)، معاريف، 24 أغسطس/آب 2013:
http://www.maariv.co.il/news/new.aspx?pn6Vq=EE&0r9VQ=EEFLJ
- بنياهو، آفي، "الطريق الوحيد لمواجهة المقاطعة: الحديث مـع الفلســطينيين بمساعدة السيســي" (אבי בניהו|הדרך היחידה להתמודד עם החרם: לדבר עם הפלסטינים בסיוע א-סיסי)، معاريف، 27 سبتمبر/أيلول 2015:
http://www.maariv.co.il/journalists/Article-499564(
- بن يشاي، رون، "أعطوا غازًا ولا تشعلوا النيران...نحن والثورة" (רון בן ישי | תנו גז, אל תבעירו אש. המהפכה ואנחנו)، يـــديعوت أحرونـــوت، 23 فبراير/شباط 2011:
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4032373,00.html
- بن يشاي، رون، "يمنع التواصل: هكذا يحطم مرسي اتفاقية السلام" (רון בן ישי | מונע הידברות. כך מכרסם מורסי בהסכם השלום) يديعوت أحرونوت، 22 أغسطس/آب 2012:
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4271733,00.htm
- بن يشاي، رون، "سيناريو مرسي التركي" (רון בן ישי | המארס הטורקי של מורסי)، يديعوت أحرونوت، 12 أغسطس/آب 2012:
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4267662,00.html

- بن يشاي، رون، "تهديد جدي على إسرائيل" (רון בן ישי | איום ממשי על ישראל)، يديعوت أحرونوت، 1 يوليو/تموز 2015:
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4675187,00.html
- بن يشاي، رون، "الضبابية حول الغارات بالطائرات بدون طيار غير مبررة" (רון בן ישי| עמימות תקיפות המל"טים - מיותרת)، يديعوت أحرونوت، 11 يوليو/تموز 2016:
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4826915,00.html
- بوحبوط، أمير، "على المستوى الاستراتيجي، من الصعب مواجهة ولاية سيناء، مقابلة مع قائد لواء إيلات" (אמיר בוחבוט|"ברמה האסטרטגית, קשה להילחם מול דאעש": ריאיון עם מח"ט אילת)، وللا، أكتوبر/تشرين الأول 2015:
http://news.walla.co.il/item/2892733
- بيركو، رؤفين، "مصر: حماس في بؤرة الاستهداف" (ראובן ברקו| מצרים: חמאס עלהכוונת)، يسرائيل هيوم، 9 يونيو/حزيران 2014:
http://www.israelhayom.co.il/opinion/149571
- بيريتس، سامي، بار إيلي، آفي، "بن إليعازر: لو تلقيت مقابلاً من مصر، لعلم الموساد بذلك" (סמי פרץ אבי בר-אלי | בן אליעזר: אם הייתי מקבל תשלום ממצרים, המוסד לא היה יודע)، ذي ماركير، 27 أبريل/نيسان 2011:
http://www.themarker.com/dynamo/1.1694938
- بيلين، يوسي، "قبل أن يكون متأخرًا جدًّا"، يسرائيل هيوم، 14 فبراير/شباط 2011:
http://www.israelhayom.co.il/site/newsletter_opinion.php?id=5576
- بيلين، يوسي، "مصر: أين كان أوباما؟" (יוסיביילי| מצרים: היכן נמצא אובמה?)، وللا، 8 مارس/آذار 2011:
http://news.walla.co.il/?w=/2680/1786357
- بيلين، يوسي، "نهاية عهد الضابط الرابع" (יוסי ביילי | סוף דרכו של הקצין הרביעי)، يسرائيل هيوم، 12 مارس/آذار 2011:
http://www.israelhayom.co.il/site/newsletter_opinion.php?id=8844&hp=1&newsletter=08.06.2012

- بيلين، يوسي، "بين مرسي وإسرائيل" (יוסי ביילין | בין מורסי לישראל)، يسرائيل هيوم، 27 يونيو/حزيران 2012:
http://www.israelhayom.co.il/site/newsletter_opinion.php?id=9000&hp=1&newsletter=27.06.2012
- بيلين، يوسي، "المساعدات الأميركية لمصر: المنطق يتحدث" (יוסי ביילין | הסיוע האמריקני למצרים: ההיגיון מדבר)، يسرائيل هيوم، 15 أغسطس/آب 2013:
http://www.israelhayom.co.il/opinion/99547
- بيلين، يوسي، "هناك شريك، بشرط" (יוסי ביילין | ש פרטנר, בתנאי)، يسرائيل هيوم، 17 يوليو/تموز 2016:
http://www.israelhayom.co.il/opinion/399273
- تيفون، أمير، "نتنياهو يكشف: هددنا مصر بأننا سنرسل قوة عسكرية لإنقاذ عمال السفارة" (אמיר תיבון|נתניהו חשף: "איימנו על מצרים שנשלח כוח צה"ל לחילוץ אנשי השגרירות)، وللا، 10 مايو/أيار 2015:
http://news.walla.co.il/item/2960263
- تيفون، أمير، "موافقة إسرائيل على نقل الجزيرتين في البحر الأحمر: بادرة حسن نية تجاه مصر وإيماءة للسعودية" (אמיר תיבון|הסכמת ישראל להעברת האיים בים סוף: מחווה למצרים וקריצה לסעודיה)، وللا، 12 أبريل/نيسان 2016:
http://news.walla.co.il/item/2952094
- جاي، كوتشفيتش، "التحولات على الجغرافيا السياسية ستؤثر على موازنة الأمن الإسرائيلية" (גיא קצוביץ' |המצב הגיאו-פוליטי ישפיע על תקציב הביטחון של ישראל)، جلوبس، 30 مايو/أيار 2011:
http://www.globes.co.il/news/article.aspx?QUID=1055,U1307975930188&did=1000650036
- جرشوني، هليل، "المبادرة المصرية: من معني بالحل؟" (הלל גרשוני | היוזמה המצרית: מי מעוניין בפתרון?)، ميكور ريشون، 25 أغسطس/آب 2014:
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/619/341.html?hp=1&cat=479

- جرينبيرغ، حنان، "الجيش الإسرائيلي يرجع للجبهة المصرية ويطلب مبلغًا إضافيًا بقيمة 15 مليار شيكل" (חנן גרינברג | צה"ל חוזר לחזית המצרית: ידרוש תוספת של כ-15 מיליארד שקל)، معاريف، 28 يونيو/حزيران 2012:
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/381/473.html?hp=1&cat=875&loc=1

- جلبوع، عاموس، "انهيار مسلّمات" (עמוס גלבוע|קריסת הקונספציות)، ميكور ريشون، 27 أغسطس/آب 2012:
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/398/735.html?hp=1&cat=479

- جندلر، عوزر، "موازنة الأمن ستتعاظم، وسيقوى ارتباط إسرائيل بالولايات المتحدة" (עומר גנדלר |תקציב הביטחון יגדל, והתלות של ישראל בארצות הברית תתהדק)، الموقع الشخصي للباحث في الشؤون الاستراتيجية، عومور جندلر، 28 فبراير/شباط 2011:
http://omergendler.blogspot.com/2011/02/defense-budget-will-increase.html

- جولدبيرغ، حنان، "الجيش رجع للجبهة المصرية: سيطلب إضافة 15 مليار شيكل" (חנן גרינברג | צה"ל חוזר לחזית המצרית: ידרוש תוספת של כ-15 מיליארד שקל)، ميكور ريشون، 28 يونيو/حزيران 2012:
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/381/473.html?hp=1&cat=875&loc=1

- حوكي، جاكي، "جبل الهيكل في أيدينا: المثقف المصري الذي سلّمنا الأقصى" (ג'קי חוגי|הר הבית בידנו: האינטלקטואל המצרי שנותן לנו את אל אקצא)، معاريف، 15 يونيو/حزيران 2015:
http://www.maariv.co.il/news/world/Article-518569

- حوكي، جاكي، "إسرائيل ومصر: قصة غرام أم زواج حقيقي؟" (ג'יקי חוגי | ישראל ומצרים: רומן חשאי או זוגיות אמת)، يسرائيل بالس، 17 أغسطس/آب 2015:
http://www.al-monitor.com/pulse/iw/contents/articles/originals/2015/08/israel-egypt-peace-treaty-gaza-hamas-security-cooperation.html

- دبوري، نير، "عاموس جلعاد: مصر أغلقت 90% من الأنفاق المؤدية إلى غزة" (ניר דבורי| עמוס גלעד: "מצרים חסמה 90% מהמנהרות לעזה")، موقع قناة التلفزة الثانية، 12 مارس/آذار 2014.
http://www.mako.co.il/news-military/security/Article-ea977434c65b441004.htm
http://www.mako.co.il/news-military/security/Article-ea977434c65b441004.htm

- رخليفسكي، سافي، "شرق أوسط تركي" (ספי רכלבסקי | מזרח תיכון טורקי)، هآرتس، 14 فبراير/شباط 2011:
http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1215409.html

- رفيد، براك، "إسرائيل للولايات المتحدة: واصلوا تقديم الدعم للجيش المصري" (ברק רביד | שראל לארה"ב: להמשיך לסייע לצבא מצרים)، هآرتس، 9 يوليو/تموز 2013:
http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2066810

- رفيد، برك، "إسرائيل للولايات المتحدة: واصلوا تزويد مصر بالمروحيات الهجومية" (ברק רביד | ישראל לארה"ב: המשיכו לספק מסוקי קרב למצרים)، هآرتس، 19 مارس/آذار 2014:
http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2273640

- رفيد، براك، "رئيس الوزراء ورئيس مصر تصافحا لأول مرة منذ أن صعد السيسي للحكم" (רה"מ נתניהו ונשיא מצרים לחצו ידיים לראשונה מאז החל א-סיסי את כהונתו)، هآرتس، 3 ديسمبر/كانون الأول 2015:
http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2790958

- رفيد، براك، "كيري عرض على نتنياهو مبادرة سلام إقليمية في لقاء سري مع السيسي وعبد الله قبل عام، ورئيس الوزراء تحفظ عليه" (ברק רביד | קרי הציג לנתניהו יוזמת שלום אזורית במפגש חשאי עם א-סיסי ועבדאללה לפני כשנה; רה"מ הסתייג)، هآرتس، 19 فبراير/شباط 2017:
http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.3870153

- زئيفي، درور، "لا تخشوا الأسلمة" (דרור זאבי|לא לפחד מי אסלאמיזציה)،

يديعوت أحرونوت، 28 أبريل/نيسان 2011:
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4061709,00.htm

- سيخاروف، آفي، "اعتقال عناصر الكوماندو البحري: يكشف حرب مصر الصامتة ضد حماس" (אבי יששכרוף/אבי | מעצר לוחמי הקומנדו חושף את המלחמה השקטה של מצרים בחמאס)، وللا، 22 أغسطس/آب 2015:
http://news.walla.co.il/item/2883883
- سيخاروف، آفي، "السيسي يدعو إسرائيل لاستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين: سيغير الواقع على الأرض" (אבי יששכרוף | סיסי קורא לישראל לחדש את המו"מ עם הפלסטינים: "ישנה את פני האזור")، وللا، 17 مايو/أيار 2016:
http://news.walla.co.il/item/2962078
- سيغل، حجاي، "دولة فلسطينية في سيناء لقاء مقابل مادي" (חגי סגל | מדינה פלסטינית תקום בסיני - תמורת תשלום)، ميكور ريشون، 17 أبريل/نيسان 2016:
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/769/497.html?hp=1&cat=479&loc=
- شافيت، آرييه، "توق الإسرائيليين للسيسي" (ארי שביט | הכמיהה הישראלית לא־סיסי)، هآرتس، 11 يوليو/تموز 2013:
http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2068559
- شطر نخليت، حازي، "فتح الطريق أمام تصدير الغاز لأوروبا" (חזי שטרנליכט|נפתחה הדלת לייצוא גז לאירופה)، **يسرائيل هيوم**، 16 أكتوبر/تشرين الأول 2016:
http://www.israelhayom.co.il/article/420081
- عنبري، بنحاس، "هل تتحول حماس إلى ذراع مسلحة للإخوان المسلمين في مصر؟" (פינחס ענברי|האם החמאס יהפוך למליציה צבאית של האחים המוסלמים במצרים?)، مركز أورشليم لدراسة المجتمع والدولة، 20 يونيو/حزيران 2012:
http://jcpa.org.il/2012/06/האם-החמאס-יהפוך-למליציה-צבאית-של-האחים/

- غولد، دوري، "النظرة المضاعفة للإخوان المسلمين في مصر" (דורי גולד | היחס הכפול לאחים המוסלמים במצרים)، يسرائيل هيوم، 22 يونيو/حزيران 2012:
http://www.israelhayom.co.il/site/newsletter_opinion.php?id=8958&newsletter=22.06.2012
- غولد، دوري، "العناق بين مرسي وأحمدي نجاد إلى أين؟" (דורי גולד | החיבוק בין מורסי ואחמדינג'אד, לאן?)، يسرائيل هيوم، 24 أغسطس/آب 2012:
http://www.israelhayom.co.il/site/newsletter_opinion.php?id=9439&hp=1&newsletter=24.08.2012
- غولد، دوري، "مرسي ومستقبل اتفاقية السلام"(דורי גולד | מורסי ועתידו של הסכם השלום)، يسرائيل هيوم، 25 يوليو/تموز 2012:
http://www.israelhayom.co.il/site/newsletter_opinion.php?id=9011&hp=1&newsletter=29.06.2012
- عيلام، أهود، "إسرائيل تنتظر السيسي" (אהוד עילם | ישראל מחכה לסיסי)، وللا، 1 يوليو/تموز 2015:
http://news.walla.co.il/item/2868811
- فوجل، تسفيكا، "بعيد عن العين قريب من القلب" (צביקה פוגל | רחוק מהעין, קרוב ללב)، يسرائيل هيوم، 10 مارس/آذار 2014:
http://www.israelhayom.co.il/opinion/163983
- فودا، إيلي، جلعادي، إيلعاد، "عودة الفراعنة" (אלי פודה ואלעד גלעדי | שיבת הפרעונים)، هآرتس، 15 أغسطس/آب 2015:
http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2708174
- فيرتر، يوسي، "رمال متحركة" (יוסי ורטר|חולות נודדים)، هآرتس، 4 فبراير/شباط 2011:
http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1213268.html
- كاسبيت، بن، "ليبرمان ينبه نتنياهو: مصر أخطر من إيران" (בן כספית | ליברמן התריע בפני נתניהו: מצרים יותר מדאיגה מאיראן)، **ميكور ريشون**، 22 أبريل/نيسان 2012:
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/360/472.html?hp=1&cat=404

- كاسبيت، بن، "ليبرمان أمر الجيش بالاستعداد لإسقاط حماس" (בן כספית | ליברמן הורה לצה"ל להיערך להפלת חמאס)، المونيتور، 15 يوليو/تموز 2016:
http://www.al-monitor.com/pulse/iw/contents/articles/originals/2016/07/avigdor-liberman-hamas-idf-gaza-strip-mahmoud-abbas.htm
- كام، إفرايم، "إسرائيل ومصر: الخطر والفرصة" (אפרים קם|ישראל ומצרים: הסיכון והסיכוי)، يسرائيل هيوم، 21 يوليو/تموز 2013:
http://www.israelhayom.co.il/opinion/103013
- كامر، أساف، "الإسرائيليون يتجهون بجموعهم إلى سيناء في الأعياد" (אסף קמר| הישראלים נהרו לסיני בחגים)، يديعوت أحرونوت، 22 أكتوبر/تشرين الأول 2016:
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4868371,00.html
- كلاين، تسفيكا، "الدول العربية ترى في إسرائيل حليفًا" (צביקה קליין | מדינות ערביות רואות בישראל בעלת ברית)، ميكور ريشون، 14 فبراير/شباط 2016:
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/754/717.html?hp=1&cat=404&loc=13
- كليغ، كارولين، "الولايات المتحدة تهجر السيسي وهناك تداعيات جدية لذلك" (קרולין גליק|ארה"ב נוטשת את א-סיסי, ויש לכך השלכות רציניות על ישראל)، معاريف، 8 أبريل/نيسان 2016:
http://www.maariv.co.il/journalists/journalists/Article-536038
- كهانا، أرئيل، "إسرائيل ومصر تتكلمان نفس اللغة في مواجهة التحديات الإقليمية" (אריאל כהנא | "ישראל ומצרים דוברות אותה שפה מול אתגרי האזור")، ميكور ريشون، 28 يونيو/حزيران 2015:
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/705/342.html?hp=1&cat=404
- كوهين، جيلي، قائد سلاح الجو: "لقد تحولنا إلى جسر جوي يربط بين الدول العربية التي تقاتل الإرهاب في المنطقة" (גילי כהן | מפקד חיל האוויר: הפכנו לגשר אווירי שמחבר בין מדינות באזור הנלחמות בטרור)، هآرتس، 2 يوليو/تموز 2016:

http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2994043
- كييس، روعي، "ما وراء تسخين العلاقات المصرية الإسرائيلية"، يديعوت أحرونوت، 1 مارس/آذار 2016:
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4772755,00.html
- لبيا، تسفي، "سيتم إعادة تقييم ميزانية الأمن" (צבי לביא | תקציב הביטחון יעבור הערכה מחדש)، يديعوت أحرونوت، 28 فبراير/شباط 2011:
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4020853,00.html
- لنتسنير، جون، "يا له من انقلاب ساحر!" (זיו לנצ'נר | איזו הפיכה מקסימה)، **واي نت**، 7يوليو/تموز 2013:
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4401602,00.html
- ليس، يونتان، "رئيس الوزراء: مصر يمكن أن تذهب بإتجاه إيران" (יהונתן ליס|ראש הממשלה: מצרים יכולה ללכת בכיוון של איראן)، هآرتس، 7 فبراير/شباط 2011:
http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.1160695
- ليفانون، إسحاق، "مصر: نحو علاقات ثنائية كاملة" (יצחק לבנון | מצרים: יחסים בילטרליים מלאים)، يسرائيل هيوم، 11 فبراير/شباط 2016:
http://www.israelhayom.co.il/opinion/356057
- ليفين، ألون، بوستوم، يوفال، "الشرق الأوسط ينشطر لأربعة أقسام" (אלון לוין, יובל בוסתן | המזרח התיכון בארבעה חלקים)، سيكور مموكاد، 20 يونيو/حزيران 2013:
http://www.sikurmemukad.com/magazine/062013/4groups.html
- ليفي، جدعون، "في ذم الاستقرار في الشرق الأوسط" (גדעון לוי | בגנות היציבות במזרח התיכון)، هآرتس، 9 فبراير/شباط 2011:
http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1214608.html
- مرغليت، دان، "يجب إبعاد الإخوان المسلمين من مراكز النفوذ" (דן מרגלית | להרחיק את האחים המוסלמים ממוקדי הכוח)، يسرائيل هيوم، 5 يوليو/تموز 2013:
http://www.israelhayom.co.il/opinion/99389

- مزال، تسفي، "مطلوب خطة مارشال لمصر" (צבי מזאל | דרושה תוכנית מרשל למצרים)، مركز أورشليم لدراسة المجتمع والدولة، 2 سبتمبر/أيلول 2013:
http://www.jcpa.org.il/Templates/showpage.asp?FID=928&DBID=1&LNGID=2&TMID=99&IID=27950
- مزال، تسفي: "بريطانيا والإخوان المسلمون: هل هذه المرة؟" (צבי מזאל | בריטניה והאחים המוסלמים: האם נפל האסימון?)، مركز أورشليم لدراسة المجتمع والدولة، 4 أبريل/نيسان 2014:
http://www.jcpa.org.il/Templates/showpage.asp?FID=964&DBID=1&LNGID=2&TMID=99&IID=28121
- مزال، تسفي، "السيسي يعرض رؤيته أمام عالم غير مبال" (צבי מזאל |א-סיסי מציג את משנתו בפני עולם אדיש)، مركز أورشليم لدراسة المجتمع والدولة، 29 سبتمبر/أيلول 2015:
http://jcpa.org.il/2015/09/%D7%90-%D7%A1%D7%99%D7%A1%D7%99-%D7%9E%D7%A6%D7%99%D7%92-%D7%90%D7%AA-%D7%9E%D7%A9%D7%A0%D7%AA%D7%95-%D7%91%D7%A4%D7%A0%D7%99-%D7%A2%D7%95%D7%9C%D7%9D-%D7%90%D7%93%D7%99%D7%A9
- مزال، تسفي، "زيارة وزيرة الخارجية المصري لإسرائيل" (צבי מזאל | ביקורו של שר החוץ המצרי בישראל)، مركز أورشليم لدراسة المجتمع والدولة، 11 يوليو/تموز 2016:
http://jcpa.org.il/2016/07/%D7%91%D7%99%D7%A7%D7%95%D7%A8%D7%95-%D7%A9%D7%9C-%D7%A9%D7%A8-%D7%94%D7%97%D7%95%D7%A5-%D7%94%D7%9E%D7%A6%D7%A8%D7%99-%D7%91%D7%99%D7%A9%D7%A8%D7%90%D7%9C
- ميراف، أورلزروف، "انهيار العقيدة الأمنية يؤدي في الغالب لانهيار اقتصادي" (מירב ארלוזורוב|קריסת קונספציה ביטחונית מלווה לרוב בקריסת הכלכלית)، ذي ماركر، 31 مارس/آذار 2011:
http://www.themarker.com/markets/1.599447

- ميلمان، يوسي، "عمر سليمان الجنرال المصري الذي لم يذرف دمعة" (יוסי מלמן |עומר סולימאן - הגנרל המצרי לא מזיל דמעה)، هآرتس، 19 يناير/كانون الثاني 2006:
http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1056695.html
- ميلمان، يوسي، "شَرَك السيسي: علاقات إسرائيل بمصر تساعد لكنها تحبط أيضًا" (יוסי מלמן | מלכוד א-סיסי: קשרי ישראל מצרים מסייעים אך גם מכשילים)، **معاريف**، 30 يناير/كانون الثاني 2016:
http://www.maariv.co.il/journalists/Article-523948
- ميلمان، يوسي، "كلام شطاينتس سيعزِّز موقف معارضي حكم السيسي" (יוסי מלמן| דבריו של שטייניץ הן רוח גבית למתנגדי שלטון א-סיסי)، معاريف، 6 فبراير/شباط 2016:
http://www.maariv.co.il/journalists/Article-525023
- "نتنياهو: النضال ضد الإرهاب أوجد تحالفات جديدة وهذه فرصة" (נתניהו: "המאבק בטרור יצר בריתות חדשות, זו הזדמנות לשלום")، ميكور ريشون، 11 سبتمبر/أيلول 2014:
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/620/950.html?hp=1&cat=404
- هارئيل، عاموس، "مصر تعزز قواتها في طابا لمنع استهداف الطائرات في إيلات" (עמוס הראל | מצרים מתגברת כוחות בטאבה כדי למנוע ירי לעבר המטוסים באילת)، هآرتس، 11 يونيو/حزيران 2014:
http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2346151
- هليفي، يهودا، "علامات مقلقة بشأن إسرائيل في البرلمان المصري عشية الانتخابات الرئاسية" (יהונתן דחוח-הלוי|סימנים מדאיגים כלפי ישראל בפרלמנט המצרי לקראת הבחירות לנשיאות מצרים)، مركز أورشليم لدراسة المجتمع والدولة، 14 مارس/آذار 2012:
http://www.jcpa.org.il/Templates/showpage.asp?FID=839&DBID=1&LNGID=2&TMID=99&IID=26556

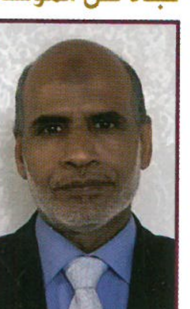
هذا الكتاب

إن التعرف على تأثيرات ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011 في بيئة العلاقات المصرية-الإسرائيلية، يكتسب أهمية كبيرة؛ لأنه يمنح الفرصة للتعرف على طابع التحولات التي طرأت عليها وما تتركه من تأثيرات على الإقليم، إلى جانب السماح باستشراف مستقبلها. ونظرًا للوتيرة العالية التي تتواصل بها الأحداث في مصر منذ تفجُّر الثورة، فقد ظلت الأدبيات العربية التي تصدّت لدراسة هذه العلاقات قاصرة عن الإحاطة بطابع التحولات التي طرأت عليها. وحسب رصد الباحث، فلم يحدث أن تصدّت دراسة لطابع التحولات التي طرأت على العلاقات المصرية - الإسرائيلية منذ تفجُّر ثورة 25 يناير/كانون الثاني وحتى الآن. وهذا ما يُكسب هذه الدراسة أهمية خاصة.

وقد لجأ الباحث إلى التعامل مع المراجع الإسرائيلية بَاعتبارها مُتَطَلَّبًا تفرضه الموضوعية، في ظل تكتّم الجانب المصري الرسمي وارتداع المؤسسات البحثية والإعلامية المصرية عن الخوض في هذه العلاقة (سواء من باب الخوف أو من باب التجنّد لصالح النظام). إن كثيرًا مما أورده الباحث استنادًا للمراجع الإسرائيلية لا يمكن التعاطي معه كتسريبات صحفية، يحتمل أن تكون قد أملتها اعتبارات سياسية. فعلى سبيل المثال، عند اقتباس عاموس جلعاد، مدير عام الدائرة السياسية والأمنية في وزارة الدفاع الإسرائيلية، الذي يمثِّل مستوى مهنيًّا، وهو يُشَخِّص التحولات على طابع العلاقات المصرية-الإسرائيلية بعد الثورة، فليس من الموضوعية تجاهلها على اعتبار أن جلعاد هو الموظف المسؤول عن إدارة العلاقات مع القاهرة. إلى جانب أن معظم ما تم إيراده من معلومات، حسب المصادر الإسرائيلية، بشأن طابع العلاقة مع مصر لم يتم نفيه أو تكذيبه من قِبَل الجانب المصري، على الرغم من الصدى الواسع الذي أحدثه نشر الكثير من هذه المعلومات.

واتسمت هذه الدراسة بالتفاوت في حجم المساحة التي مُنحت لمناقشة العلاقة المصرية-الإسرائيلية خلال حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة والرئيس السابق محمد مرسي ثم الرئيس عبد الفتاح السيسي. وقد تم منح مساحة أكبر لدراسة العلاقة مع إسرائيل في عهد السيسي؛ لأن فترة حكمه أطول من فترتي حكم مرسي والمجلس العسكري مجتمعة، إلى جانب بروز الشواهد على تطور العلاقة مع إسرائيل في هذا العهد، وهو ما يتطلب تفكيك أبعادها ورصد مظاهر تطورها واستقراء تداعياتها.

نبذة عن المؤلف



صالح النعامي: أستاذ العلوم السياسية. درّس العلوم السياسية في الجامعة الإسلامية بغزة، وهو باحث متخصص في الشأن الإسرائيلي وتقاطعاته المختلفة، ويتعاون مع العديد من مراكز الأبحاث العربية. يكتب بانتظام في عدد من الصحف والمواقع الإخبارية العربية. شارك في العديد من المؤتمرات البحثية التي ناقشت قضايا الصراع. حصل النعامي على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة أم درمان الإسلامية بالسودان، ونشر عدة كتب، أبرزها: "الصحافة والعسكر في إسرائيل"، "في قبضة الحاخامات: تعاظم التيار الديني الصهيوني في إسرائيل وآثاره الداخلية والإقليمية"، "العقل الاستراتيجي الإسرائيلي: قراءة في الثورات العربية واستشراف لمآلاتها"، "الجنرال في أثر الحاخام- تغلغل المتدينين في الجيش الصهيوني: معطيات وتداعيات". ترجم العديد من الأعمال من العبرية إلى العربية.

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

